

# المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
سلطة النقد الفلسطينية

45

2016

الربع الأول

المحرر: د. نعمان كنفاني

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (المنسق العام: سلام صلاح)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)  
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

حقوق الطبع

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2016 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
ص. ب. 19111، القدس و.ص.ب 2426، رام الله  
تلفون: +972-2-2987053/4  
فاكس: +972-2-2987055  
بريد إلكتروني: [info@mas.ps](mailto:info@mas.ps)  
الصفحة الإلكترونية: [www.mas.ps](http://www.mas.ps)

© 2016 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
ص.ب 1647، رام الله  
تلفون: +972-2-2982700  
فاكس: +972-2-2982710  
بريد إلكتروني: [diwan@pcbs.gov.ps](mailto:diwan@pcbs.gov.ps)  
الصفحة الإلكترونية: [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps)

© 2016 سلطة النقد الفلسطينية  
ص.ب: 452، رام الله  
هاتف: +972-2-2409920  
فاكس: +972-2-2409922  
بريد إلكتروني: [info@pma.ps](mailto:info@pma.ps)  
الصفحة الإلكترونية: [www.pma.ps](http://www.pma.ps)

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا العدد بدعم جزئي من:



فلسطين للتنمية  
Palestine For Development

## المحتويات:

2	الناتج المحلي الإجمالي
4	صندوق 1: سكان القدس الشرقية والغربية
4	سوق العمل
7	صندوق 2: واحد من كل خمسة عمال أجره أقل من الحد الأدنى للأجور
9	المالية العامة
10	صندوق 3: البنك الدولي: خسارة الفلسطينيين من عمليات المقاصة تقارب 300 مليون دولار بالسنة
12	القطاع المصرفي
13	صندوق 4: بنك المراسلة: قناة التجارة والتحويلات مع إسرائيل
14	مؤشرات الاستثمار
14	الأسعار والتضخم
16	صندوق 5: مفاهيم وتعريف اقتصادية: التسهيل الكمي
17	التجارة الخارجية
18	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2010 - 2016

## تقديم

أشرنا في تقديم العدد السابق (44) إلى اهتمامنا بتطوير «المراقب» من حيث المحتوى التحليلي بما يخدم احتياجات المهتمين من صنّاع القرار والباحثين بشكل أفضل، كما أكدنا على رغبتنا بتوسيع مجال الشراكة القائمة بين مؤسساتنا الثلاث وتطويرها ليشمل التقييم والتطوير وتوفير مستلزمات الاستدامة لهذه النشرة الاقتصادية الهامة. وبالفعل، عقدت اجتماعات بين ممثلي المؤسسات الثلاث وجرى بحث معمق في كيفية تطوير النشرة، حضرها أيضاً ممثل عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية التي كانت قد أعربت منذ فترة عن اهتمامها بالانضمام إلى الشراكة القائمة وتم مؤخراً الموافقة على ذلك اعتباراً من بداية 2017. وتم نقاش الملاحظات التي أمكن تجميعها من القراء، كما عرض المحرر عدة مقترحات لتطوير النشرة شكلاً ومضموناً، وبالنتيجة تم التوصل إلى توصية بتغيير طريقة العرض والتنسيق لتكون أكثر جاذبية للقارئ، وتوخي الاختصار بإيصال المعلومات من خلال تقليص الكتابة والتأكيد على الجداول والأشكال البيانية. كذلك، أتفق على تعديل اسم النشرة ليصبح «المراقب الاقتصادي» بدل «المراقب الاقتصادي والاجتماعي»، على اعتبار أن هذا هو مجال التركيز في الأساس، علماً بأن ذلك لا يمنع التطرق إلى المؤشرات الاجتماعية من حين إلى آخر، فهي بطبيعتها تتغير بسرعة أقل من المؤشرات الاقتصادية ولا يتوقع أن تحصل تغيرات ملموسة فيها على المستوى الربع السنوي.

أما التغيير الأهم الذي أتفق عليه تجاوباً مع توجهات المؤسسات الشريكة، فهو توسيع المحتوى التحليلي للنشرة، على أن يتم هذا بالتدرج. وستساهم المؤسسات الثلاث، ماس وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال، بإنتاج التحليل من خلال دوائر الأبحاث فيها، بينما يركز جهاز الإحصاء المركزي على توفير البيانات دون تحليلها، فالحياد العلمي يتطلب أن لا تقوم الجهة التي تصدر البيانات والإحصاءات بتحليلها بنفسها.

نرجو أن يجد القارئ في هذا العدد ما يلاقي استحسانه، ونرحب بأية ملاحظات تهدف إلى تطوير «المراقب» وجعله - ضمن نطاق أهدافه، بالطبع - أكثر فائدة للمستخدمين. ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نقدم الشكر إلى جميع الجهات التي تدعم هذا الإصدار بالتمويل بما يمكننا من تطويره والحفاظ على استمراره.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية



سلطة النقد الفلسطينية

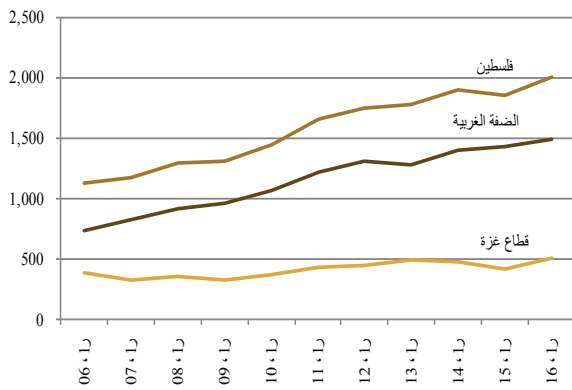


الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني



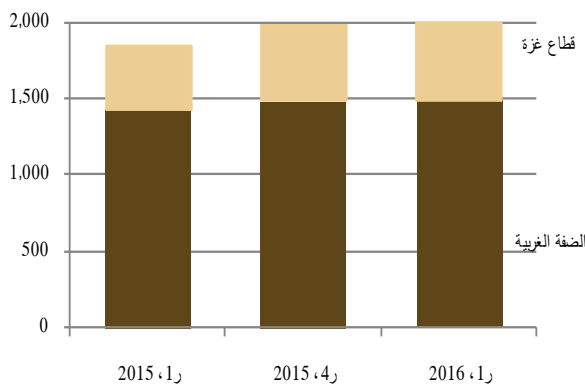
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\*  
حسب المنطقة (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)



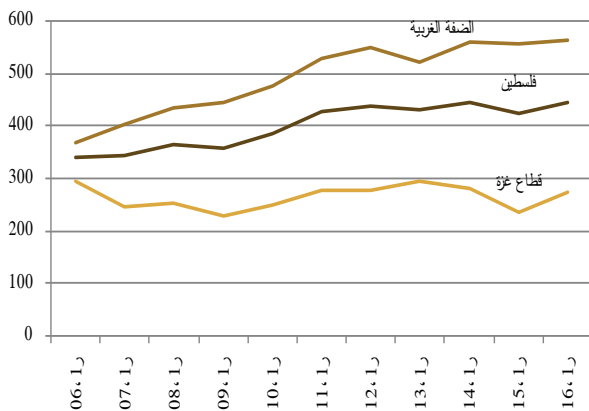
(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 2-1: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية\*  
وقطاع غزة (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (مليون دولار)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 3-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (دولار)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

## 1- الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة. ويأخذ هذا المتغير قيمة البضائع النهائية في الاعتبار لتجنب ازدواجية الحساب. ويُدعى هذا المتغير «بالمحلي» لأنه يسجل قيمة الإنتاج داخل منطقة جغرافية معينة، وبغض النظر عما إذا كان من قام بالإنتاج مواطن أو غير مواطن (متغير الناتج «القومي» يأخذ إنتاج المواطنين لدولة معينة، سواء كانوا يعيشون داخل البلد أو خارجه).

لاحظ أن متغير الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للتدفق وليس مقياس للمخزون (أي لقيمة رأس المال المتراكمة في دولة ما). يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي من جانبين: جانب الإنتاج (قيمة ما ينتجه كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، مثل الزراعة والصناعة) ومن جانب الاستخدام (قيمة وتوزع الاستخدامات المختلفة للبضائع التي تم إنتاجها، مثل الاستهلاك المحلي، والاستثمار). لاحظ هنا أيضاً أنه طالما أن جزءاً من الاستهلاك المحلي يأتي من الاستيراد، وأنّ جزءاً من الإنتاج المحلي يذهب للتصدير، فإنّ حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي من جهة الاستخدام تتطلب إضافة التصدير وطرح الاستيراد.

شهد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (بالأسعار الثابتة 2004) نمواً بمقدار 0.6% خلال الربع الأول 2016، ومقدار 8.0% خلال العام الذي يفصل بين الربع الأول 2015 والربع الأول 2016. وجاء معظم النمو بين الربعين المتناظرين من التوسع الاقتصادي في قطاع غزة، إذ أنّ الناتج المحلي في الضفة نما على معدل يقل عن 5% مقارنة بنمو يزيد على 20% في القطاع. ولا يخفى أنّ النمو الحاد في القطاع يعكس زيادة الإنتاج من نقطة متدهورة أصلاً، بسبب الحصار الإسرائيلي وآثار الحرب الأخيرة.

### الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

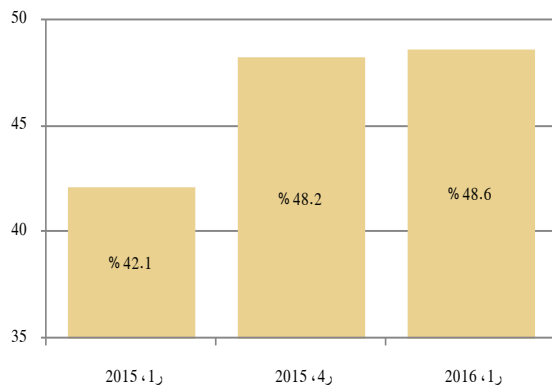
أدى النمو الأسرع في قطاع غزة إلى تقليص طفيف في الفجوة بين مساهمة جزئي الوطن في الناتج المحلي، إذ ارتفعت حصة القطاع من 22% في الربع الأول 2015 إلى 25% في الربع الأول 2016. أما بالنسبة إلى متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي فقد بلغت في القطاع 274 دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من 2016، وهذا أقل من نصف مثيلها في الضفة.

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية\*  
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	ر1، 2015	ر1، 2016
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	1,852.0	2,000.5
- الضفة الغربية*	1,431.6	1,491.6
- قطاع غزة	420.4	508.9
ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)	423.4	444.3
- الضفة الغربية*	555.6	564.0
- قطاع غزة	233.9	273.9

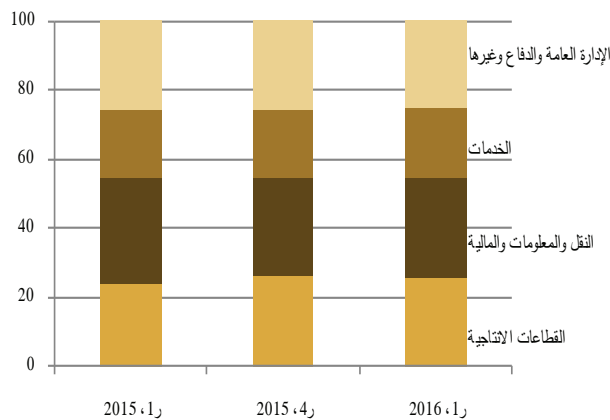
(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 1-4: متوسط الدخل الفردي في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (%)



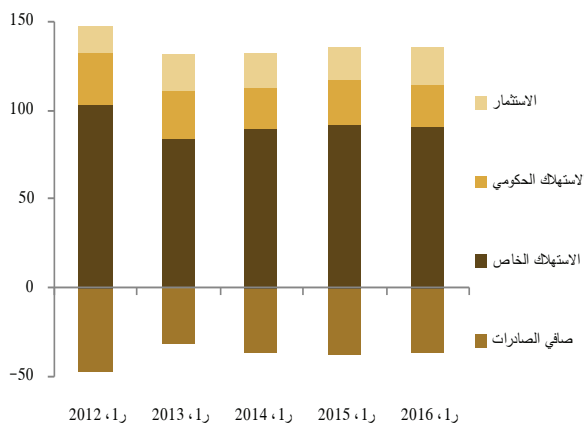
(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 1-5: التوزيع المتوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (%)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 1-6: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (%)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

## بنية الناتج المحلي الإجمالي

لم يطرأ تغير ملحوظ على بنية الناتج المحلي بين الربعين المتلاحقين (الربع الرابع 2015 والربع الأول 2016)، وكذلك بين الربعين المتناظرين. الاستثناء الوحيد هو ارتفاع حصة قطاع الإنشاءات بمقدار نقطتين مئويتين وتعويض ذلك بانخفاض طفيف في حصة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات. ومن الجدير بالملاحظة أن حصة القطاعات الإنتاجية (زراعة وصناعة وتعيين وكهرباء وماء وإنشاءات) بلغت نحو 25% فقط.

## الإنفاق على الناتج المحلي

بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الأول 2015 والربع الأول 2016 نحو 148 مليون دولار (وهو ما يمثل نمواً بمقدار 8% كما ذكرنا). وعند النظر إلى كيفية توزع الإنفاق على هذه الزيادة نجد أن الإنفاق الاستهلاكي الأهلي والحكومي ازداد بمقدار 117 مليون دولار خلال الفترة، وهو ما امتص نحو 80% من الزيادة الكلية. وذهب نحو 90 مليون إلى التكوين الرأسمالي (تقريباً كلة عبارة عن استثمار في المباني). مجموع هذين البندين يبلغ 207 مليون دولار، وهو أكثر من الزيادة الكلية في الناتج المحلي. هذه الفجوة بين زيادة الاستخدام وزيادة الإنتاج في الاقتصاد تم سدّها بالاستيراد من الخارج (من صافي الصادرات، أي الصادرات مطروحاً منها الواردات). إذ ارتفع صافي الصادرات بمقدار 40 مليون دولار، وجاء هذا نتيجة ارتفاع الواردات بمقدار 20 مليون، وانخفاض الصادرات بقيمة مشابهة أيضاً.

جدول 1-2: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

الربع الأول 2016	الربع الأول 2015	
1,814.9	1,703.0	الاستهلاك الخاص
429.7	339.5	الاستثمار (التكوين الرأسمالي)
474.4	473.7	الاستهلاك الحكومي
379.6	398.6	الصادرات
1,116.5	1,096.3	الواردات (-)

## 2- سوق العمل:

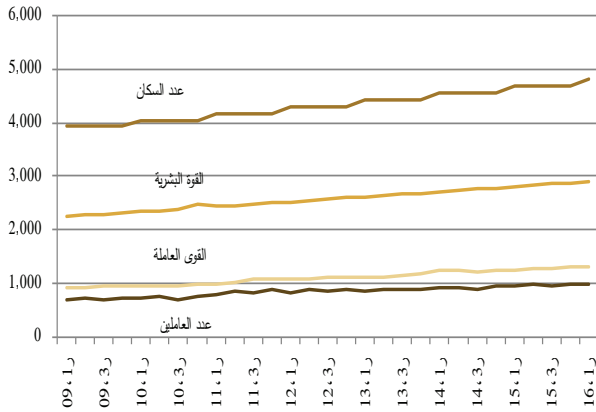
تُميز إحصاءات سوق العمل بين عدد السكان وبين القوة البشرية. الأخيرة، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء، تضم فقط عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. كما تميز الإحصاءات بين القوة البشرية والقوى العاملة، والأخيرة تشمل فقط الأشخاص المؤهلين والمستعدين للعمل. أخيراً هناك عدد العاملين فعلياً، والفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين فعلياً يقيس معدّل البطالة.

### نسبة المشاركة

تشير الأرقام إلى أنّ نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية في فلسطين (وهو ما يُعرف بنسبة المشاركة) تراوحت حول 45% في السنوات الأخيرة. وهذه النسبة قريبة من النسبة السائدة في دول المنطقة (42% في الأردن مثلاً في العام 2014 حسب بيانات البنك الدولي)، ولكنها تختلف بشكل ملحوظ عن نظيرها في الدول المتطورة، حيث تصل نسبة المشاركة إلى 60% أو أعلى كما في ألمانيا والنرويج على سبيل المثال.

هناك فارق كبير بين نسبة المشاركة في أوساط الذكور وأوساط الإناث في فلسطين، إذ ترتفع النسبة إلى 70% بين الذكور، وتنخفض إلى 20% فقط بين الإناث. وليس هناك فارق في هذا التباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن الواضح أنّ انخفاض نسبة المشاركة بين الإناث في فلسطين هو السبب وراء انخفاض نسبة المشاركة الكلية.

### شكل 1-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين



### توزيع العمالة

ارتفع عدد العاملين في فلسطين بمقدار 1.1% بين الربع الرابع 2015 والأول 2016، ووصل إلى 974 ألف. وتوزّع العاملون في فلسطين في الربع الأول 2016 بين 58% في الضفة و30% في القطاع و12% (أو نحو 115 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أمّا بالنسبة للعاملين في الأراضي الفلسطينية، فإن أكثر من ربعهم يعمل في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 37% في قطاع غزة، والباقي يعملون في القطاع الخاص.

قدّرت المصادر غير الرسمية الإسرائيلية عدد عمال الضفة الذين يعملون داخل الخط الأخضر في أواسط العام 2016

## صندوق 1: سكان القدس الشرقية والغربية

يستفاد من كتاب الإحصاء السنوي لمدينة القدس (2016)<sup>1</sup> الذي تصدره بلدية القدس ومعهد القدس للدراسات الإسرائيلية، أنّ عدد المقيمين في القدس الشرقية والغربية بلغ نحو 850 ألف شخص في العام 2014، وبلغت نسبة الفلسطينيين من هذا المجموع 37%. ومن الملفت للنظر، كما يتضح من الجدول المرفق، أنّ معدّل زيادة السكان الطبيعية ومعدّل الخصوبة الكلية أعلى في أوساط المقيمين اليهود منها عند الفلسطينيين. ويعود هذا إلى ارتفاع نسبة المتدينين اليهود في مدينة القدس. ويجدر التنويه هنا أنّ مساحة بلدية القدس، حسب التعريف الإسرائيلي، وصلت في العام 2008 إلى 125 ألف دونم (مقارنة مع 33 ألف في 1952 و108 ألف في 1967) وهي تضم معظم المستعمرات المجاورة والقريبة من القدس الشرقية.

جدول 1: الأرقام الديمغرافية للمقيمين في القدس الشرقية والغربية (2014)

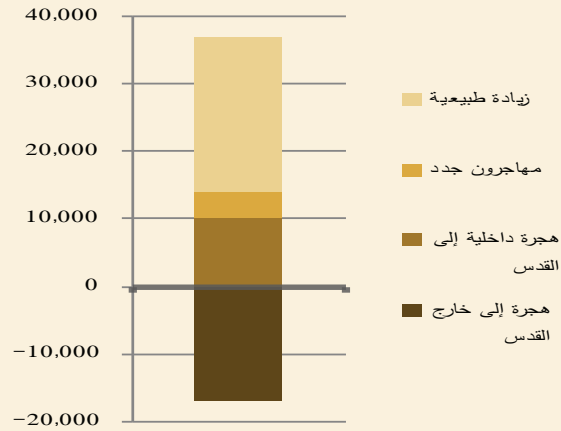
المجموع	اليهود وغيرهم	العرب	
عدد المقيمين*	533,900	315,900	849,800
نسبة الأطفال (14-0)	32%	38%	34%
نسبة المسنين (أكبر من 65)	12%	4%	9%
وسيط الأعمار	25.8 سنة	20.7 سنة	23.7 سنة
متوسط أفراد العائلة	3.3 شخص	5.3 شخص	3.9 شخص
زيادة السكان الطبيعية	23.7 بالألف	23.4 بالألف	23.6 بالألف
معدل الخصوبة الكلية	4.30 بالألف	3.33 بالألف	3.91 بالألف

المراجع: كتاب الإحصاء السنوي لمدينة القدس (2016).

\*: يستخدم الكتاب السنوي تعبير «المقيمين»

يوضح الشكل أنّ الزيادة الصافية في أعداد المقيمين في القدس الشرقية والغربية في العام 2014 بلغت 19,920 شخص، هذا على الرغم من أنّ الزيادة الطبيعية للسكان بلغت 23,020 شخص. ويعود السبب إلى أنّ الزيادة الصافية للسكان تعادل الزيادة الطبيعية مضافاً لها الهجرة من الدول الأخرى (3,600 شخص) مضافاً لها صافي الهجرة الداخلية. ولقد كان صافي الهجرة الداخلية للقدس سالباً، بمقدار 6,700 شخص في العام 2014.

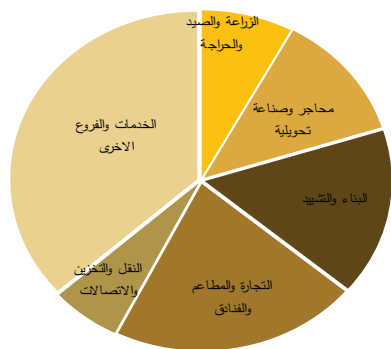
شكل 1: تطور أعداد المقيمين في القدس الشرقية والغربية (2014)



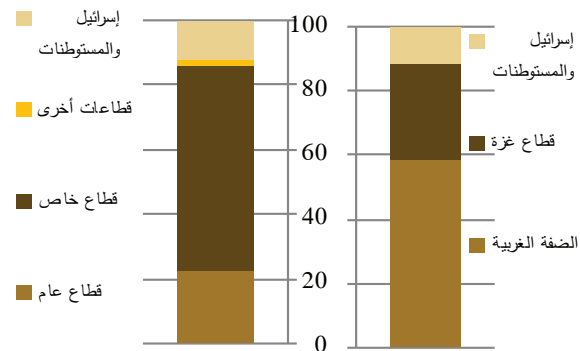
المراجع: كتاب الإحصاء السنوي لمدينة القدس (2016)

1 <http://www.jiis.org/?cmd=statistic.544#.V5iYVvmrikp>

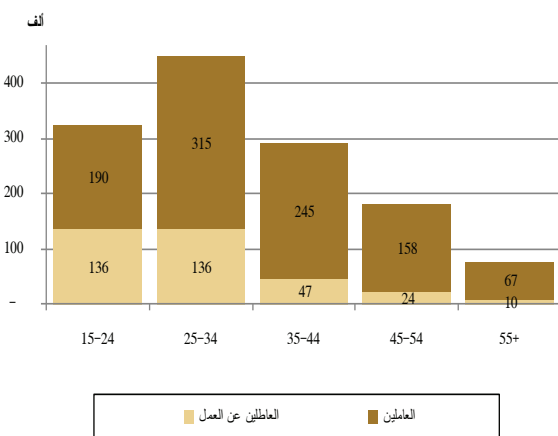
شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الربع الأول 2016 (%)



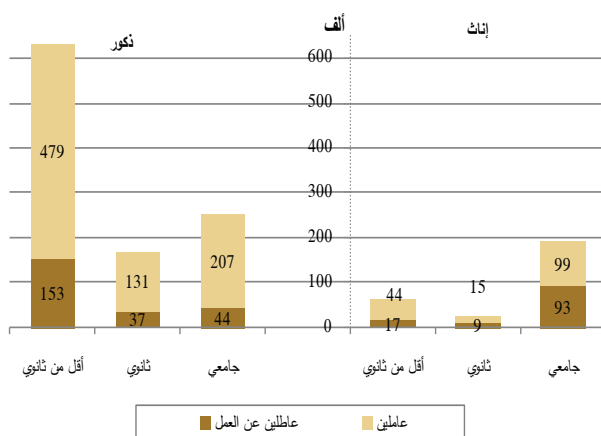
شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع للربع الأول 2016 (%)



شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (الربع الأول 2016)



شكل 2-5: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي وحسب الجنس (الربع الأول 2016)



عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر. أمّا عند الإناث فإنّ بطالة ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 48.1% بينما هي 11.7% فقط بين اللواتي لم يحصلن على أي تعليم.

بنحو 100 ألف، نصفهم يعملون دون تصاريح عمل رسمية، أما العاملون في المستعمرات فيقدّر عددهم بنحو 25 ألف. بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الأول 2016 نحو 37%. وترتفع هذه النسبة إلى 55% في قطاع غزة. وحلت التجارة في المركز الثاني، بنسبة 21% من العاملين. ويلاحظ أنّ البناء والتشييد كان يُشغّل 20% من العاملين في الضفة ولكن أقل من 7% في قطاع غزة.

## البطالة

ارتفع معدّل البطالة (نسبة العاطلين إلى المشاركين في القوى العاملة) إلى 26.6% في الربع الأول 2016، وهذا أعلى بمقدار نقطة مئوية عن مستواها في الربع السابق، وفي الربع المناظر من العام 2015. وجاء الارتفاع بين الربعين المتناظرين نتيجة ارتفاع معدّل البطالة في الضفة الغربية (بمقدار نقطتين مئويتين) في حين استقر المعدل في قطاع غزة على مستواه السابق، وهو المعدّل الذي تُفيد المصادر المختلفة أنه أعلى معدلات البطالة في العالم.

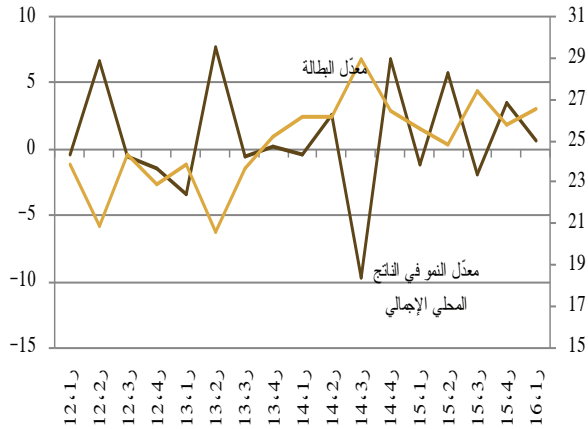
جدول 2-1: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس للربع الأول 2016 (%)

	كلّي	إناث	ذكور
الضفة الغربية	18.0	28.4	15.5
قطاع غزة	41.2	62.6	34.5
فلسطين	26.6	42.8	22.3

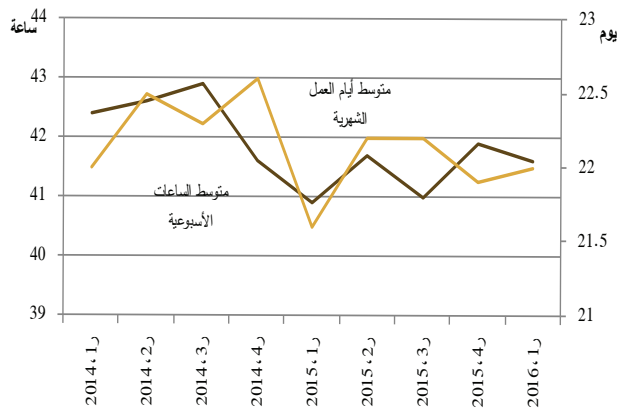
من بين أبرز مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية التالي: (1) أنّها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدّل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 41.7%، (61.3% للإناث، و37.2% للذكور). وهذا يؤثّر على أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

(2) أنّ البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في الربع الأول من العام 2016 نحو 28.8% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم، بينما كان 18.8%

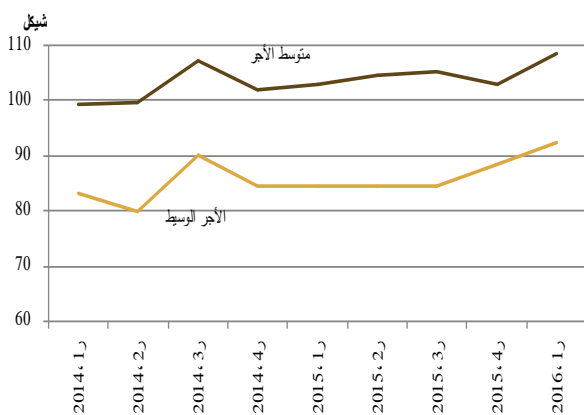
شكل 2-6: معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدّل البطالة في فلسطين (الربع الأول 2012- الربع الأول 2016)



شكل 2-7: ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية في فلسطين (الربع الأول 2012- الربع الأول 2016)



شكل 2-8: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكلم للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الأول 2012- الربع الأول 2016)



بلغ الأجر اليومي الوسيط في الأراضي الفلسطينية 92.3 شيكل في الربع الأول 2016، أي أنّ نصف إجمالي العاملين معلومي الأجر حصلوا على أجر يومي أعلى من 92.3 شيكل، والنصف الآخر على أجر أقل منه. ولقد بلغ وسيط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات أكثر من أربعة أضعاف أجر العاملين قطاع غزة (انظر الجدول 2-3)

## نمو الإنتاج وتغير البطالة

يعرض الشكل 2-6 منحنيان، أحدهما لمعدّل نمو الإنتاج (بالأسعار الثابتة) والآخر يَصوّر معدّلات البطالة في كل ربع سنة بين الربع الأول 2012 والربع الأول 2016. لعلّ أول ما يلفت النظر في الشكل البياني هو التذبذب الحاد في منحنى معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي. لا شك أنّ جزءاً من هذا التماوج يمكن تفسيره بالطبيعة الموسمية للناتج المحلي، إذ أنّ النشاط الاقتصادي يخمد قليلاً في الشتاء والخريف مقارنة بالفصول الأخرى. ولكنّ أثر العوامل السياسية والقيود التي يفرضها الاحتلال على النشاط الاقتصادي لها دور أكثر أهمية في تفسير التماوج الحاد والدوري في النمو الاقتصادي. الملاحظة الثانية على الشكل البياني هي في وجود ترفاق واضح بين حركة المنحنيين. إذ كلّما ارتفع معدّل نمو الانتاج ترفاق هذا مع هبوط معدّل البطالة، والعكس بالعكس.

وإذا ما قمنا بإجراء تمرين بسيط للربط بين المتغيرين نجد أنّ كل زيادة في معدّل النمو بمقدار 1% ترفاقت مع انخفاض في معدّل البطالة بمقدار 0.26% خلال الفترة المدروسة. هذه العلاقة المبسطة والتقريبية تُعطي فكرة سريعة عن مقدار التسارع اللازم في معدّل النمو، والفترة الزمنية الطويلة الضرورية، من أجل تحقيق تخفيض ملموس في معدّلات البطالة العالية في فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص.

## ساعات وأيام العمل

يبين الشكل 2-7 والجدول 2-2 ساعات وأيام العمل للعاملين الفلسطينيين. ويلاحظ أنّ هناك تقارباً في متوسط عدد أيام العمل الشهرية في الضفة والقطاع، ولكنّ متوسط عدد ساعات العمل اليومية في الضفة الغربية تزيد بمقدار 15% عن مثيلها في قطاع غزة. ولا يخفى أنّ هذا يعود إلى نقص فرص العمل في القطاع وليس له علاقة بارتفاع الإنتاجية وتفضيل الراحة، وهي العوامل التي يتم بها تفسير انخفاض ساعات العمل في الدول المتقدمة.

جدول 2-2: ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية حسب المنطقة (الربع الأول 2016)

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية
الضفة الغربية	43.9	22.5
قطاع غزة	38.1	22.3
إسرائيل والمستوطنات	40.3	19.8
المجموع	41.6	22.0

## الأجور

أمّا بالنسبة للأجر اليومي للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين، تُشير الأرقام إلى أنّ متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات يزيد على ثلاثة أضعاف متوسط أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إنّ الهوة تتسع أكثر عند أخذ الأجر اليومي الوسيط، والأجر الوسيط له دلالة أعلى وأفضل من الأجر المتوسط، لأنّه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه.



أجر عمال الضفة الذين يعملون داخل الخط الأخضر والعمال الذين يعملون في المستعمرات، وهو ما أكدته وزير المالية الإسرائيلي في تصريح في أواسط شهر آب الماضي.

وبالإضافة إلى ارتفاع الأجور الاسمية للعاملين في إسرائيل والمستعمرات، والتباين بين متوسط ووسيط الأجر بين العاملين في الضفة وغزة، يُمكن إضافة الملاحظات التالية عن الأجور:

- أن متوسط أجر العاملين في القطاع الخاص أدنى من متوسط أجر العاملين في القطاع العام، بنسبة 20% في الضفة وبنسبة 54% في غزة.
- أن هناك فجوة جنديرية في الأجور: بلغ الأجر اليومي للإناث في القطاع الخاص في الضفة الغربية 75% من الأجر اليومي للذكور، ولكن الفجوة أقل بين العاملين في القطاع العام.
- أن نحو 73% من العاملين في القطاع الخاص في غزة، (و23% في الضفة) يحصلون على أجر يومي أقل من الحد الأدنى للأجور (65 شيكل). راجع الصندوق أدناه.

### جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الأول 2016) (شيكل)

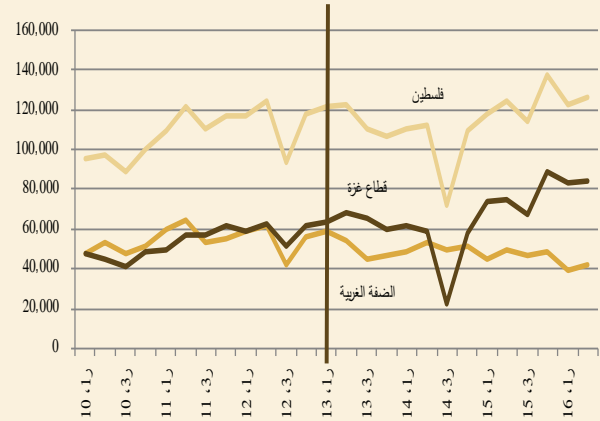
مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	99.8	92.3
قطاع غزة	61.8	46.2
إسرائيل والمستوطنات	212.5	200
المجموع	108.6	92.3

من الضروري التنبيه إلى التكاليف الإضافية التي يتحملها العمال الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل، إذ غالباً ما يضطر هؤلاء إلى دفع مبلغ لوسطاء التصاريح والعمل (يقدر بنحو 1,500 شيكل شهرياً)، كذلك يدفع هؤلاء بدل مواصلات (نحو 500 شيكل). يُضاف إلى ذلك ساعات الانتظار الطويلة على المعابر والتي تمّد يوم العمل إلى 16 ساعة بدلاً من 8 ساعات. كذلك من المهم التأكيد على وجود فوارق مهمّة بين

### صندوق 2: واحد من كل خمسة عمال أجره أقل من الحد الأدنى للأجور

بدأ تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور في فلسطين في مطلع العام 2013. ولكن، وبعد مرور أكثر من عامين ونصف على وضع القرار حيز التنفيذ ما زال أكثر من 126 ألف عامل في القطاع الخاص يتلقون أجوراً تقل عن الحد الذي نصّ عليه القرار (بالإضافة إلى نحو 4% من العاملين في القطاع العام حسب بعض المصادر). وبالعودة إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الصادرة مؤخراً، يوضّح الشكل 1 أن القرار لم يؤدّ إلى تقدّم ملموس على أرض الواقع، إذ أن عدد العمال الذين يتلقون أقل من الحد الأدنى للأجور ظلّ مرتفعاً، لا بل إن التذبذب الحاد في بعض أرباع السنة (الانخفاض الملحوظ في الربع الثالث 2014 مثلاً) يدل على أن التغيير في عدد هؤلاء مازال يتأثر بعوامل أخرى لا علاقة لها بالقرار الحكومي.

الشكل 1: عدد المستخدمين الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل في القطاع الخاص (الربع الأول 2010 - الربع الثاني 2016)



جاء قرار مجلس الوزراء حول الحد الأدنى للأجور بعد مفاوضات مطوّلة في اللجنة الوطنية للأجور المكونة بالتساوي من ممثلين عن القطاع العام ونقابات العمال والقطاع الخاص. ونص القرار على تحديد الحد الأدنى للأجر الشهري بمقدار 1,450 شيكل، والحد الأدنى اليومي 65 شيكل و8.5 شيكل كحد أدنى للأجر بالساعة في جميع المناطق الفلسطينية وفي جميع القطاعات.

سوف نحاجج في هذه المراجعة أن سبب التطبيق البائس لقرار الحد الأدنى للأجور في فلسطين يعود على مجموعتين من العوامل، الأولى تتعلق بالقرار ذاته والثانية تتعلق بالمتابعة وآلية التطبيق.

### معايير تحديد الحد الأدنى للأجور

هناك بشكل عام طريقتان تم تطبيقهما في الدول المختلفة لتحديد الحد الأدنى للأجر. الأولى تستند إلى تعريف قيمة «الدخل الضروري للحياة» أو «خط الفقر»، والثانية تستند على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل إنتاجية العمل ومتوسط (أو وسيط) الأجر السائد في الدولة أو المنطقة المعنية. وفي الحالة الفلسطينية لم تتم الإشارة إلى أي من هذين المعيارين.

إذا ما أخذنا المعيار الأول، فإن حد الفقر (العادي) في فلسطين لعائلة مكونة من 5 أفراد هو 2,293 شيكل شهرياً، وحد الفقر المدقع 1,832 شيكل شهرياً. وبافتراض أن عدد العاملين في الأسرة 1.6، وبافتراض أن هؤلاء يحصلون على الحد الأدنى للأجر الذي جاء به القرار، فإن الدخل الشهري للأسرة يكون 2,320 شيكل. وهذا أعلى من مستوى الفقر المدقع والفقر العادي. أي أن القرار يضمن في هذه الحالة أن لا تكون العائلة تحت خط الفقر. ولكن هذا بالطبع مشروط بوجود 1.6 فرد عامل في العائلة القياسية (بالغان وثلاثة أطفال). أما إذا انخفض متوسط عدد العاملين في الأسرة عن 1.5 فإن الحد الأدنى الشهري للأجر لا يضمن تلبية المتطلبات الأساسية لحياة العائلة.

يحتاج عدد من الاقتصاديين أن ضمان الدخل الضروري للحياة هو مهمة نبيلة وضرورية، ولكن هذا مسؤولية اجتماعية يجب أن لا يتم إقحامها في أنظمة وتكاليف الإنتاج. مستوى الأجور في أنظمة الإنتاج أمر يتحدد بإنتاجية العمل وظروف العرض والطلب. وإذا ما تمّ فرض أجور مرتفعة فإنّ تدهور التنافسية يمكن أن يضر بالعمال أنفسهم بسبب ارتفاع معدلات البطالة. النهج البديل لتحديد الحد الأدنى للأجور، تبعاً لهذه المدرسة، يقوم على استخدام نسبة معينة من متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من متوسط أو وسيط الأجر اليومي الفعلي في الاقتصاد. تحدد معظم الدول الحد الأدنى للأجور على نسبة 40-60% من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها، أو 40 - 50% من متوسط الأجر، أو 55% من وسيط الأجر السائد في البلاد. وبأخذ نسبة 60% من دخل الفرد كميّار فإنّ الحد الأدنى الشهري للأجور في فلسطين يفترض أن لا يزيد على 532 شيكل فقط. أما عند أخذ المعايير الأخرى فإنّ الحد الأدنى للأجور يومياً سيتراوح بين 46 شيكل (55% من الأجر الوسيط) و52 شيكل (50% من الأجر المتوسط).<sup>1</sup> لا يخفى أن قيمة الحد الأدنى للأجور، في كلتا هاتين الحالتين الافتراضيتين، متدنية جداً وغير مقبولة لا سياسياً ولا اجتماعياً.

1 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2012). الحد الأدنى للأجور: بين التشريع والتطبيق.

وزارة العمل بوضع وإقرار المذكرات الإيضاحية الضرورية لتفسير الجوانب العملية والتفصيلية لتطبيق قرار الحد الأدنى للأجور. ولا يخفى أن غياب المذكرات التفسيرية يجعل التطبيق والرقابة عرضة للأهواء الشخصية والتضارب. كذلك لم تقم وزارة العمل بصياغة وتبني استراتيجية تفتيش مخصصة للرقابة على تطبيق الحد الأدنى للأجور. من ناحية أخرى فإن إقحام الحد الأدنى للأجور في النظام الاقتصادي يتطلب، كما تنص المادة 8 من القرار، استكمال التشريعات والقوانين الخاصة بالضمان والتأمينات الاجتماعية خلال عام واحد من تطبيق الحد الأدنى للأجور. وهذا ما لم يتم تحقيقه حتى الآن، ولا يبدو أنه قابل للتحقيق في ظل المعطيات الحالية. يُضاف إلى ذلك أن القرار نص على ضرورة إجراء تقييم سنوي للأثار المترتبة على تطبيق الحد الأدنى للأجور، وهو ما لم يتم في أي من السنوات المنصرمة.

تتحمل وزارة العمل مسؤولية الإشراف على التطبيق الأمين لكافة بنود قانون العمل الفلسطيني، بما فيه تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور، في كافة أرجاء الوطن. وتذكر دراسة لـ «ماس» أنه يوجد حالياً 45 مفتش في وزارة العمل لمراقبة تطبيق كامل قانون العمل. ويقوم هؤلاء بنحو 6 آلاف زيارة ميدانية في السنة، في حين أن عدد المنشآت الخاضعة لرقابة وزارة العمل يبلغ حوالي 100 ألف منشأة. وتؤكد الدراسة أن المشكلة ليست في نقص الكادر في وزارة العمل (بلغ عدد الموظفين فيها 773 في 2014) ولكن في نقص الكادر المؤهل لعمليات الرقابة والتفتيش وفي توفير الموارد الضرورية لهذه العمليات.<sup>2</sup>

وتوصلت دراسة أخرى قام بها «ماس» إلى أن الطريقة المثبتة في مراقبة تنفيذ قرار الحد الأدنى للأجور هي زيارة المنشآت والاجتماع بالعاملين وأصحاب العمل للتأكد من التطبيق.<sup>3</sup> وتتخلل هذه العملية مشاكل جمة تجعلها غير فعالة وغير ذات أثر. إذ أن هناك نقصاً في الكوادر البشرية والوسائل اللازمة لإجراء التفتيش. فحسب بيانات العام 2013 تبين أن هناك مفتش لكل 20,500 عامل في الضفة الغربية. هذا بالإضافة إلى تدني فعالية المفتشين لأسباب عدّة، منها النقص الحاد في سيارات التفتيش (هناك سيارة واحدة في كل مديرية لجميع المهام، مما يعني إلغاء أو تأجيل أداء المهام عند استعمال السيارة لمهام أخرى أو تعطيلها أو عدم توفر ثمن الوقود). وتُشير الدراسة إلى عدم توافق توزيع الزيارات التفتيشية مع عدد المنشآت العاملة في كل محافظة، حيث تبين أن عدد الزيارات التفتيشية لبعض المحافظات يفوق عدد الزيارات التفتيشية في المحافظات التي تحتوي على عدد منشآت أكبر. ولا يوجد توافق في توزيع الزيارات التفتيشية مع نسب العاملين بأجر دون الحد الأدنى عبر المحافظات، فعدد الزيارات للمحافظات التي تضم نسباً عالية من العمال الذين يتقاضون أجراً أدنى من الحد الأدنى للأجور كان أقل بكثير من التي تشهد نسباً منخفضة. وتدل المعلومات المستقاة من وزارة العمل أن توزيع التفتيش مرتبط بمدى سهولة الوصول للمنشآت. بظل كل هذه العوامل المحيطة فإن مراقبة وزارة العمل لتنفيذ القرار يعتمد بشكل أساسي على شكاوى العمال أنفسهم، وليس من المستغرب أبداً أن الوزارة نادراً ما تتلقى أية شكاوى بهذا الخصوص.

#### هل الاقتصاد الفلسطيني جاهز لتطبيق حد أدنى للأجور

وفي النهاية يبقى سؤال مهم: هل العوامل سابقة الذكر كافية لتفسير الأسباب وراء فشل تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية؟ هل هذه العوامل مقنعة بشكل مرض، حتى مع إضافة الأسباب المرتبطة بالوضع السياسي الصعب، وخصوصاً الانقسام السياسي بين الضفة والقطاع وعدم وضوح الموقف تجاه القرار في قطاع غزة؟ أم أن الثغرات الجوهرية في صلب القرار وعدم القدرة على مراقبة الالتزام به هي مجرد عوارض جانبية لأن السبب الجوهري للفشل يكمن في عدم نضج الاقتصاد الفلسطيني وعدم تهيئته، سواء من ناحية البنية الإدارية أو الانتاجية، لتحمل تكاليف وتبعات فرض الحد الأدنى للأجور؟ هذا هو السؤال الصعب الذي كان من المفترض أن يتم تناوله بالدراسة الجديّة قبل إصدار القرار، والذي ما زال يستحق الدراسة حتى بعد سنوات من صدور القرار.<sup>4</sup>

ساهم حبيب الحن، الباحث المساعد في ماس، في تحرير هذا الصندوق

2 كتاب، اسكندر وآخرون (2016): دراسة النفقات ضمن الموازنة - برامج وزارة العمل. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

3 فلاح، بلال (2014). تقييم الامتثال لنظام الحد الأدنى للأجور في المحافظات الشمالية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

4 توصلنا في «المراقب» (عدد 32) بعملية حسابية بسيطة إلى أن تنفيذ قرار الحد الأدنى للأجور يتطلب زيادة فاتورة الأجور في القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني بمقدار 230 مليون دولار سنوياً، وأن 57% من هذا المبلغ يقع على عاتق قطاع الخدمات.

يدل العرض السريع السابق على خصوصية الحالة الفلسطينية وضرورة التعامل بحذر شديد مع موضوع الحد الأدنى للأجور. ذلك لأن مستوى الأجر الأدنى على ضوء المتطلبات الضرورية للحياة يتعارض بحدّة مع المستوى الذي يتساق مع بنية وهيكلية الإنتاج بظل التشوهات البنيوية في الاقتصاد الفلسطيني. ولكن مستويات الأجور الدنيا التي جاءت في قرار الحكومة الفلسطينية جاءت في الأساس كحل وسط، عبر اقتراح من وزير العمل آنذاك، للتسوية بين الاقتراحات المتضاربة في اللجنة الوطنية للأجور بين مطالب ممثلي العمال وأرباب العمل. أي أن عملية تحديد قيمة الحد الأدنى لم تعتمد على معايير اقتصادية واضحة، ولم تستند إلى دراسات تقييمية للأثار المتوقعة، بل جاءت بالأساس كتسوية سياسية، كما جاءت أيضاً لمراعاة الاعتبارات الوطنية، خصوصاً فيما يتعلق بفرض مستوى موحد للأجر الأدنى في كافة أرجاء الوطن.

#### مقاس واحد لكل المناطق!

وضع القرار مستوى موحد للأجر الأدنى في كافة أرجاء فلسطين ولكافة القطاعات، وهو بذلك لم يراع البنى الاقتصادية المختلفة ومستويات الدخل والأجور والأسعار المتفاوتة في المناطق المختلفة، وبشكل خاص بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويكفي هنا أن نشير إلى أن الحد الأدنى للأجر اليومي الذي جاء في القرار يبلغ 75% من متوسط الأجر اليومي الفعلي في الضفة الغربية، ولكنه أعلى من متوسط الأجر اليومي الفعلي في قطاع غزة. أضف إلى ذلك أن معدلات البطالة (41.7%) والفقر (38.8%) في قطاع غزة أكثر من ضعف مرادفاتها في الضفة الغربية. ويتجلى التباين أيضاً في أن 78% من العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور مقابل 19.6% في الضفة الغربية. هذه الاختلافات الجوهرية تؤكد على ضرورة التعامل مع جناحي الوطن بمقاييس مختلفة، إذ أن فرض مستوى واحد للأجور الدنيا فيهما سيكون له آثار عكسية على ظروف العمل ومستوى حياة العمال. في الواقع أن مجرد فرض مستوى موحد للأجر الأدنى يشي ضمناً بأن القرار لا يعتبر أن البنية الاقتصادية ومستويات الحياة لها دور يذكر في تقرير مستوى الحد الأدنى للأجور. لا يخفى بالطبع أن الإصرار على معدل موحد له عند المشرعين غايات ودلالات سياسية ترمي إلى تأكيد الوحدة الجغرافية للوطن والمعاملة المتماثلة لكل المواطنين. ولكن دول عديدة في أنحاء العالم، مثل كندا والصين والهند وإندونيسيا وماليزيا وغيرها، تضع أكثر من مستوى واحد للحد الأدنى للأجور لتطابقها في الأجزاء المختلفة من البلاد على ضوء مستويات تطورها الاقتصادي. أي أن تباين مستويات الحد الأدنى لا يرمي إلى ترسيخ ومأسسة التباين ولكن إلى العكس تماماً، إلى سد الفجوات التنموية على المدى المتوسط والطويل.

#### مقاس واحد لكل القطاعات!

كذلك الأمر بالنسبة إلى فرض مستوى أجر أدنى موحد لكافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية. إذ تشير الإحصاءات إلى أن نحو 57% ممن يتلقون أجوراً شهرية أقل من الحد الأدنى للأجور يعملون في قطاع التجارة والمطاعم والخدمات. كما أن نسبة اللواتي يحزنون أجراً أقل من الحد الأدنى بين العاملات في القطاع الخاص تبلغ 24% مقارنة مع 18% فقط بين الذكور. ومن المعلوم أن هناك نشاطات معينة تتركز فيها الأجور المتدنية، مثل معامل النسيج ورياض الأطفال التي تعمل فيها الإناث ذوات التعليم المتوسط أو المتدني. ولكن القرار الحكومي لم يأخذ بالاعتبار التباينات القطاعية أو الجندرية. صحيح أن المادة رقم 4 في قرار مجلس الوزراء بشأن الحد الأدنى للأجور نصت على البحث في سبل دعم الحكومة لبعض القطاعات حتى تتمكن من الاستمرار في العمل مع تطبيق الحد الأدنى للأجور إلا أن الحوار بين الحكومة والقطاعات المستهدفة لم يصل إلى اتفاق وظل الوضع والمفارقة على حالها، بين قرار صادر وتطبيق يمكن أن يؤدي إلى انهيار الأفضية الاقتصادية لبعض النشاطات. وهنا أيضاً نذكر أن العديد من الدول مثل قبرص، وساحل العاج، والسلفادور، وإيران وغيرها تحدد مستويات مختلفة للأجور الدنيا في القطاعات الاقتصادية المختلفة. كذلك الأمر بالنسبة إلى فرض مستويات مختلفة للأجور الدنيا بالعلاقة مع الأعمار، إذ تضع معظم الدول أجراً أكثر انخفاضاً للشباب من أجر البالغين وذلك بهدف تشجيع الطلب على تشغيلهم.

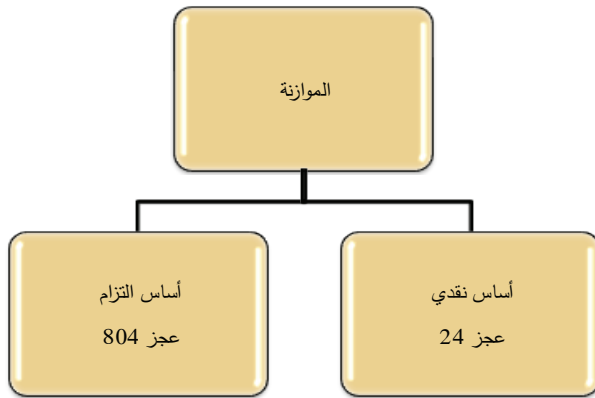
#### الرقابة ومسؤولية وزارة العمل

إلى جانب الثغرات في قرار الحد الأدنى للأجور التي لعبت ولا شك دوراً في إضعاف فرص التطبيق، هناك دور كبير أيضاً للقصور في آليات التطبيق وآليات الرقابة على التزام أرباب العمل بتنفيذه. وأول مكامن التقصير هنا تظهر في عدم قيام

### فائض نقدي، عجز التزام

فائض الموازنة الكلي خلال الربع الأول، والعجز الذي تحقق (عند استثناء المنح والمساعدات)، هي أرقام تم حسابها على الأساس النقدي، أي على أرضية المبالغ التي استلمتها وأنفقتها الحكومة فعلياً خلال الربع. ولكن مؤسسات الحكومة تخلفت خلال الفترة عن سداد مبالغ مستحقة عليها (وهي التي تعرف باسم «المتأخرات»). بلغت قيمة المتأخرات على الحكومة خلال الربع الأول 780 مليون شيكل. وعند إضافة المتأخرات هذه إلى العجز في رصيد الموازنة على الأساس النقدي (بدون المنح والمساعدات) فإن العجز يرتفع من 24 مليون شيكل (أساس نقدي) إلى عجز بمقدار 804 مليون شيكل (أساس الالتزام).

شكل 3-3: الفائض/العجز في الموازنة (بدون المنح والمساعدات) بالحساب النقدي وحساب الالتزام، الربع الأول 2016 (مليون شيكل)



### المتأخرات

يُعطى الجدول 2-3 فكرة عن بنية وقيمة المتأخرات. تمكنت الحكومة من إجراء تخفيض ملموس في إجمالي المتأخرات في الربع الأول 2016 مقارنة بالربع السابق، ومقدار النصف تقريباً مقارنة بالربع المناظر (الأول 2015). وحصل التخفيض أساساً في متأخرات الأجور والرواتب. أما المتأخرات تجاه القطاع الخاص وتجاه البلديات فلقد طرأ عليها ارتفاع كبير. ولقد شددت الدراسات المختلفة على المساوئ الاقتصادية الفادحة لتراكم متأخرات حكومية ضخمة تجاه شركات وموردي القطاع الخاص.

### المساعدات الدولية

يلخص الجدول 3-3 مبالغ المنح والمساعدات الدولية للحكومة ويوضح أن قيمة المساعدات انخفضت بنسبة 30% في الربع الأول 2016 مقارنة بالربع المناظر 2015 (انظر الجدول 3-3).

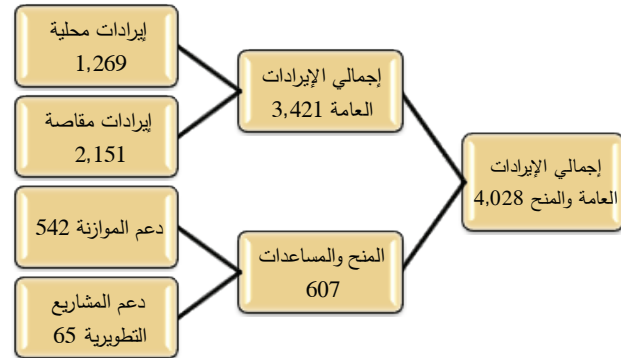
### الدين العام

بلغ الدين الحكومي العام نحو 9.6 مليار شيكل في الربع الأول 2016، وهذا أقل بنسبة 3.5% عن مستواه في الربع السابق. ويجدر التنبيه إلى أن قيمة الدين المحلي محسوبة بالدولار بلغت 2,527 مليون في الربع الأول وأن مستواها انخفض بمقدار أقل من نصف المائة عن قيمة الدين في نهاية 2015. ويُعزى الفارق إلى انخفاض سعر صرف الدولار تجاه الشيكل في نهاية ربع السنة الأول مقارنة بنهاية العام.

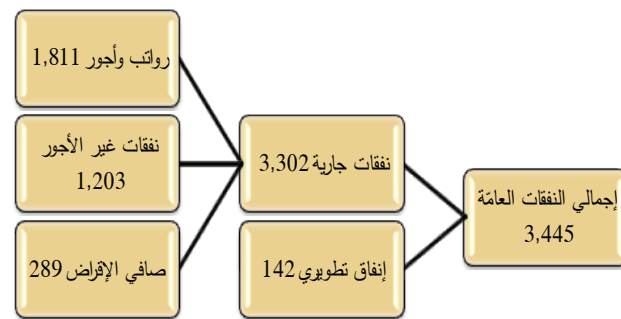
### 3- المالية العامة:

توضّح الأشكال الثلاثة المرفقة صورة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية في الربع الأول من العام 2016.

شكل 1-3: إيرادات الموازنة  
أساس نقدي، الربع الأول 2016 (مليون شيكل)



شكل 2-3: إنفاق الموازنة  
أساس نقدي، الربع الأول 2016 (مليون شيكل)



حققت الموازنة زيادة ملحوظة في الإيرادات العامة، التي تتضمن أيضاً إيرادات المقاصة، في الربع الأول 2016 بلغت 60% مقارنة مع الربع السابق. كما تراجع إجمالي النفقات العامة في الربع الأول عن الربع السابق بمقدار 2%، وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض نفقات غير الأجور بنسبة 18%، وعلى الرغم من أن الرواتب شهدت ارتفاعاً معدّلاً 17%.

أدت زيادة الإيرادات وتراجع النفقات إلى تحقق فائض في الرصيد الكلي للموازنة في الربع الأول من العام 583 مليون شيكل. وهذا الرصيد كان سالباً في الربع المناظر من العام 2015 (بمقدار 281 مليون) وفي الربع السابق (719 مليون شيكل). ويُعزى السبب الرئيسي وراء تحوّل الرصيد من السالب إلى الموجب إلى الزيادة الحادة في إيرادات المقاصة في الربع الأول 2016، إذ ارتفعت إيرادات هذا البند بمقدار 40% مقارنة بالربع السابق، وبمقدار ثلاثة أضعاف مقارنة بإيرادات المقاصة في الربع المناظر. ويعود سبب الزيادة إلى تأخر تسديد مدفوعات المقاصة في الأرباع السابقة (انظر الجدول 1-3) الذي يعرض تفصيلات تحويلات المقاصة.

تجدر الملاحظة أن فائض الموازنة هذا يتضمن المساعدات والهيئات الدولية، إذ أن الموازنة في الربع الأول سجلت عجزاً بلغ 24.4 مليون شيكل عند استثناء المساعدات الدولية.

### صندوق 3: البنك الدولي: خسارة الفلسطينيين من عمليات المقاصة تقارب 300 مليون دولار بالسنه

في تقريره نصف السنوي عن الاقتصاد الفلسطيني تناول البنك الدولي موضوع التسرب المالي في علاقات التقاص بين فلسطين وإسرائيل. وعمل التقرير على وضع تقديرات لحجم التسرب المالي، أي المبالغ التي يحق للسلطة الفلسطينية الحصول عليها تبعاً للاتفاقيات، ولكن تستقطعها إسرائيل وتحفظ بها.<sup>1</sup>

بدأ التقرير برسم صورة للوضع المالي للسلطة الفلسطينية. ونوّه بأن السلطة تمكّنت من تخفيض العجز المالي في موازنتها من 24.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2008 إلى 11.4% في العام 2015. على أن العجز هذا ما زال كبيراً وبقيمة مطلقة تصل إلى 1.45 مليار دولار. ومع انخفاض المساعدات والمنح الدولية، التي كانت تقليدياً تسد العجز المالي، باتت الحكومة الفلسطينية مضطرة إلى الاستدانة والتأخر عن السداد. ولقد بلغت المتأخرات على الحكومة للموردين من القطاع الخاص وصندوق تقاعد الموظفين ما يعادل 20% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015.

يحتاج التقرير أن يقيف التسرب المالي وتحسين شروط المقاصة يمكن أن يسد جزءاً مهماً من فجوة التمويل في الموازنة الفلسطينية، نظراً لأن مبالغ المقاصة تمثل 73% من إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية.

يوزع التقرير مصادر التسرب المالي على 6 قنوات<sup>2</sup>

(1) الاستيراد غير المباشر والتخفيض المفتعل لقيمة المستوردات من الخارج. أن جزءاً كبيراً من السلع التي تأتي إلى السوق الفلسطينية من إسرائيل هي سلع مستوردة أصلاً من الخارج، كما يلجأ التجار الفلسطينيون إلى الاستيراد من العالم الخارجي عبر وسطاء إسرائيليين لتجنب الصعوبات والمعاملات المعقّدة التي تواجههم. وهذا يعني خسارة السلطة الفلسطينية لعوائد الجمارك وضريبة القيمة المضافة على هذه السلع.

قدّر التقرير الفارق بين المستوردات الفعلية للأراضي الفلسطينية من إسرائيل وبين قيمة المستوردات العادية والممكنة (حسب نموذج جاذبية التجارة). وبلغ الفرق بين الرقمين 726 مليون دولار في 2014، وهو تقدير لقيمة البضائع التي تأتي إلى الأراضي الفلسطينية من إسرائيل ولكنها أصلاً عبارة عن بضائع مستوردة من طرف ثالث من الخارج. ويعادل هذا نحو 35% من قيمة المستوردات من إسرائيل (باستثناء الماء والكهرباء والوقود). وبافتراض متوسط للتعرفة الجمركية وضرائب الشراء يتوصل التقرير إلى أن التسرب عبر هذه القناة بلغ 30.6 مليون دولار في 2014.

من ناحية ثانية فإنّ التجار الفلسطينيين والإسرائيليين غالباً ما يسجلون قيمة البضائع المستوردة بأدنى من قيمتها الحقيقية (أدنى بمقدار 32% من القيمة الحقيقية بالنسبة للمستوردات من الخارج 23% بالنسبة للمستوردات من إسرائيل). ويقدر التقرير أن هذا يترافق مع خسارة للخزانة الفلسطينية تبلغ 53 مليون دولار (= 222 مليون × معدّل التعرفة الجمركية وضريبة القيمة المضافة).

(2) التسرب عبر التجارة الثنائية مع إسرائيل. يؤكّد تقرير البنك الدولي أن جزءاً مهماً من التجارة بين فلسطين وإسرائيل لا يتم تسجيله بفواتير المقاصة الرسمية، وهذا يعني خسارة السلطة الفلسطينية لضريبة القيمة المضافة على هذه المشتريات، بالإضافة إلى خسارة ضرائب الدخل على التجار الفلسطينيين. ويصح هذا بشكل خاص على تجارة إسرائيل مع قطاع غزة. أيضاً هناك تهريب كبير للبضائع الإسرائيلية إلى أراضي السلطة الفلسطينية (عبر مناطق ج بشكل خاص). أخيراً هناك التخفيض

1 The World Bank: Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, April 19, 2016.  
<http://documents.worldbank.org/curated/en/780371468179658043/pdf/104808-WP-v12-nd-revision-PUBLIC-AHLC-report-April-192016-.pdf>

2 من أجل تحليل مفصل لمصادر وأشكال التسرب المالي انظر إلى المراقب 31 (كانون الثاني 2013)

### جدول 3-1: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام (مليون شيكل)

البيان	الربع الأول 2015	الربع الرابع 2015	الربع الأول 2016
عائدات جمارك	656.3	758.5	686.1
ضرائب قيمة مضافة	578.3	573.6	527
ضرائب الشراء	-7.5	-4.1	-8
ضرائب المحروقات	658.2	720.3	702.1
ضرائب دخل العمال	6.6	8.3	10.4
المجموع	1,891.9	2,056.6	1,917.6

### جدول 3-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	الربع الأول 2015	الربع الرابع 2015	الربع الأول 2016
إرجاعات ضريبية	158.6	14.4	-28
الأجور والرواتب	852.2	332	108.8
القطاع الخاص	269.1	473.8	466.8
النفقات التطويرية	48.3	60.9	68.5
مدفوعات لهيئات الحكم المحلي	107.7	-11.1	163.6
المجموع	1,435.9	870.0	779.7

### جدول 3-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	الربع الأول 2015	الربع الرابع 2015	الربع الأول 2016
دعم الموازنة	799.7	586.4	542.0
منح عربية	617.1	237.2	345.7
منح دولية	182.6	349.2	196.3
دعم للإنفاق التطويري	73.5	92.9	65.0
المجموع	873.2	679.3	607.0

### جدول 4-3: الدين العام (مليون شيكل)

البيان	الربع الأول 2015	الربع الرابع 2015	الربع الأول 2016
الدين المحلي	5,207.9	5,726.8	5,490.9
من المصارف	2,778.9	3,119.8	2,998.3
الدين الخارجي	4,236.1	4,181.3	4,072.5
الإجمالي	9,443.9	9,908.1	9,563.4

للتجارة متدنية والجهد الإداري كبير. أما الآن فإن نسبة التكاليف الإدارية الفعلية يجب أن لا تزيد على 0.6%.<sup>4</sup> وباستخدام هذه النسبة الواقعية للتكاليف الإدارية يتوصل التقرير إلى أن حصة إسرائيل لتغطية تكاليف جمع الضرائب وتحويلها يجب أن لا تزيد على 13 مليون دولار، أي أن الفارق بين المبلغ المستقطع والمبلغ الواقعي المستحق يبلغ 50 مليون دولار. من ناحية أخرى يذكر التقرير أن إسرائيل تستقطع 3% من قيمة الضرائب التي يتم فرضها على المحروقات التي تشتريها السلطة من الشركات الإسرائيلية، وأن الحكومة الفلسطينية تؤكد بأن جمع هذه الضرائب لا يترافق مع أية تكاليف إدارية على إسرائيل وأن استقطاع 3% منها أمر مجحف ويجب أن يتوقف (بلغ ما استقطعت إسرائيل بالعلاقة مع ضرائب المحروقات فقط 30 مليون دولار في 2014).

يلخص الجدول مصادر وقيمة الأموال التي تخسرها السلطة الفلسطينية في تعاملات المقاصة مع إسرائيل. وتبلغ هذه نحو 285 مليون دولار في العام 2014، وهو ما يعادل 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام. ويؤكد التقرير أن هذا التقدير متدني عن القيمة الحقيقية ذلك لأنه لم يكن بالإمكان وضع تقديرات لقيمة البضائع الإسرائيلية المهزبة إلى الأراضي الفلسطينية، أو لقيمة الضرائب الضائعة في المناطق ج.

### تضارب التقديرات

جاء تقدير البنك الدولي هذا إثر دراسات متعددة عملت على وضع تقديرات للتسرب المالي. ومن بين آخر الدراسات التي قامت بذلك دراسة لمنظمة «الأونكتاد». قذرت الأونكتاد بأن التسرب المالي بنحو 313 مليون دولار في العام 2013، أو نحو 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام.<sup>5</sup> وهذا الرقم أعلى بكثير من تقدير البنك الدولي. والأمر لا يقتصر فقط على الفرق بين 3.6% و 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي، بل يتعداه إلى أكثر من ذلك. إذ أن دراسة «الأونكتاد» لا تأخذ بالاعتبار الخسارة من الاستقطاعات من أجور العمال، أو من ضريبة عبور جسر الكرامة، أو من المبالغة في التكاليف الإدارية كما يفعل تقرير البنك الدولي. تركز دراسة «الأونكتاد» حصراً على التسرب المالي الذي يترافق مع عمليات التبادل التجاري (بما فيها نشاطات التهريب). ولقد قذرت قيمة هذا التسرب بنحو 313 مليون دولار كما جاء سابقاً. أما تقدير التسرب المالي المرتبط بالعمليات التجارية فقط في دراسة البنك الدولي الحالية فإنه لا يزيد على 187 مليون دولار. هذا الفارق الكبير بين التقييمين، وبين التقديرات المتعددة الأخرى، يؤكد على استمرار الحاجة إلى دراسات إضافية، تقوم على معلومات أكثر دقة ومنهجيات أكثر ملاءمة، للوصول إلى الأرقام الواقعية للتسرب.

جدول: مصادر وقيمة الخسارة السنوية في تحويلات المقاصة (مليون دولار)

53.0	الخسارة من التخفيض المتعلق في قيمة الواردات من الخارج
30.6	الخسارة من الاستيراد غير المباشر
103.7	خسارة ضرائب القيمة المضافة في التجارة مع إسرائيل
*19.0	الخسارة من عدم تحويل "ضريبة المعادلة" على أجور العمال
*16.2	الخسارة من عدم تحويل "طابع الصحة" على أجور العمال
12.2	الخسارة من عدم تحويل "ضرائب العبور على جسر اللبني"
50.4	الخسارة من المبالغة في التكاليف الإدارية
285.2	المجموع

\*: وافقت إسرائيل مؤخراً، ومن حيث المبدأ، على تحويل هذه المبالغ إلى الحكومة الفلسطينية.

4 النسبة مؤسسة على أساس أن حصة الواردات الفلسطينية من إجمالي الواردات إلى إسرائيل تبلغ 6% تقريباً، وعند أخذ 6% من مجمل تكاليف مصلحة الجمارك وضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية فإن المبلغ يعادل 0.6% من قيمة المستودات الفلسطينية.

5 من أجل مراجعة مفصلة لمنهجية ونتائج دراسة «الأونكتاد»، وللتقديرات البديلة والمختلفة للتسرب المالي، انظر «المراقب» 31 (كانون الثاني 2013).

المتعلق لقيمة البضائع المتداولة كما يتم تسجيلها في فواتير المقاصة. يذكر التقرير أن إسرائيل لديها أرقام دقيقة نسبياً عن قيم البضائع التي يتم توريدها إلى الأراضي الفلسطينية (لأن التجار الإسرائيليين ملزمون بتحويل فاتورة المقاصة (I) إلى السلطات عند البيع لتجار الضفة والقطاع) ولكنها لا تشارك السلطة الفلسطينية بهذه المعلومات. ووجد تقرير البنك الدولي أن الفارق في قيمة ضرائب القيمة المضافة على البضائع التي اشتراها تجار الضفة والقطاع كما هي مسجلة في المستندات الإسرائيلية وقيمة الضرائب في فواتير المقاصة عند السلطة الفلسطينية بلغ 103.7 مليون دولار في العام 2014 (وهو ما يعادل 17% من قيمة الضريبة التي استرجعتها السلطة).

(3) الخصومات من أجور العمال. نظراً لأن أرباب العمل الإسرائيليين لا يدفعون ضريبة التأمين الوطني على عمال الضفة والقطاع الذين يشغلونهم، وحتى لا يؤدي هذا إلى تفضيل العمل الفلسطيني على الإسرائيلي، يتوجب عليهم دفع ما يعرف باسم «ضريبة المعادلة»<sup>3</sup>. وينص بروتوكول باريس على أن تقوم إسرائيل بتحويل مبالغ ضريبة المعادلة إلى السلطة الفلسطينية شهرياً (بعد استقطاع تكاليف الضمان الصحي للعمال في مكان العمل)، شريطة أن تقوم السلطة باستخدام هذه الأموال لتغطية نظام ضمان اجتماعي للعمال الفلسطينيين وعائلاتهم. وتذكر الأرقام الرسمية الإسرائيلية أن ما تم جمعه تحت هذا البند بلغ 169.2 مليون دولار خلال الفترة 2006-2013. ويقدر تقرير البنك الدولي أن المبلغ في العام 2014 وصل إلى 14 مليون. وهذه المبالغ لا يتم فعلياً تحويلها إلى السلطة الفلسطينية بذريعة أن السلطة لم تقم بتأسيس نظام الضمان الاجتماعي المذكور. أيضاً تستقطع إسرائيل من أجور العمال مبلغ «طابع الصحة» دون أن يستفيد عمال الضفة والقطاع من خدمات هذا الضمان الصحي. وقدر التقرير هذا المبلغ المستقطع بنحو 55.4 مليون دولار خلال الفترة 2006-2013، وبمقدار 16.2 مليون في 2014. أخيراً، هناك ضرائب الدخل التي تستقطعها إسرائيل من أجور العمال والتي بنص بروتوكول باريس على أن تقوم إسرائيل بتحويل 75% من قيمتها إلى السلطة (100% من ضرائب الدخل المستقطعة من أجور العمال في المستعمرات). ويقول التقرير أن هناك غش كبير هنا إذ أن العمال لا يحصلون دائماً على الحد الأدنى للأجور، فضلاً عن أن أرباب العمل الإسرائيليين لا يبلغون عن الأعداد والأجور الحقيقية للعمال. ويؤكد التقرير أن قيمة ضرائب الدخل التي تحولها إسرائيل فعلياً إلى السلطة متدنية للغاية ولم تزد 8.4 مليون دولار سنوياً في السنوات الأخيرة.

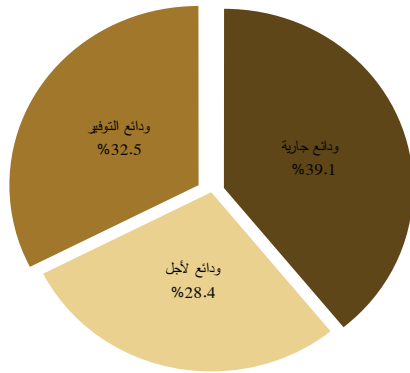
(4) الضرائب في مناطق ج. هناك نشاطات اقتصادية واسعة نسبياً في المناطق ج، صناعية وسياسية ومشاريع كهرباء واتصالات. ولكن السلطة الفلسطينية لا تحصل على ضرائب الدخل التي تفرض على تلك الأعمال (التي تقع خارج حدود المستعمرات والمناطق العسكرية) كما بنص بروتوكول باريس.

(5) ضرائب العبور على جسر اللبني (الكرامة). ينص بروتوكول باريس على أن تسترجع السلطة الفلسطينية 46% من ضريبة العبور على جسر اللبني التي تفرض على أول 750 ألف مسافر، ثم 62% على أعداد المسافرين الأعلى من ذلك. وكانت ضريبة العبور في 1995 تبلغ 26 دولار فقط. ومع أن الرسم ارتفع ووصل إلى 40 دولار في 2008 (46 دولار على الأجانب) إلا أن إسرائيل ما زالت تحول 10.5 دولار فقط لقاء كل مسافر إلى السلطة الفلسطينية. وقدر التقرير المبلغ الذي يتوجب على إسرائيل تحويله في العام 2014 بنحو 20.1 مليون دولار مقارنة بما تم تحويله فعلاً والذي لا يتجاوز 7.9 مليون، أي أن التسرب بلغ 12.2 مليون في ذلك العام.

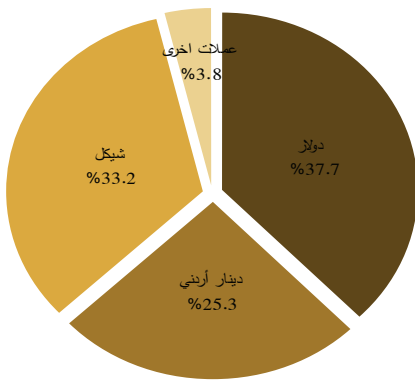
(6) ارتفاع التكاليف الإدارية وتكاليف التحصيل. ينص بروتوكول باريس على أن تستقطع إسرائيل 3% من مبالغ المقاصة لتغطية تكاليف التحصيل والإدارة. وبلغت قيمة هذا البند 63 مليون دولار في 2014. ويذكر التقرير أن معدل 3% ربما كان مقبولاً في التسعينات، عندما كانت القيمة الكلية

3 من أجل معلومات وتحليل مفصل حول الاستقطاعات من أجور عمال الضفة والقطاع في إسرائيل والمستعمرات انظر المراقب 33 (آب 2013).

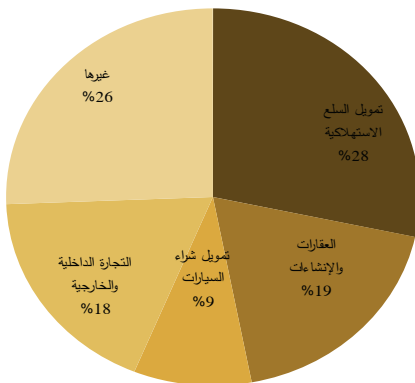
شكل 4-1: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة، (الربع الأول 2016)



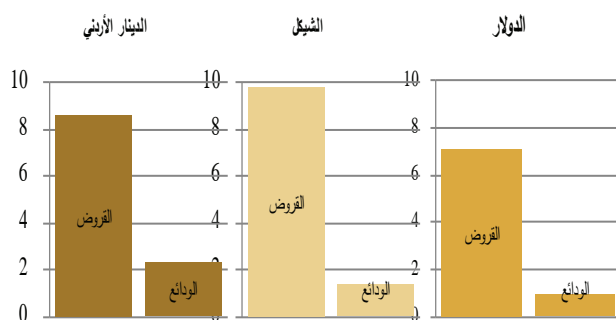
شكل 4-2: توزيع ودائع الجمهور بحسب عملة الودائع، (الربع الأول 2016)



شكل 4-3: التوزيع النسبي لإجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (الربع الأول 2016)



شكل 4-4: الفوائد المصرفية على العملات (الربع الأول 2016) (%)



## 4- القطاع المصرفي:

بلغ إجمالي أصول (وخصوم) المصارف المرخصة للعمل في فلسطين 13.1 مليار دولار نهاية الربع الأول 2016، ويمثل هذا زيادة بنسبة 4.3% عن نهاية العام 2015، وبنسبة 10.2% عن نهاية الربع المناظر من العام 2015.

جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

الربع الأول 2016	الربع الرابع 2015	الربع الأول 2015	
13,144	12,602	11,925	إجمالي الأصول
6,137	5,825	5,126	التسهيلات الائتمانية
3,977	3,870	4,089	أرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
803	702	846	موجودات أخرى
13,144	12,602	11,925	إجمالي الخصوم
10,055	9,655	8,974	ودائع الجمهور
1,483	1,462	1,446	حقوق الملكية
909	852	772	أرصدة سلطة النقد والمصارف
229	183	318	المطلوبات الأخرى

## التسهيلات الائتمانية

استمر الارتفاع في التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في الأرباع السابقة وبلغ 313 مليون دولار، وهو ما رفع إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى 6.1 مليار دولار. وتوزعت هذه التسهيلات بنسبة 23% للقطاع العام و77% للقطاع الخاص. أما جغرافياً، وعلى الرغم من أن التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة ارتفعت بنسبة 13% بين الربعين المتلاحقين، إلا أن حصة قطاع غزة من إجمالي التسهيلات ما زالت متواضعة ولا تزيد على 13%.

أما من جانب المطلوبات فلقد ارتفعت الودائع (للجمهور) بمقدار 400 مليون دولار بين نهاية الربع الرابع 2015 والربع الأول 2016. وبلغت حصة القطاع العام من إجمالي الودائع 7% تقريباً (93% للقطاع الخاص)، كما بلغت حصة قطاع غزة من إجمالي الودائع 11% فقط وتوضح الأشكال 1-4 و2-4 توزيع الودائع حسب أنواع الوديعة وحسب عملة الإيداع. أما الشكل 3-4 فيصوّر التوزيع النسبي لأغراض ائتمان القطاع الخاص، حيث بلغت حصة تمويل السلع الاستهلاكية 28% من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

## أرباح المصارف

بلغ صافي دخل المصارف (أرباح المصارف) المرخصة في فلسطين 42.3 مليون دولار في الربع الأول 2016 بزيادة بمعدل 45% على أرباح المصارف في الربع السابق. وجاءت الزيادة الكبيرة هذه بسبب ارتفاع الإيرادات وانخفاض النفقات على ذات المعدل تقريباً 5.5%. وكما هو الحال في الأرباع السابقة كان بند الفوائد هو المساهم الأكبر في صافي إيرادات المصارف (70%).

## الفوائد

توضّح الأشكال أن صافي هامش سعر الفائدة (وهو الفرق بين الفوائد على القروض والفوائد على الودائع، ويُعرف اختصاراً باسم الـ «spread») كان الأعلى على عملة الشيكل (8.45 نقطة

## جدول 4-4: بورصة فلسطين (نهاية الربع الأول 2016)

عدد الشركات المدرجة	49	القيمة السوقية لأسهم الشركات (مليار دولار)	3.21
الصناعة	13	الخدمات	41%
الخدمات	12	البنوك والخدمات المالية	30%
الاستثمار	9	الاستثمار	16%
المصارف والخدمات المالية	8	الصناعة	9%
التأمين	7	التأمين	4%

## صندوق 4: بنك المراسلة: قناة التجارة والتحويلات مع إسرائيل

على الرغم من توفر 4 غرف تقاص لإتمام عمليات المقاصة المختلفة بين المصارف في كل من إسرائيل وفلسطين، إلا أن الغرف الفلسطينية والإسرائيلية هذه ليس لها علاقة مباشرة مع بعضها البعض، مما يحول دون إجراء عمليات التقاص المباشر فيما بينها (مثل مبادلة شيك مسحوب على رصيد في بنك فلسطيني مع شيك مسحوب على رصيد في بنك إسرائيلي).<sup>1</sup>

تجري عمليات تحويل الأموال وتبادل الشيكات بين المصارف الإسرائيلية والفلسطينية عبر ما يُعرف باسم "بنك المراسلة" (Correspondent Bank). وتتم العملية على الشكل التالي: لفتراض أن شخصاً في الضفة الغربية اشترى بضاعة من تاجر في إسرائيل وقام بكتابة شيك للتاجر على حسابه في بنك فلسطيني. حالما يضع التاجر الإسرائيلي الشيك في حسابه في بنك إسرائيلي، يقوم هذا البنك بإرسال معلومات حول الشيك إلى "بنك المراسلة"، الذي يقوم بدوره بإرسال المعلومات إلى البنك الفلسطيني الذي سحب عليه الشيك. وعند إثبات صحة الشيك وتوفر الرصيد يقوم البنك الفلسطيني بتحويل المبلغ المسجل في الشيك إلى بنك المراسلة، الذي يقوم بدوره بتحويل المبلغ إلى البنك الإسرائيلي، وهو ما يسمح للأخير بإضافة المبلغ إلى حساب التاجر الإسرائيلي. ويطبق المسار ذاته عند استلام تاجر فلسطيني لشيك مسحوب على رصيد في بنك إسرائيلي.

إن مجرد معرفة أن نحو 70% من الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل، و85% من الصادرات الفلسطينية تذهب إلى إسرائيل، تُعطي فكرة سريعة عن أهمية الدور الذي يلعبه "بنك المراسلة". هذا بالطبع إضافة إلى التحويلات المباشرة الضخمة، مثل تحويلات أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل وتحويلات الجمارك والضرائب إلى الحكومة الفلسطينية، التي تتم أيضاً بوساطة "بنك المراسلة".

يذكر تقرير شهر أيلول 2016 لصندوق النقد الدولي عن الاقتصاد الفلسطيني<sup>2</sup> أن عدد الشيكات التي أصدرها الفلسطينيون لصالح الإسرائيليين، والتي مرت عبر "بنك المراسلة"، بلغ 300 ألف شيك في العام 2015. وبلغت قيمة هذه الشيكات 8 مليارات شيك. أما الشيكات التي كتبها الإسرائيليون لصالح الفلسطينيين في نفس العام فلقد بلغ عددها 800 ألف شيك، بقيمة إجمالية بلغت 7 مليارات شيك. يُضاف إلى ذلك عمليات تحويل مباشرة بلغت قيمتها 8 مليارات شيك من فلسطين إلى إسرائيل و14 مليار شيك بالاتجاه المعاكس. ويجدر التنويه أن تحويلات حسابات المقاصة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية متضمنة في هذا البند الأخير.

ناقشت نشرة صندوق النقد الدولي مزايا ومثالب نظام "بنك المراسلة"، كما تطرقت إلى المخاطر التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في حال توقف "بنك المراسلة" عن التعامل مع المصارف الفلسطينية، وهو الأمر الذي حدث في العام 2009 حين توقف البنك عن التعامل مع المصارف في قطاع غزة بدعوى أنها تقع في "أراض معادية".

1 الغرفة الأربعة هي: غرفة لتقاص الشيكات، غرفة لتقاص التحويلات المباشرة بين المصارف، غرفة لتقاص مدفوعات بطاقات الائتمان، وغرفة لتقاص المدفوعات الآتية (Real Time Clearing)

2 IMF (2016): West Bank and Gaza, Report to the Ad Hoc Liaison Committee Meeting, September 7, <http://www.imf.org/~media/Files/Countries/ResRep/WBG/2016WBGRR.ashx>

مئوية)، ثم على الدينار (6.28 نقطة) وأخيراً على الدولار (6.15). ويتأثر سعر الفائدة على العملات المختلفة بالسياسة النقدية في الدولة صاحبة العملة (هذا يفسّر مثلاً الانخفاض في الفوائد على الشيك مقارنة بالربع السابق نتيجة السياسة النقدية التوسعية لبنك إسرائيل). كما يتأثر أيضاً بالمخاطر التي تقدرها المصارف للتعامل بالعملات المختلفة (مثلاً المشاكل التي تواجهها المصارف الفلسطينية مع فوائض الشيك). أخيراً، هناك عامل المنافسة، أو نقص التنافس بين المصارف وهو ما يؤثر أيضاً على مستوى الفوائد وعلى الفارق بين الفوائد على القروض والفوائد على الودائع. ولقد استنتجت دراسة لـ «ماس» أن صافي هامش سعر الفائدة مرتفع في فلسطين مقارنة بالدول المجاورة (انظر عدد المراقب 37)

## جدول 2-4: أرباح المصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

2016	2015	الربع الأول	الربع الرابع	تراكمي	الربع الأول
138.4	130.7	123	130.7	512.1	138.4
98.4	97	88.8	97	373.8	98.4
24.2	22.1	22.6	22.1	90.5	24.2
15.8	11.6	11.6	11.6	47.8	15.8
96.1	101.5	86.9	101.5	378.2	96.1
86.3	91.8	76.9	91.8	334.8	86.3
9.8	9.7	10	9.7	43.4	9.8
42.3	36.1	29.2	36.1	133.9	42.3

## مؤسسات الاقراض

بلغ عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة والمرخصة من سلطة النقد 6 مؤسسات. وكان لهذه المؤسسات 75 فرع ومكتب نهاية الربع الأول. ويوضح الجدول (3-4) أن إجمالي محفظة القروض المقدمة من هذه المؤسسات بلغ نحو 150 مليون دولار، 73% منها في الضفة والباقي في قطاع غزة. كما بلغ عدد المقترضين نحو 55.6 ألف مقترض. وذهب نحو 30% من القروض لأغراض الإسكان، ثم ربعها إلى أغراض تجارية.

## جدول 3-4: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة (الربع الأول 2016)

عدد المقترضين	55,598
- الضفة الغربية	39,433
- قطاع غزة	16,165
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	149.7
- الضفة الغربية	109.2
- قطاع غزة	40.5

## بورصة فلسطين

بلغت قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 3.6% فقط، وحظيت أسهم 5 شركات فقط على 84% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة: (الاتصالات الفلسطينية 34%، بنك فلسطين 22%، باديكو 13%، البنك التجاري 10%، أيبك 5%). وانخفضت القيمة السوقية للشركات المدرجة بنسبة 3.8% مقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 3.21 مليار دولار، وانعكس هذا على «مؤشر القدس» الذي أغلق نهاية الربع الأول عند 506.28 نقطة، متراجعاً بمقدار 26.45 نقطة عن إغلاق نهاية الربع السابق.

## 5- مؤشرات الاستثمار:

### رخص البناء

عدد رخص الأبنية ومساحاتها ومؤشر مهم على النشاط الاستثماري. يعرض الشكل التطور المستمر في أعداد التراخيص المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة في أرباع السنة. إذ وصل عدد الرخص في الربع الأول 2016 إلى 3,232 ترخيص، 243 منها تراخيص لمباني غير سكنية. ويمثل العدد الكلي للتراخيص في هذا الربع طفرة قوية عن عددها في الربع المناظر من العام 2015 تبلغ 64%. من ناحية ثانية، بلغت مساحات الأبنية المرخصة في الربع الأول 1,322 ألف متر مربع، وهذا يزيد بمعدل نحو 48% عن المساحات المرخصة في الربع المناظر. يتوجب التنبيه إلى أن عدد الرخص المسجلة لا تعني بالضرورة المباشرة في أعمال البناء، كما أن بعض نشاطات البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص بناء لها.

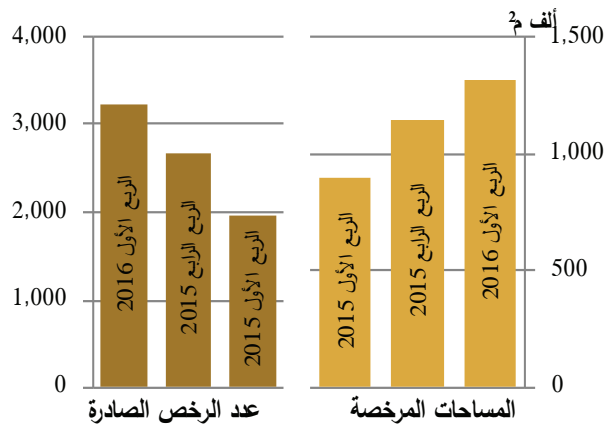
### أعداد السيارات

أعداد السيارات المسجلة للمرة الأولى هي مؤشر معتمد عن الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ولأن شراءها غالباً يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإن المؤشر يعبر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الأول من العام 7,240 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 240 سيارة عن عددها في الربع السابق، وبمقدار 1,811 سيارة في الربع المناظر من العام 2015.

جدول 5-1: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الأول 2016)

المجموع	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	
كانون الثاني	374	1,622	353	
شباط	218	2,072	385	
آذار	280	1,402	534	
المجموع	872	5,096	1,272	7,240

شكل 5-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في الأراضي الفلسطينية (2015-2016)



## 6- الأسعار والتضخم:

يتم قياس التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في اقتصاد ما بتطور أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الواسطي للعائلات في هذا الاقتصاد (ومجموعة هذه السلع والخدمات يُطلق عليها اسم "سلّة المستهلك"). ويتم إعطاء أوزاناً مختلفة لمكونات السلّة على ضوء نسبة إنفاق الأسر عليها. كما يتم أخذ وسطي أسعار مكونات هذه السلّة في المناطق الجغرافية المختلفة. أما معدل التضخم فيقيس التبدل في أسعار كافة السلع والخدمات في الاقتصاد. ويوضح الشكل أن المؤشرين يسيران معاً على الرغم من بعض التباين في معدلات تبدلها.

ويعكس معدل التضخم التبدل في القوّة الشرائية للعائلات والأفراد. إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإن معدل تضخم بمقدار 1% يعني أن القوّة الشرائية للعائلات والأفراد انخفضت بنفس النسبة.

يوضح الشكل المرفق أن معدل التضخم كان منخفضاً في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الماضية. وهذا يعكس في الواقع انخفاض التضخم في إسرائيل وفي بقية أنحاء العالم. إذ أن تبدل الأسعار في الأراضي الفلسطينية يتولد مبدئياً من مصدرين، ارتفاع أسعار البضائع المستوردة، وارتفاع الأسعار ذو المنشأ المحلي.

شهد الربع الأول 2016 انخفاضاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار 0.9% مقارنة مع الربع السابق عليه، أي أن معدل التضخم كان سالباً في هذا الربع. التضخم السالب هو في الواقع مشكلة خطيرة تؤرق حالياً اقتصاديات الدول الكبيرة، مثل اليابان والاتحاد الأوروبي. ذلك لأن الانخفاض المستمر في الأسعار يدفع المستهلكين إلى تأجيل الاستهلاك (لأن الأسعار غداً ستكون أدنى من أسعار اليوم). وهذا ينعكس بالطبع على الطلب الكلي في الاقتصاد مما يعزز من انحدار الإنتاج وتركز الركود. ولكن الأمر قد يكون مختلفاً في فلسطين، إذ أن تأجيل الاستهلاك هنا يمكن أن يؤدي مبدئياً إلى تقليص الاستيراد وعجز الميزان التجاري (نظراً لأن معظم الاستهلاك يتم استيراده من الخارج).

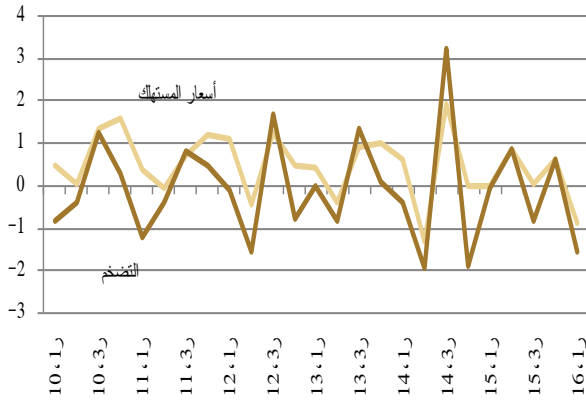
يجدر التنويه أن التضخم في إسرائيل كان سالباً في كل شهر منذ أواسط 2015 وحتى تموز 2016 (أكثر من 45% من الوزن الكلي لفهرس الأسعار الإسرائيلي يعود على تكاليف السكن والمواصلات والاتصالات).

انخفاض فهرس أسعار المستهلك في فلسطين بمقدار 0.9% في الربع الأول جاء حصيلة انخفاض أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات (بمقدار 3.01%)، وانخفاض أسعار النقل والمواصلات (1.42%) في حين سجلت أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ ارتفاعاً بنسبة 5.12%.

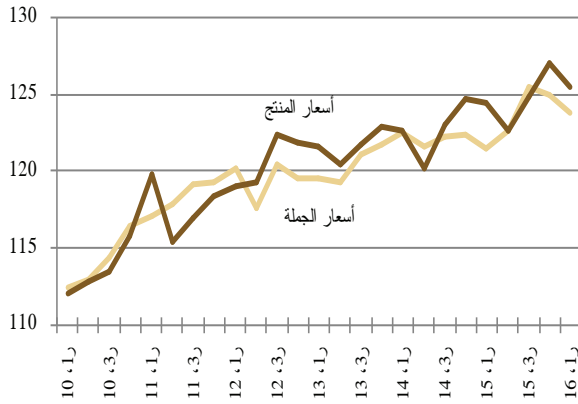
ترافق انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع انخفاض الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بمقدار 0.91% بين الربعين، ونتج هذا عن انخفاض أسعار الجملة للسلع المحلية والسلع المستوردة، بنسبة 1.44% و0.52% على التوالي. كذلك انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بنسبة 1.19% بين الربعين.



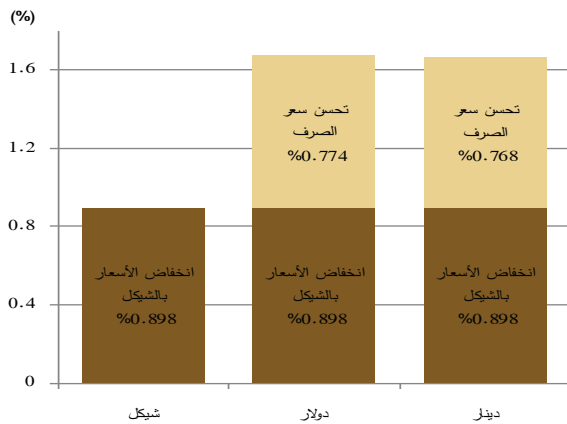
شكل 6-1: نسب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم (2010-2016)



شكل 6-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (2010-2016)



شكل 6-3: تطور القوة الشرائية (نسب مئوية) (الربع الأول 2016)



## تحولات القوة الشرائية

نظراً لوجود ثلاث عملات رئيسية في التداول في الأراضي الفلسطينية فمن المفيد قياس تبدل القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم وأجورهم بالدولار أو الدينار.

القوة الشرائية للشيكال: يقيس معدّل التضخم في الاقتصاد تطوّر القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكال ويصرفون كامل دخلهم على سلع وخدمات بالشيكال. وهذه كما ذكرنا سابقاً تحسّنت بمقدار 0.898% بالمتوسط بين الربعين المتلاحقين.

القوة الشرائية للدولار: شهد الربع الأول 2016 تحسّناً في قيمة صرف الدولار إلى شيكل بمقدار 0.774% (إلى 3.908 شيكل لكل دولار). بالمقابل فإنّ الأسعار بالشيكال انخفضت بمقدار 0.898%، مما يعني أنّ الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار ويصرفون كامل نفقاتهم بالشيكال، تحسّنت قوتهم الشرائية في الربع الأول بمقدار 1.672% ( $0.774+0.898=$ )

القوة الشرائية للدينار: على الرغم من ارتباط الدينار مع الدولار بسعر صرف ثابت، إلا أنّ تبايناً طفيفاً يطرأ على التغير في سعر صرفهما تجاه الشيكال. تحسّنت صرف الدينار تجاه الشيكال بمقدار 0.768% في الربع الأول 2016 مقارنة بالربع السابق. وهو ما يعني أنّ القوة الشرائية لمن يتلقون رواتبهم بالدينار ويصرفون بالشيكال تحسّنت بمقدار 1.666% ( $0.768+0.898=$ )

لا يخفى طبعاً أنّ تحسّنت القوة الشرائية لمن يتلقون رواتبهم بالشيكال يمكن أن يذهب هباءً إذا ما كانت الأسرة مضطرة لتسديد بعض نفقاتها بالدولار أو الدينار (مثل إيجار أو قروض المسكن).

## صندوق 5: مفاهيم وتعريف اقتصادية: التسهيل الكمي

تتلخص السياسة النقدية التقليدية في قيام البنوك المركزية بشراء أو بيع السندات الحكومية قصيرة الأمد بهدف التأثير، صعوداً أو هبوطاً، على سعر الفائدة الاسمي قصير الأمد للتعاملات بين المصارف (ويطلق على سعر الفائدة هذا اسم "الليبور" LIBOR). حركة "الليبور" تؤثر بدورها على بقية أنواع أسعار الفائدة في الاقتصاد. ويهدف البنك المركزي من استهداف سعر الفائدة في عمليات بيع وشراء السندات (التي تدعى عمليات السوق المفتوحة) التأثير على معدّل التضخم في الاقتصاد والحفاظ عليه ضمن الهامش المرغوب به. يؤدي شراء البنك المركزي للسندات من السوق إلى زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد، ويؤدي هذا بدوره إلى انخفاض سعر الفائدة، وهو ما يدفع إلى زيادة القروض الاستهلاكية والاستثمارية وإلى زيادة الأسعار (ارتفاع معدّل التضخم). أما عند قيام البنك المركزي ببيع السندات فإنه عملياً يقلص الكتلة النقدية بهدف تخفيض معدّل التضخم. باختصار إذن، السياسة النقدية التقليدية تقوم على التأثير على سعر الفائدة بهدف تحفيز أو إحباط التوسع (وتضخم الأسعار) في الاقتصاد.

واجهت البنوك المركزية إبان الأزمة المالية العالمية، التي انفجرت في العام 2008، معضلة حادة. إذ أنّ السياسة التقليدية باتت عاجزة عن تحفيز الاقتصاد إثر الركود الكاسح الذي وقع فيه الاقتصاد العالمي (انخفض متوسط النمو العالمي من 4% في العام 2007 إلى 2% في العام 2009، وخسرت دول مهمة وكبيرة نحو ثلث إنتاجها القومي وهبط معدّل التضخم إلى الصفر تقريباً). ويعود السبب في عجز السياسة النقدية التقليدية إلى أنّ سعر الفائدة وصل في الوقت ذاته إلى الحضيض. أي أنّ استخدام أدوات السياسة التقليدية (تحفيز الطلب عبر تخفيض سعر الفائدة قصير الأمد) لم يعد خياراً ممكناً أمام البنوك المركزية.

### السياسة الجديدة

جاءت سياسة "التسهيل الكمي" تحديداً لتوفير أداة مستجدة وغير تقليدية تستطيع المصارف المركزية من خلالها زيادة الطلب في الاقتصاد وتحفيز النمو دون الاعتماد على سعر الفائدة قصير الأمد. يتلخّص "التسهيل الكمي" بقيام البنوك المركزية بخلق نقود (إلكترونياً) واستخدامها لشراء سندات ذات عمر طويل نسبياً، حكومية غالباً ولكن أيضاً سندات للمؤسسات المالية الخاصة (مثل صناديق التوفير والتقاعد، ومن المصارف أحياناً). ويطلق على هذه السياسة صفة "الكمي" لأنّ عمليات الشراء هذه غير مرتبطة بوصول معدّل التضخم إلى مستوى معين، كما هو الحال في السياسة التقليدية، ولكنها مرهونة "بكميات" شراء يعلنها البنك المركزي بشكل مسبق.

طبقت معظم دول العالم المتقدمة برامج "تسهيل كمي" خلال الأعوام الماضية، وتضمّنت تلك البرامج مبالغ طائلة. كانت اليابان أول من تبنت هذه السياسة الجديدة في آذار 2001، وهي التي كانت الدولة الأولى التي عانت من سعر فائدة قريب من الصفر، لا بل ومن تضخم سالب منذ نهاية التسعينات. ومع حلول العام 2013 تبنتى البنك المركزي الياباني برنامجاً يتضمن شراء سندات بقيمة 70 تريليون (ألف مليار) ين سنوياً، وتم رفع هذا إلى 80 تريليون في العام 2014. وبدأ البنك الفدرالي الأمريكي برنامج التسهيل الكمي في 2008 لشراء سندات إسكان بقيمة 600 مليار دولار (أطلق على هذا اسم QE1). وتم رفع المبلغ في العام التالي إلى 750 مليار. ثم جاء QE2 لشراء سندات بقيمة 75 مليار دولار بالشهر لمدة سنة في 2011/2010، ثم برنامج آخر للعام التالي بقيمة 400 مليار، ثم جاء برنامج QE3 لشراء سندات بقيمة 40 مليار دولار بالشهر بين أيلول 2012 وتشيرين أول 2014. ومع حلول هذا التاريخ كانت قيمة الأصول المتراكمة لدى البنك الفدرالي 4.5 تريليون دولار. كذلك قام بنك انكلترا بإتباع ذات السياسة، بدءاً من أيلول 2009. ومع حلول تموز 2012 كان البنك قد اشترى سندات بمبلغ 375 مليار جنيه استرليني. وجاء البنك المركزي الأوروبي إلى هذه السياسة متأخراً بعد أن تعرّض إلى نقد شديد

بسبب تباطئه. وأعلن البنك في نهاية 2015 عن خطة لشراء سندات بقيمة 60 مليار يورو بالشهر. ومع حلول آذار 2016 رفع البنك المشتريات إلى 80 مليار يورو في كل شهر.

### قنوات التأثير

السؤال الآن ماهي القنوات التي تؤثر من خلالها الزيادة في الكتلة النقدية (التسهيل الكمي) على الاقتصاد الحقيقي؟ يطلق الاقتصاديون على القنوات التي يتم عبرها تأثير كمية النقود على المتغيرات الحقيقية، مثل الإنتاج والتشغيل، اسم "آلية التحويل" (Transmission Mechanism). يمكن في الواقع تعريف 4 قنوات يؤثر التسهيل الكمي من خلالها على الاقتصاد:

1. عندما يقوم البنك المركزي بشراء سندات فإن أسعارها ترتفع، أي أنّ الفائدة الحقيقية على السندات (yield) تنخفض. هذا بدوره يخفض تكاليف الاقتراض للشركات التي تقوم بإصدار سندات جديدة، وهو ما يمكن أن يحفّز الاستثمار والنمو الاقتصادي.
2. إنّ ارتفاع أسعار السندات يزيد إحساس حملة السندات بالغنى، وهو ما يمكن أن يزيد الإنفاق والطلب.
3. أنّ زيادة الكتلة النقدية لدى المصارف يمكن أن يشجّعها على زيادة الإقراض، وهو ما ينعكس إيجابياً على الطلب والنمو.
4. أخيراً، أنّ زيادة الكتلة النقدية يمكن أن تحفّز التضخم وأن تدفع به إلى المستوى المرغوب، وهو أيضاً ما ينعكس إيجاباً على الطلب والنمو ويدفع بالاقتصاد بعيداً عن مخاطر الاستقرار في مطب التضخم السالب.

### تقييم السياسة الجديدة

ما هو التقييم العام لسياسة "التسهيل الكمي" وهل نجحت في إنقاذ اقتصاد الدول التي طبقتها من الركود المزمن؟ يصعب الإجابة على هذا السؤال لأنه يصعب عزل تأثير سياسة التسهيل الكمي عن تأثير الإجراءات الأخرى التي تم تبنيها لمواجهة الأزمة. ولكنّ أنصار هذه السياسة يؤكدون نجاحها. وتشير الدراسات التجريبية إلى أنها تمكّنت من تخفيض سعر الفائدة على الديون طويلة الأمد (سندات الشركات مثلاً). كما نقل عن رئيس البنك الفدرالي الأمريكي بأن QE1 و QE2 أدت إلى زيادة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة بمقدار 3%، وأنها مسؤولة عن خلق ما يقرب من 2 مليون فرصة عمل في القطاع الخاص. ولكنّ المشككين بفعالية هذه السياسة يصرّون على أنّ قناة التأثير الثانية المذكورة سابقاً أدت إلى زيادة غنى الأغنياء وتوسيع الفجوة في توزيع الدخل، وأنّ القناة الثالثة كانت غير فعّالة. إذ أنّ المصارف التي باعت السندات راكمت احتياطات أكبر ولم تتوسع في الإقراض. كما يؤكّد المشككون أنّ سياسة التسهيل "عاقبت السلوك الجيد"، إذ أنّها أضرت بالمدخرين، كما أنّ تكاليفها كانت باهظة مقارنة بالمكاسب. ويذكر هؤلاء على سبيل المثال أنّ شراء "بنك انكلترا" لسندات بقيمة 375 مليار جنيه إسترليني ترافق مع نمو يتراوح بين 1.5 - 2%، أي أنّ إنفاق 375 مليار باوند نتج عنه قيمة مضافة تعادل 23-28 مليار جنيه إسترليني فقط.

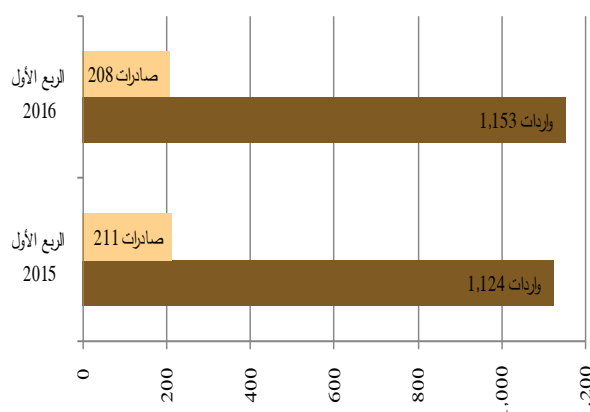
### البديل

يدعو عدد من الاقتصاديين المعارضين لسياسة التسهيل الكمي إلى سياسات بديلة، منها سياسة "تسهيل كمي للشعب" (People's Quantitative Easing): أي خلق نقود ومنحها مباشرة ومجاناً لكافة الأفراد لإنفاقها. البديل الآخر هو سياسة النقود السيادية (Sovereign Money): أي خلق نقود ومنحها مباشرة إلى الحكومة كي تقوم بإنفاقها على مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية للمواطنين. ولكنّ هذه السياسات البديلة تتوافق مع مخاطر جدية بارتفاع التضخم إلى مستويات عالية يصعب التحكم بها وعلاجها. إذ في حين تتبجح سياسة "التسهيل الكمي" بإمكانية قيام المصارف المركزية بإعادة بيع السندات المتراكمة لديها في حال تسارع التضخم، إلا أنّ هذه الإمكانية غير متوفرة في حال تطبيق السياسات البديلة.

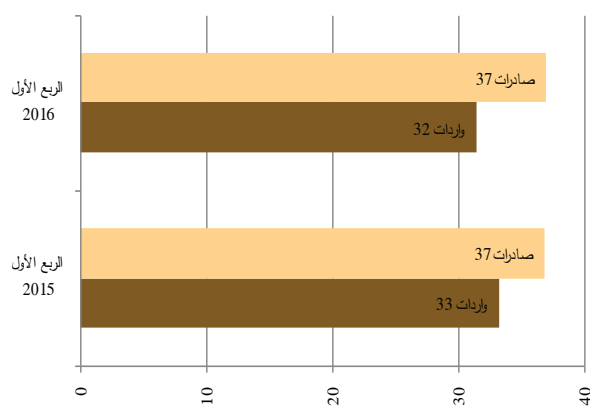
## الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الأول 2016 نحو 5,891 مليون دولار، وشكّل الاستثمار المباشر في الخارج منها 5.6%، واستثمارات الحافظة 19%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد الفلسطيني حوالي 4,985 مليون دولار، كان أكثر من نصفها على شكل استثمارات مباشرة. الفارق بين الأصول والخصوم يعني أنّ المقيمين في فلسطين "يستثمرون" 906 مليون دولار في الخارج أكثر مما يستثمر غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أنّ جزءاً كبيراً من الأصول (67%) هو عبارة عن عملة وودائع من البنوك العاملة في فلسطين موجودة في الخارج. أما بالنسبة للاستثمارات المباشرة، تُشير الأرقام إلى أنّ استثمارات غير المقيمين المنفذة في فلسطين تزيد على استثمارات الفلسطينيين المباشرة في الخارج بمقدار 2,309 مليون دولار.

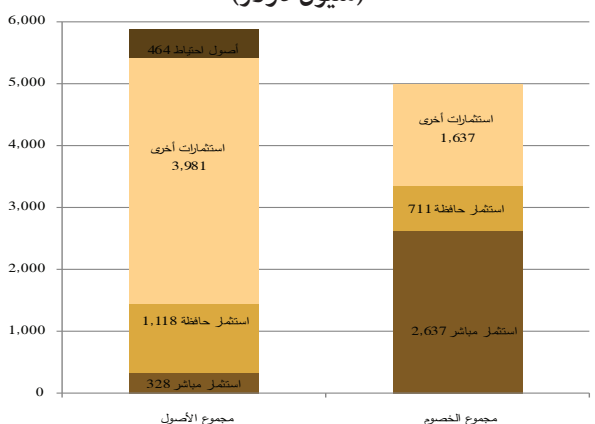
شكل 1-7: صادرات وواردات السلع المرصودة\* (مليون دولار)



شكل 2-7: صادرات وواردات الخدمات من إسرائيل (مليون دولار)



شكل 3-7: رصيد الاستثمارات الدولية (الربع الأول 2016)\* (مليون دولار)



\* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

## 7- التجارة الخارجية:

بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة\* في الربع الأول 2016 نحو 1,152.6 مليون دولار، وهي أقل بمقدار 8.5% من الربع السابق ولكن أعلى بمقدار 2.6% من قيمتها في الربع المناظر 2015. أما الصادرات السلعية المرصودة (208 مليون دولار) فلقد شهدت انخفاضاً بالنسبة للربع السابق (11%) والربع المناظر (1.4%). هذا يعني أنّ العجز في الميزان التجاري السلعي بلغ 944 مليون دولار. ولقد تمّ تحسين هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل (5 مليون دولار).

### ميزان المدفوعات

بلغ عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني 278 مليون دولار في الربع الأول 2016، وهو ما يعادل 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية. ويتكوّن ميزان الحساب الجاري من صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية: الميزان التجاري (صافي التجارة بالسلع والخدمات)، ميزان الدخل (صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال)، وميزان التحويلات الجارية (المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة). جاء عجز الميزان الجاري (وهو ما يُعرف أيضاً باسم عجز ميزان المدفوعات) نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,170 مليون دولار). مقابل فائض في ميزان الدخل (تولّد أساساً من دخل عمّال الضفة في إسرائيل) بمقدار 364 مليون، وفائض في ميزان التحويلات (تولّد أكثر من ربعه من المساعدات الدولية للحكومة).

جرى تمويل عجز ميزان المدفوعات هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 199 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أنّ القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي صفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ"

جدول 1-7: ميزان المدفوعات الفلسطيني\* (مليون دولار)

الربع الأول 2016	الربع الرابع 2015	الربع الأول 2015	
(1,170.9)	(1,314.7)	(1,164.5)	1. الميزان التجاري**
(1,130.3)	(1,268.9)	(1,123.5)	صافي السلع
(40.6)	(45.8)	(41.0)	صافي الخدمات
364.4	347.5	331.8	2. ميزان الدخل
372.3	330.4	307.8	تعويضات العمال المقبوضة من الخارج
(7.9)	17.1	24.0	صافي دخل استثمار من الخارج
528.7	517.4	519.3	3. ميزان تحويلات الجارية
143.7	156.5	206.0	تحويلات من الخارج (للحكومة)
385.0	360.9	313.3	صافي التحويلات الأخرى
(277.8)	(449.8)	(313.4)	4. ميزان الحساب الجاري (3+2+1)
198.8	570.4	176.0	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
76.4	(122.2)	134.7	6. صافي السهو والخطأ

\* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

\*\* التجارة السلعية المرصودة هي ارقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة للتجارة مع إسرائيل والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يضاف الى ذلك ارقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). ارقام التجارة المرصودة هي ادنى بشكل ملحوظ من الارقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الارقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين للأعوام 2010-2016

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015					2016 <sup>c</sup>
						الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام	
السكان (ألف نسمة)											
فلسطين	4,048.4	4,168.9	4,293.3	4,420.5	4,550.4	4,632.9	4,666.0	4,699.2	4,732.7	4,682.5	4,766.2
الضفة الغربية	2,513.3	2,580.2	2,649.0	2,719.1	2,790.3	2,835.4	2,853.5	2,871.6	2,889.8	2,862.5	2,908.0
قطاع غزة	1,535.1	1,588.7	1,644.3	1,701.4	1,760.1	1,797.5	1,812.5	1,827.6	1,842.9	1,820.0	1,858.2
سوق العمل											
- عدد العاملين (ألف شخص)	745.0	837.0	858.0	885.0	917.0	950	971	947	983	963	974
- نسبة المشاركة (%)	41.1	43.0	43.4	43.6	45.8	45.6	45.7	45.8	46.2	45.8	45.8
- معدل البطالة (%)	23.7	20.9	23.0	23.4	26.9	25.6	24.8	27.4	25.8	25.9	26.6
الضفة الغربية	17.2	17.3	19.0	18.6	17.7	16.3	15.4	18.7	18.7	17.3	18.0
قطاع غزة	37.8	28.7	31.0	32.6	43.9	41.6	41.5	42.7	38.4	41.0	41.2
الحسابات القومية (مليون دولار)											
الناتج المحلي إجمالي	8,913.1	10,465.4	11,279.4	12,476.0	12,715.6	2,933.3	3,193.2	3,219.6	3,331.3	12,677.4	3,301.9
الإنفاق الخاص	8,354.7	9,602.4	10,158.5	11,062.6	11,840.4	2,777.5	2,914.2	3,146.6	2,957.4	11,795.7	2,987.2
الإنفاق الحكومي	2,500.8	2,892.3	3,126.9	3,381.7	3,478.2	737.3	857.9	860.6	919.1	3,374.9	768.8
التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,921.5	1,863.8	2,378.5	2,707.3	2,415.0	529.3	730.2	632.3	797.7	2,689.5	686.0
الناتج المحلي للفرد بأسعار الجارية (دولار)	2,338.7	2,664.9	2,787.2	2,992.2	2,960.1	670.6	724.7	725.4	745.1	2,865.8	733.3
الناتج المحلي للفرد بأسعار الثابتة (دولار)	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,793.3	1,737.4	423.4	444.7	433.0	444.8	1,745.9	444.3
التجارة الخارجية <sup>a</sup> (مليون دولار)											
الصادرات السلعية	1,110.0	1,492.5	1,547.9	1,756.1	1,858.1	471.3	542.8	485.7	518.8	2,018.6	476.2
الواردات السلعية	4,613.4	5,100.6	5,574.7	6,053.0	6,496.9	1,537.0	1,746.5	1,811.4	1,765.3	6,860.2	1,562.6
صافي الميزان السلعي	(3,503.4)	(3,608.1)	(4,026.8)	(4,296.9)	(4,638.8)	(1,065.7)	(1,203.7)	(1,325.7)	(1,246.5)	(4,841.6)	(1,086.4)
الصادرات الخدمية	257.3	306.9	323.2	315.7	314.2	60.9	82.4	76.6	84.2	304.1	61.9
الواردات الخدمية	650.9	622.6	725.2	751.0	712.0	159.6	159.5	169.7	152.4	641.2	146.3
صافي الميزان الخدمي	(393.6)	(315.7)	(402.0)	(435.3)	(397.8)	(98.7)	(77.1)	(93.1)	(68.2)	(337.1)	(84.4)
الحساب الجاري (ميزان المدفوعات)	(1,307.0)	(2,070.0)	(1,821.0)	(2,383.0)	(2,149.0)	(313.4)	(363.4)	(586.3)	(449.8)	(1,712.9)	(277.8)
أسعار الصرف والتضخم											
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.74	3.58	3.85	3.61	3.58	3.94	3.89	3.83	3.88	3.89	3.87
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.28	5.05	5.43	5.10	5.05	5.57	5.47	5.43	5.47	5.48	5.51
معدل التضخم (%) <sup>b</sup>	3.8	2.9	2.8	1.7	1.73	(0.03)	0.85	0.04	0.65	1.43	(0.90)
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)											
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	1,900.0	2,176.0	2,240.0	2,320.0	2,787.0	399.2	1,023.7	925.0	549.9	2,891.0	883.9
النفقات الجارية	2,983.0	2,961.0	3,047.0	3,250.0	3,438.0	636.3	1,021.6	911.6	859.2	3,426.0	813.3
النفقات التطويرية	275.1	296.0	211.0	168.0	164.0	55.7	37.1	32.6	51.1	176.8	31.2
فائض/عجز الموازنة الجاري (قبل المنح)	(1,083.0)	(785.0)	(807.0)	(931.0)	(651.0)	(237.2)	2.0	13.3	(309.3)	(534.4)	70.6
إجمالي المنح والمساعدات	1,277.0	978.0	932.0	1,358.0	1,233.0	221.6	259.4	141.8	175.1	798.0	155.9
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	(81.0)	(103.0)	(86.0)	259.0	418.0	(71.2)	224.2	122.5	(185.2)	88.0	195.2
الدين العام الحكومي	1,883.0	2,213.0	2,483.0	2,376.0	2,422.0	2,396.9	2,277.3	2,293.0	2,553.6	2,547	2,458.5
القطاع المصرفي (مليون دولار)											
موجودات/مطلوبات المصارف	8,590.0	9,110.0	9,799.0	11,191.0	11,822.0	11,925.4	12,420.0	12,462.1	12,602.3	12,602.0	13,143.6
حقوق الملكية	1,096.0	1,182.0	1,258.0	1,360.0	1,464.0	1,446.2	1,396.0	1,427.0	1,461.7	1,462.0	1,483.2
الودائع لدى المصارف	6,802.0	6,973.0	7,484.0	8,304.0	8,935.0	8,974.1	9,456.4	9,506.5	9,654.6	9,654.6	10,054.7
التسهيلات الائتمانية	2,825.0	3,483.0	4,122.0	4,480.0	4,895.0	5,126.0	5,419.7	5,420.4	5,824.7	5,824.7	6,137.3

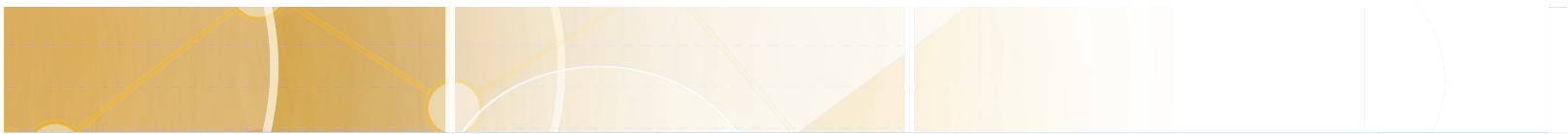
تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

a. أرقام التجارة الخارجية مأخوذة من تقديراتها في الحسابات القومية.

b. معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة مع متوسطها في السنة السابقة.

c. أرقام 2016 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.





# Economic Monitor

45

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)  
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)  
Palestine Monetary Authority (PMA)

2016

# Economic Monitor Issue 45/2016

Editor: Nu'man Kanafani

Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (General Coordinator: Salam Salah)  
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)  
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Shaker Sarsour)

## Copyright

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

## @ 2016 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah

Telephone: +972-2-298-7053/4

Fax: +972-2-298-7055

e-mail: info@mas.ps

website: www.mas.ps

## @ 2016 Palestinian Central Bureau of Statistics

P.O. Box 1647, Ramallah

Telephone: +972-2-2982700

Fax: +972-2-2982710

e-mail: diwan@pcbs.gov.ps

website: www.pcbs.gov.ps

## @ 2016 Palestine Monetary Authority

P.O. Box 452, Ramallah

Telephone: +972-2-2409920

Fax: +972-2-2409922

e-mail: info@pma.ps

website: www.pma.ps

## To Order Copies

Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the Economic & Social Monitor is partially supported by:





## FORWORD

In the previous issue of the Quarterly Economic Monitor – No. 44, we pointed out that we have been working on developing this publication, particularly in terms of enhancing its analytical content, so as to better serve the needs of Palestinian policy-makers and researchers. We also mentioned that the three institutions involved in the preparation of this publication have been thinking of ways to expand the existing partnership. In addition to the provision of data, it was envisaged that all partners will be more involved in contributing analyses that are relevant to the economic situation and that they will share the responsibility for securing the means for sustaining this publication.

Indeed, representatives of the three institutions met several times to discuss how to develop the Monitor and a representative of the Palestine Capital Market Authority (PCMA), which had expressed interest in joining the partnership with MAS, PMA and PCBS, was invited to attend. (PCMA has officially joined the partnership, effective the beginning of 2017). The discussions concentrated mostly on readers' remarks and feedback that we have been able to gather, as well as on ideas presented by the Editor of the Monitor that aimed at improving form and content. Eventually, our three institutions agreed to modify the presentation and layout to make it more attractive, and to reduce the amount of text and to rely more on tables and graphics to convey the information. Also, it was decided to change the title from the "Economic and Social Monitor" to the "Economic Monitor" so as to give more prominence to the main area of emphasis of the publication. It is understood, of course, that this change in the title does not preclude addressing social indicators occasionally, which tend to change more slowly than the economic indicators and are not expected to undergo significant changes over a quarter of a year.

The most significant modification that was introduced in line with the expressed views of the partnering institutions was to gradually expand the analytical content of the Monitor. Thus the research departments at MAS, the PMA, and the PCMA will contribute analyses, whereas PCBS, as producer of the data, will not do so, in line with the requirements of scientific objectivity.

We hope that the readers will like this issue, and we welcome any feedback to further develop the Monitor and make it more useful to users, within the scope of its objectives. It is our pleasure to use this opportunity to extend our gratitude to all parties that contributed funds that made sustaining this publication possible.

**Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)**  
**Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)**  
**Palestine Monetary Authority (PMA)**

## CONTENTS

- ◆ **GDP**  
Box 1: Population of East and West Jerusalem
- ◆ **Labor Market**  
Box 2: One Out of Five Workers is Paid Less Than the Minimum Wage
- ◆ **Public Finance**  
Box 3: The PA's Fiscal Losses on Clearance Revenues Estimated at US\$ 300 million Annually
- ◆ **The Banking Sector**  
Box 4: Correspondent Bank: A Channel for Remittances and Trade with Israel
- ◆ **Investment Indicators**
- ◆ **Prices and Inflation**  
Box 5: Economic Concepts and Definitions: Quantitative Easing
- ◆ **Foreign Trade**
- ◆ **Key Economic Indicators in Palestine 2010-2016**



Palestine Monetary Authority (PMA)



Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)



Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

## 1. GDP

Gross Domestic Product (GDP) is the monetary value of all types of goods and services produced in an economy during a specific period of time. To avoid double counting, the GDP measures the value of final goods. And it is called “domestic” because it records the value of production within a certain geographic area, whether it is the production of a citizen or a non-citizen (while the “GNP” variable” takes into account the production of citizens of a certain country, whether they live inside or outside the country). GDP is valued at current prices or constant prices in a given year (base year). The latter reflects the real increase in production and it excludes the increase generated by the rising prices (inflation) since the base year.

GDP is a measure of flow not of stock, like the stock of net capital assets accumulated in a country over the years. GDP is measured by one of two ways: from the production side (the value of what is produced by every economic sector, such as agriculture, industry, etc...) or from the use side (the value of the different uses of the produced goods, such as domestic consumption and investment). It is important to note that, since part of the domestic consumption comes from imports, and part of domestic production goes to export, the calculation of GDP from the use side requires the addition of export and subtraction of imports.

The Palestinian GDP (at 2004 constant prices) grew by 0.6% over Q1 2016, and by an 8.0% annual growth rate between Q1 2015 and Q1 2016. This growth is mainly ascribed to economic expansion in the Gaza Strip: the West Bank’s GDP grew by 5% compared to 20% in Gaza Strip. This high growth rate in Gaza Strip reflects an increase in production from a low level in the first place, as a result of the Israeli siege and latest invasion.

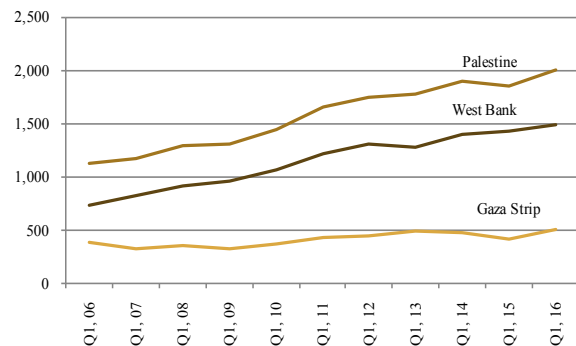
The Gap in GDP between the West Bank and the Gaza Strip Gaza Strip’s high GDP growth rate diminished the gap between the West Bank’s and Gaza Strip’s contribution to GDP, as the latter increased from 22% in Q1 2015 to 25% in Q1 2016. Meanwhile the Strip’s per capita GDP reached US\$ 274 during the first three months of 2016, which is less than the half of the West Bank’s per capita GDP.

**Table 1-1: Per Capita GDP in Palestine \* by Region (constant prices, base year 2004)**

Economic Activity	Q1 2015	Q1 2016
GDP (million US\$)	1,852.0	444.3
-West Bank	1,431.6	564.0
-Gaza Strip	420.0	273.9
Per Capita GDP (US\$)	423.4	444.3
-West Bank	555.6	564.0
-Gaza Strip	233.9	273.9

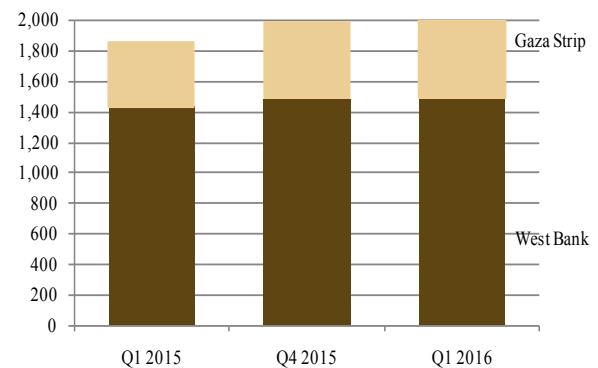
(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Figure 1-1: Palestine GDP\* by Region (constant prices, base year 2004) (US \$ Millions)**



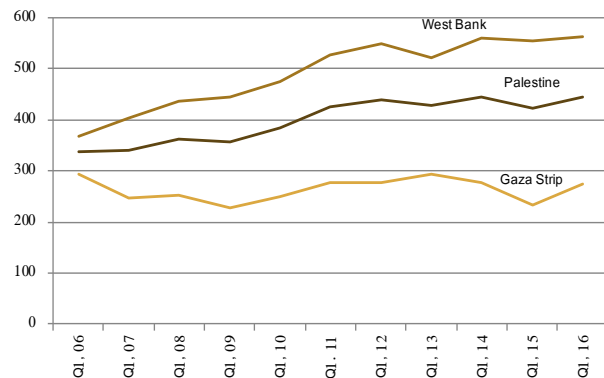
(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Figure 1-2: GDP in the West Bank and the Gaza Strip\* (fixed prices, base year 2004) (US\$ Millions)**



(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Figure 1-3: Per Capita GDP in Palestine\* (constant prices, base year 2004)**



(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

## GDP Structure

There has been little change in the GDP structure in Q1 2016 compared to Q4 2015 or Q1 2015. The only notable change is the rise in the share of construction sector by about 2 percentage points against a slight decline in the share of wholesale and retail trade and vehicle repair. The share of the productive sectors to GDP (agriculture, industry, mining, electricity, water and construction) reached only 25%.

## GDP Expenditure

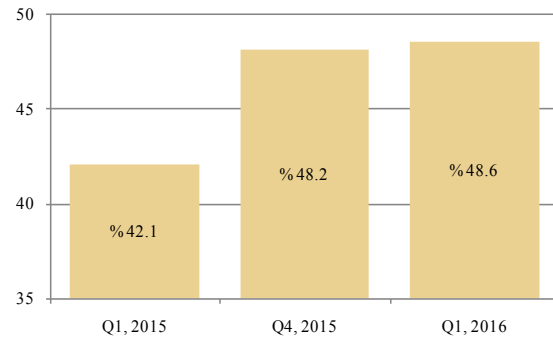
The absolute increase of GDP in value between Q1 2015 and Q1 2016 amounted to about US\$ 148 million. Examining the distribution of aggregate expenditure, we find that final consumption expenditure (private and government) increased by US\$ 117 million during this period, which accounted for 80% of the total increase, while capital formation constituted US\$ 90 million, most of it in buildings. Together, this US\$ 207 million is greater than the overall increase in domestic product. This gap between the increased use\consumption and increased production in the economy was constituted by imports from abroad (from net exports, i.e. imports subtracted from exports), as net exports increased by US\$ 40 million, owing to an increase in imports by US\$ 20 million and a decline in exports by US\$ 20 million.

**Table 1-2: Expenditure on GDP in the Palestinian Territory\* (fixed prices, base year 2004) (US\$ Millions)**

	Q1 2015	Q1 2016
Private consumption	1,703.0	1,814.9
Investment (capital formation)	339.5	439.7
Government consumption	473.7	474.4
Exports	398.6	379.9
Imports (-)	1,096.30	1,116.50

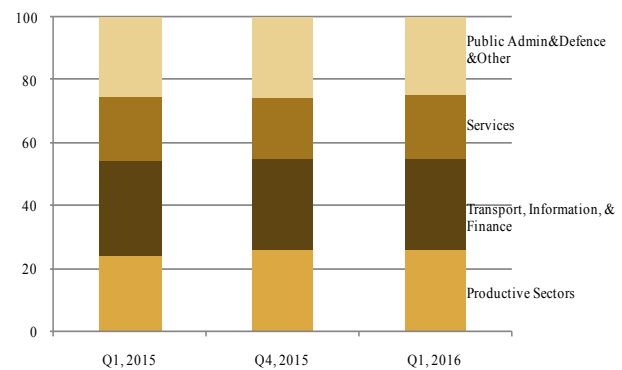
(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Figure 1-4: Average Per Capita Income in the Gaza Strip Compared to the West Bank\* (fixed prices, base year 2004) (percent %)**



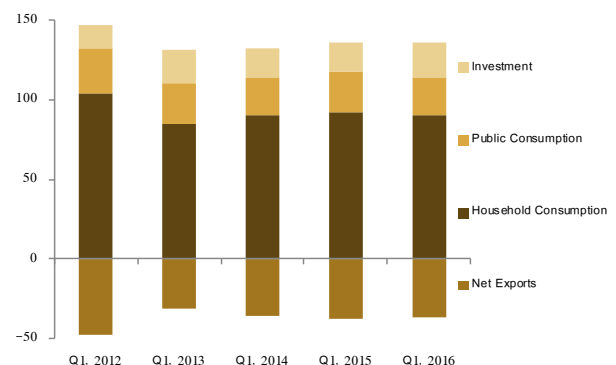
(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Figure 1-5: Contribution of Economic Sectors to Palestinian GDP\* (constant prices, base year 2004) (% percent)**



(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Figure 1-6: Expenditure on GDP in the Palestinian Territory\* (constant prices, base year 2004) (% percent)**



(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

### Box 1: Population of East and West Jerusalem

According to the Statistical Yearbook of Jerusalem (2016)<sup>1</sup> issued by Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israeli Studies, the number of residents in East and West Jerusalem amounted to about 850 thousand in 2014, 37% of whom were Palestinians, almost all of whom lived in the eastern part of the City. As shown in the table below, the population's natural increase rate and fertility rate are higher among Jewish settlers than Palestinians. This is attributed to the high percentage of religious Jews residing in Jerusalem. The Jerusalem municipal area, according to the Israeli definition, was constituted by 125 thousand acres in 2008 (compared to 33 thousand acres in 1952 and 108 thousand in 1967), which includes most of the Israeli settlements in the area of East Jerusalem occupied in 1967.

**Table 1 : Demographic Numbers of Population in East and West Jerusalem (2014)**

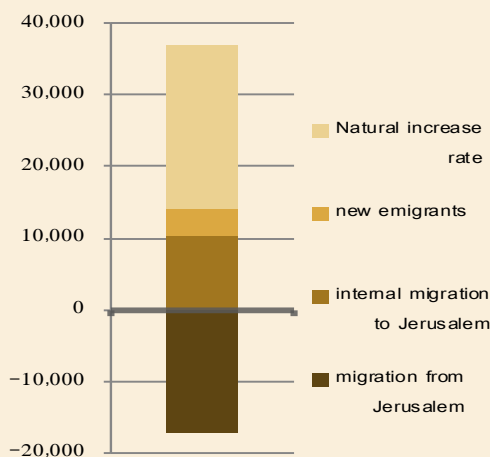
	Arabs	Jews & others	Total
No. of Residents*	315,900	533,900	849,800
Percent of children (0-14)	38%	32%	34%
Percent of elderly aged 65 years and older	4%	12%	9%
Median age	20.7 years	25.8 years	23.7 years
Average persons per household	5.3 members	3.3 members	3.9 members
Natural increase rate	23.4 (per thousand)	23.7 (per thousand)	23.6 (per thousand)
Total fertility rate	3.33 (per thousand)	4.30 (per thousand)	3.91 (per thousand)

Source: the Statistical Yearbook of Jerusalem (2016).

\*The book uses the expression "residents".

The figure below shows that the net increase in the number of residents in East and West Jerusalem in 2014 amounted to 19,920, while the natural increase of the population amounted to 23,020 person. This is because the net increase of the population equals the natural increase of population plus immigration from other countries (3,600 immigrants) plus net internal migration. The net internal migration to/from Jerusalem was negative at 6,700 emigrants in the year 2014.

**Figure 1: Development of Population in East and West Jerusalem (2014)**



Source: <http://www.jiis.org/?cmd=statistic.544#.V5iYVvmrikp>

1 <http://www.jiis.org/?cmd=statistic.544#.V5iYVvmrikp>.

## 2. The Labor Market

Labor market statistics differentiate between the population and the manpower. According to the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), the latter comprises all persons aged 15 years and older. As well it differentiates between manpower and the labor force where the latter includes only all persons qualified to work and seeking actively to find work. Finally, there is the actual number of the workers, where the deference between the labor force and the actual number of workers measures the ratio of unemployment.

### The Participation Rate

The numbers show that the percent of labor force to manpower in Palestine (which is known as the participation rate) was around 45% in recent years. This ratio is close to prevailing ratios in other countries in the region (42% in Jordan, for example, in 2014, according to World Bank data), but it is significantly different from those in developed countries, where the participation rate is close to 60% or higher, as in Germany and Norway, for example.

There is a wide gap between the male and female participation rates in Palestine, as the percent rises to 70% for males, and drops to only 20% for females. There is no remarkable disparity between the West Bank and Gaza Strip in this regard. Obviously, the decline in the female participation rate in Palestine is the factor driving the decline in the total participation rate.

### Labor Distribution

The number of workers in Palestine rose by 1.1% between Q4 2015 and Q1 2016 reaching 974 thousand. The distribution of workers in Q1 2016 was 58% in the West Bank, around 30% in Gaza Strip, and 12% (or about 115 thousand workers) in Israel and the settlements. More than a fourth of the workers in Palestine work in the public sector, and this share rises to about 37% in the Gaza Strip, while the balance of the employed work in the private sector.

Informal Israeli sources estimated the number of the West Bank workers inside the Green Line during Q1 2016 at 100 thousand workers, half of them working without official permits, while the number of workers inside Israeli settlements was 25 thousand.

During Q1 2016, the share of those working in the Palestinian services sector was 35%, rising to 55% in the Gaza Strip. Trade employed 21% of workers in Palestine, while the construction sector employs 20% in the West Bank, and less than 7% in the Gaza Strip.

### Unemployment

The unemployment rate (the number of unemployed people divided by the number of people in the labor force) rose to 26.6% in Q1 2016, one percentage point higher than the previous quarter and the corresponding quarter 2015. This rise between the corresponding quarters was a result of the rise in

the unemployment rate in the West Bank (by two percentage points), while in the Gaza Strip the rate remained at nearly the same level (41.2%).

**Table 2-1: Unemployment Rate among Individuals Participating in Palestine’s Labor Force by Region and Gender (Q2 2016) (%)**

	Males	Females	Total
West Bank	15.5	28.4	18.0
Gaza Strip	34.5	62.6	41.2
Palestine	22.3	42.8	26.6

Two of the most noticeable characteristics of unemployment in the Palestinian territory are that:

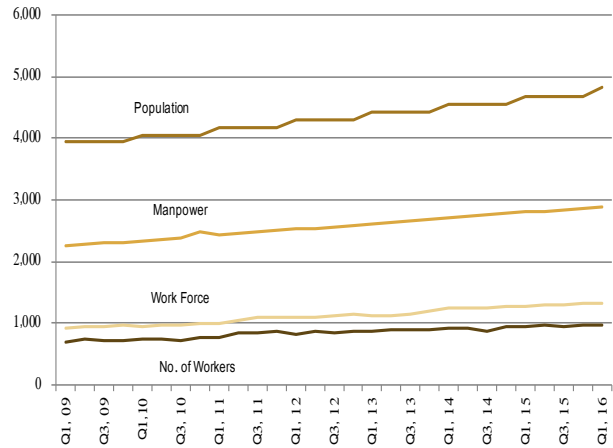
- 1) It is high among the youth: the unemployment rate among the youth aged between 15-24 years reached 41.7% (61.3% for females against 37.2% for males). This indicates that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market
- 2) The unemployment rate decreases with the completion of higher educational levels for males, inverse to females (see Figure 2-5): The unemployment rate in Q1 2016 amounted to 28.8% for uneducated males, while it was 18.8% for males with 13 schooling years and over. On the other hand, the unemployment rate for females with 13 schooling years and over was 48.1% while it was 11.7% only for uneducated females.

**Production Growth and the Change in Unemployment**

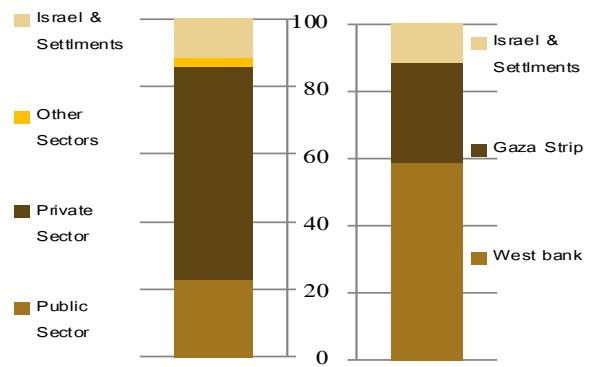
Figure 2-6 shows two curves; one for the rate of growth in production (at constant prices) and the other depicts the unemployment rate for each quarter during Q1 2012 to Q1 2016. The first noticeable aspect of the figure is the sharp fluctuation in the curve of the GDP growth rate. There is no doubt that part of this fluctuation can be explained by the seasonal/cyclical nature of GDP, as economic activity is somewhat reduced in the winter and autumn compared to other seasons. Nevertheless, the impact of political factors and restrictions imposed by the occupation on economic activity elucidate the sharp and periodic fluctuation of economic growth. The second issue of note is that there is a clear relation between the movement of the two curves, i.e. whenever there is an increase in the rate of growth of production, there will be a decline in the unemployment rate, and vice versa.

Using a simple exercise to link the two variables during the study period, we find that every increase in the growth rate by 1% is accompanied by a decrease in the unemployment rate by 0.26% during the study period. This simplified and proximate linkage provides a simple estimate of the amount of acceleration needed in the growth rate and the time span necessary to achieve a significant reduction in the high unemployment rates, in Palestine in general, and in Gaza Strip in particular.

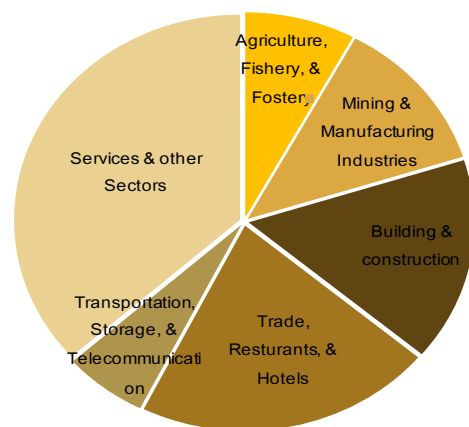
**Figure 2-1: Individuals (aged 15 years and older) and Workers in Palestine**



**Figure 2-2: % Distribution of Palestinian Workers by Region and by Sector, Q1 2016 (%)**



**Figure 2-3: % Distribution of Palestinian Workers by Economic Activity, Q1 2016 (%)**



## Work Hours and Days

Figure 2-7 and Table 2-2 show the average work hours and days for Palestinian workers. It is noted that there is a convergence in the average number of the monthly work days in the West Bank and Gaza Strip, but the average number of weekly work hours in the West Bank is higher than Gaza Strip by more than 15%. This is more owing to lack of employment opportunities in the Strip than the productivity or choice of hours of work (comfort preferences), which is the case in the developed countries, where such factors explain shorter work hours.

**Table 2-2: The Average Weekly Work Hours and the Monthly Work Days by Region (Q1 2016)**

Place of Work	Average Weekly Work Hours	Average Monthly Work days
West Bank	43.9	22.5
Gaza Strip	38.1	22.3
Israel and the settlements	40.3	19.8
Total	41.6	22.0

## Wages

The data indicate that the average wage of workers in Israel and the settlements is about triple the wage of workers in the Gaza Strip. The gap is even wider when considering the median wage. The median wage is significantly higher than the average wage, because it reflects the wage level whereby the wages of half of all workers are above it, and the wages of half of all workers are below it.

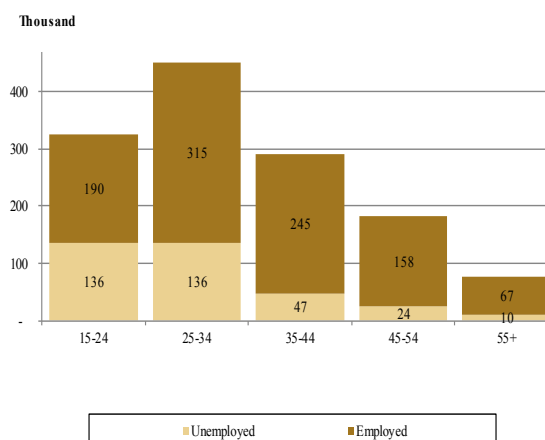
The median daily wage for workers in Palestine amounted to NIS 92.3 in Q1 2016, which means that the wages of half of the known-wage workers were above NIS 92.3 and the wages of the other half were below that. The median wage of workers in Israel and the settlements was about four times that of workers in the Gaza Strip (Table 2-3).

However, additional costs are incurred by Palestinian workers working in Israel, as they are forced frequently to pay to permits and job brokers (an amount estimated at 1,500 shekels per month), as well as transportation fees (about NIS 500 monthly). Moreover, they spend long hours waiting at the crossing points, which extends the working day to 16 hours instead of 8 hours.

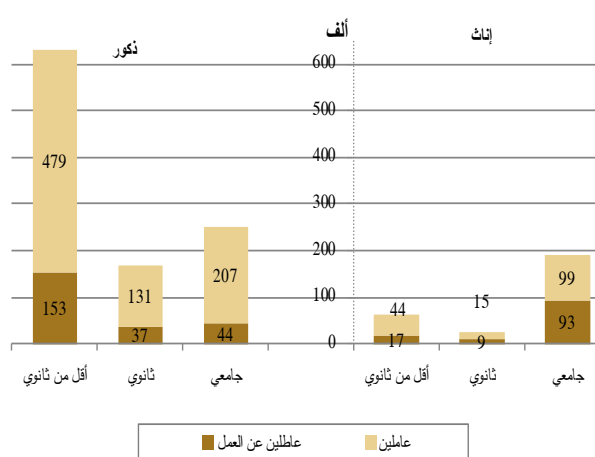
It is also important to emphasize that there is a significant difference between the wages of the workers who work inside Israel and those who work in the settlements in the occupied territory, as confirmed in a statement by the Israeli Minister of Finance in mid-August.

In addition to the high nominal wages of workers in Israel and the settlements, and the discrepancy between the average and median wage among workers in the West Bank and Gaza Strip, the following observations on wages are pertinent:

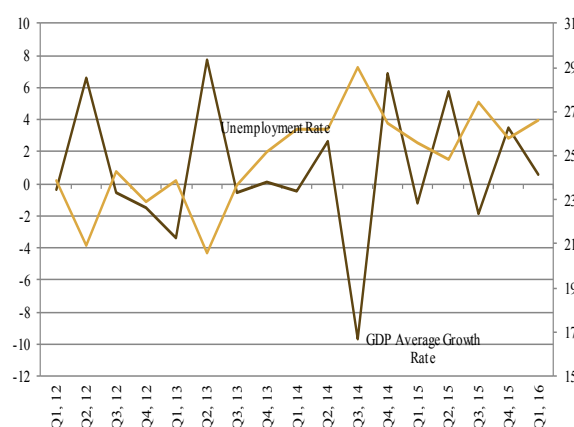
**Figure 2-4: The No. of Employed and Unemployed in Palestine by Age Group (Q1 2016)**



**Figure 2-5: The No. of Employed and Unemployed in Palestine by Educational Level and Gender (Q1 2016)**

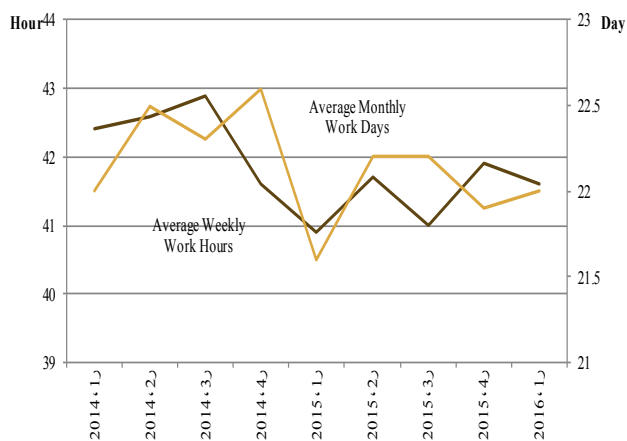


**Figure 2-6: Growth Rate of GDP and Unemployment Rate in Palestine (Q1 2012 - Q1 2016)**

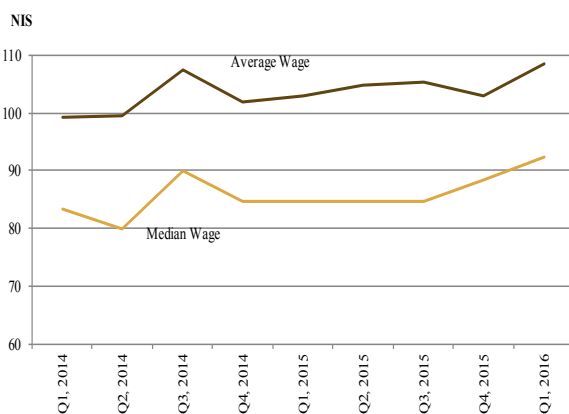


- the average wage of workers in the private sector is lower than average wage of workers in the public sector by 20% in the West Bank and by 54% in Gaza Strip.
- there is a gendered wage gap: the total daily wage for females working in the private sector in the West Bank is about 75% of the males daily wage, while the gap is less in the public sector.
- the daily wage of about 73% of the private sector employees in Gaza Strip, (and 23% in the West Bank) is below the minimum wage (NIS 65). For more information about this topic, see box 2 below, on the application of the minimum wage decree.

**Figure 2-7: the Average Weekly Work Hours and the Monthly Work Days in Palestine (Q1 2012-Q1 2016)**



**Figure 2-8: The Average and Median Daily Wage (in NIS) of Known-wage Workers in Palestine (Q1 2012-Q1 2016)**



### Box 2: One out of Five Workers is Paid Less than the Minimum Wage

Early in 2013, the Palestinian Government decided to impose a minimum wage level. However, two and a half years later more than 126 thousand private sector workers are still paid less than the level set by law (in addition to about 4% of public sector workers, according to other sources). Based on data recently released by PCBS, Figure 1 shows that the minimum wage decree did not lead to concrete progress in real life, as the number of workers who are paid less than the minimum wage remained high. As well, the sharp fluctuations in some quarters of the year (the significant decline in the third quarter 2014, for example) confirm that this number changes depending on other factors other than the government's decree.

The Cabinet's decree on the minimum wage came following lengthy negotiations between the members of the National Wage Committee which comprised representatives of the public sector, trade unions, and the private sector. According to the decree, the minimum wage was set at NIS 1,450 per month, NIS 65 per day, and NIS 8.5 per hour in all the Palestinian territories and for all sectors.

We contend in this review box, that the weak application of the minimum wage decree in Palestine is due to two factors; the first is related to the decree itself, and the second is related to the follow-up and application mechanisms.

#### Criteria for Determining the Minimum Wage

There are two main schools for setting the minimum wage in different countries. The first uses an approach based on defining the value of 'income needed to cover basic needs for life' or 'poverty line', and the second uses economic variables such as labor productivity and average (or median) wage prevailing in the country or the region. In the Palestinian case there is no clear reference of either of the two approaches.

Taking the first criterion, the poverty line in Palestine for a family of 5 members is estimated at NIS 2,293 per month, and the deep poverty line at NIS 1,832 per month. Assuming that the number of workers in the family is 1.6, and that they are paid the minimum wage, according to the decree, the monthly income of a family is NIS 2,320. This is higher than deep poverty line and poverty line. By this calculation, the decree guarantees that the family's income will not be below the poverty line. But this, of course, is dependent on having 1.6 working individuals in the standard family (two adults and three children). If the average number of working individuals in the family is under 1.5, then the minimum monthly wage does not guarantee maintaining the basic requirements of the family.

Some economists argue that providing income necessary for life is a noble and obligatory mission, nevertheless it is a social responsibility that should not be connected to production costs and systems. The level of wages in the production systems is determined by labor productivity and by supply and demand factors. If high wages are imposed, the consequently curtailed competitiveness could negatively influence workers themselves because of the surging rates of unemployment.

According to this school, an alternative approach to determining the minimum wage is based on the use of a certain percentage of the average per capita GDP, the average daily wage, or the actual median daily wage in the economy. Most countries set the minimum wage at 40-60% of the per capita GDP, or 40-50% of the average wage, or 55% of the median wage prevailing in the country. Taking 60% of the per capita income in Palestine as a criterion, the minimum monthly wage should not be more than NIS 532 only.

Taking the other criteria, the daily minimum wage would be between NIS 46 (55% of the median wage) and NIS 52 (50% of the average wage)<sup>1</sup>. It is not surprising that such a minimum wage, in both assumptions, is considered very low and unacceptable politically nor socially.

The previous quick presentation stresses on the speciality of the Palestinian case and the need to be extremely careful when addressing the minimum wage issue. This is because a level of a minimum wage based on “basic needs for life” contradicts with the level that is consistent with the framework and the structure of production, considering the structural distortions of the Palestinian economy. Nonetheless, the minimum wage stipulated by the Palestinian government’s decree came as a compromise, as it was proposed by the Minister of Labor at the time, to settle disputes between the members of the National Wage Committee, representing both workers and employers. This means that the process of setting the value of the minimum wage was not based on clear economic criteria nor on assessment studies of the expected effects. It came basically as a political settlement, which also took into account national considerations, especially with regard to imposing a unified level of minimum wage across the country.

### One Level for all Areas

The decree sets one level of minimum wage for all Palestinian areas and sectors, and did not take into consideration the different economic structures and levels of income in the various regions, particularly between the West Bank and Gaza Strip.

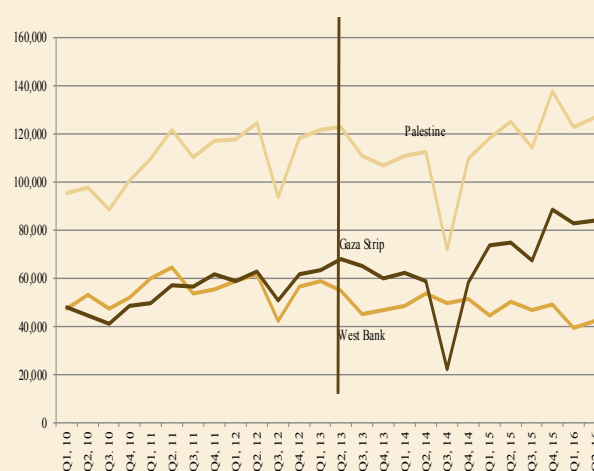
It is sufficient here to point out that the minimum daily wage set by the decree, is about 75% of the actual average daily wage in the West Bank, which is also higher than the actual average daily wage in the Gaza Strip. Moreover, the unemployment rate (41.7%) and poverty rate (38.8%) in the Gaza Strip is more than double of those in the West Bank. The discrepancy is also obvious in the number of workers in the private sector who are paid less than the minimum wage, reaching 78% of total number of workers in the Gaza Strip compared to 19.6% in the West Bank. These major differences emphasize the need for adopting different approaches in the two regions of the country, since imposing one level of minimum wage for both regions will have adverse effects on the working conditions and the workers standards of living. In fact, this demonstrates indirectly that the decree does not take into consideration the economic structures and standards of living which play a crucial role in determining the minimum wage level. It is quite clear, of course, that politicians and policymakers insistence on imposing one level of minimum wage is based on considerations related to affirming the geographical unity of the homeland and equal treatment of all citizens.

However, many countries around the world, such as Canada, China, India, Indonesia, Malaysia and others, apply more than one level of the minimum wage in different regions of the country based on that region’s economic development. Any variation in the minimum wage levels, are not meant to consolidate and institutionalize disparity between these regions, on the contrary, it is intended to bridge the development gaps on the medium and long terms.

### One Level for All Sectors

Similarly, one level of minimum wage was applied to all economic sectors and activities. Statistics indicate that about 57% of those who are paid less than the minimum wage work in trade, restaurants and the services sector. The percentage of females working in the private

**Figure 1: No. of Workers in the Private Sector Paid Less than NIS 1450 Monthly (Q1 2010 – Q2 2016)**



sector, who are paid less than the minimum wage, amount to 24% compared with 18% only for males. It is well known that low wages are concentrated in certain activities, such as textile factories and kindergartens, which usually employ females with medium or low levels of education. However, the government’s decree did not take into account sectoral or gender differences. While the Cabinet’s decree stipulates that the government should secure the means for supporting the sectors that will be affected by the application of the minimum wage, the dialogue between the government and the targeted sectors did not conclude with an agreement on this, keeping the situation unchanged. In this regard, it is worth noting that many countries, such as Cyprus, Ivory Coast, El Salvador, Iran and other countries stipulate different levels of the minimum wage for different economic sectors. The same applies to the imposition of different levels of minimum wages based on age, as most countries pay lower wages for workers aged less than 18 years compared with adult workers aged 18+ in order to increase demand for employment.

### Surveillance and the Responsibility of the Ministry of Labour

Besides the decree’s shortcomings, which no doubt have played a role in weakening its application, the lack control mechanisms over employers’ compliance have also played a big role in that respect. The first of these is the failure of the Ministry of Labor to develop and adopt the explanatory notes necessary to explain the practicalities and detailed aspects of the application of the minimum wage decree. It is well known that in the absence of such explanatory notes, the legal application and control remains vulnerable to personal whims and judgments. In addition, the Ministry of Labour did not design and adopt an inspection strategy specially designed for controlling the application of the minimum wage. On the other hand, imposing a minimum wage in any economic system, as stated in Article (8) of the decree, requires updating and reviewing related legislation on social security and social insurance within one year of application of the minimum wage, which has not been comprehensively addressed so far. In addition, as stated in the decree, it is necessary to conduct an annual assessment of the implications of the application of the minimum wage, something which has not been done at all during the past years.

The Ministry of Labour is responsible for overseeing the enforcement of all the provisions of the Palestinian labor law all over the country, including compliance with the minimum wage decree. As a recent MAS study shows, there are currently 45 inspectors employed by the Ministry of Labour to monitor the full application of labor law. Inspection visits reach 6 thousand field visits per year,

<sup>1</sup> Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). (2012). The Minimum Wage: Between Legislation and Implementation.



while the number of institutions that are supervised by the Ministry of Labour totals to 100 thousand facility. The study stresses that the problem is not in the scarcity of Ministry's staff (during 2014 the number of employees amounted to 773), but in the lack of staff qualified for conducting control and inspection visits and in providing the necessary resources for these inspections.<sup>2</sup>

Another MAS study noted that the method used by the MOL for monitoring the implementation of the minimum wage decree entailed calling on the institutions and meeting the employees and employers.<sup>3</sup> This method proved to be ineffective, since there is shortage in human resources needed to carry out inspection visits and in the other means needed for these operations. According to 2013 data there is only one inspector for every 20,500 workers in the West Bank. This is in addition to the inefficiency of inspectors which is ascribed to a number of reasons; severe shortage of the MOL inspection vehicles (each Directorate owns one vehicle only for all the directorate field jobs, which means canceling or postponing tasks when using the vehicle for other jobs or in case the car is not working or unavailable, or short of fuel). The study points to the incompatibility of the number of inspection visits with the number of operating institutions in each governorate, as it was found that the number of inspection visits to some governorates exceeded those to other governorates that have larger number of institutions. Also the distribution of inspection visits is inconsistent with the percent of workers who are paid below the minimum wage across the governorates, while the number of visits to the governorates which have high percentage of workers who are paid below the minimum wage was much less than governorates with lower percentages. According to the Ministry of Labor, the distribution of the inspection visits depends on the accessibility of the institutions. In light of all these factors, the work of the Ministry of Labor related to controlling the application of the decree depends basically on cases filed by workers themselves, so it is perhaps not surprising that the Ministry rarely receive any complaints in this regard.

### Is the Palestinian Economy Ready to Apply a Minimum Wage

In concluding, an important question arises: Are the above-mentioned factors sufficient to explain the reasons for noncompliance with the minimum wage decree in the Palestinian territory? Are these factors sufficiently convincing, even after considering the difficult political situation, especially the political division between the West Bank and Gaza Strip and the ambiguity in Gaza Strip position on the decree? Or is it that the fundamental gaps in the core of the decree and the failure to monitor its enforcement are just minor factors, while the main cause of this failure is attributed to the fact that the Palestinian economy is unprepared for this decree yet, whether in terms of administrative structure or productivity, and is not ready to handle the costs and consequences of the enforcement of a minimum wage? This is a difficult question, which should have been addressed and studied thoroughly before issuing the decree, and still worth studying even years after the issuance of the decree.<sup>4</sup>

This Box was prepared by Habib Al Hin, Assistant Researcher at MAS.

2 Kutab, Alesander et al. (2016): Expenditure Performance and Program-Based Budgeting: the Case of Ministry of Labour (MoL), 2016. Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).

3 Fallah, Belal (2014). Evaluation of Employers' Compliance with the Minimum Wage Regulations in the West Bank, Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

4 In Monitor 32, we cited a simple exercise which shows that for the application of the minimum wage decree, wages of the private sector need to rise by US\$ 230 million annually, and that 57% of this amount should be provided by the services sector

## 3- Public Finance

The three figures in this section depict the PNA's financial position during Q1 2016

During Q1 2016, public revenues, including clearance revenues, saw a significant rise of 60% compared to the previous quarter, against a decline in total public expenditures by 2% compared with the previous quarter. This decline is due to a drop in non-wage expenses by about 18%, despite the 17% rise in the bill of salaries.

The rise in revenues and the decline in expenditures during Q1 2016, have led to a total surplus of NIS 583 million, compared with a deficit of NIS 281 million in the corresponding quarter 2015, and a deficit of NIS 719 million in the previous quarter. This shift from negative to positive is attributed to the high increase in clearance revenues (40%) during Q1 2016, compared with the previous quarter, triple the revenues of the corresponding quarter. This was owing to a freeze on transfer of Palestinian clearance revenues during the last quarters of the year (see Table 3-1 which shows details of the clearance transfers).

The surplus of the budget includes grants and foreign aid, as the budget before grants and foreign aid recodes a deficit of NIS 24.4 million.

### Cash Surplus/Commitment Deficit

The total surplus and the total deficit (before grants and foreign aid), during Q1 2016, were calculated based on cash basis, i.e. on the basis of actual revenues and expenses earned and paid during the quarter. Meanwhile during that period the government delayed some due payments (known as "arrears"). The total government arrears amounted to NIS 780 million in Q1 2016. Adding the arrears to the total budget deficit on cash basis (before grants and aid), will increase the deficit from NIS 24 million (on cash basis) to NIS 804 million (on commitment basis).

### Arrears

Table 3-2 gives an idea about the structure and value of arrears. During Q1 2016 the government exerted strenuous efforts and managed to decrease arrears accumulating by half compared with the corresponding quarter 2015, achieving also a significant decrease compared with the previous quarter. This drop was in the wages and salaries arrears, while the private sector and municipalities arrears saw a significant rise. It is worth mentioning that several studies have warned and stressed the economic consequences of the government's accumulating arrears due to the private companies and suppliers.

### Foreign Aid

Table 3-3 shows the total Grants and Foreign Aid to the government, and shows that the value of aid decreased by 30% during Q1 2016 compared with the corresponding quarter 2015.

## Public Debt

During Q1 2016 the public debt reached around NIS 9.6 million, recording a drop by 3.5% compared to the previous quarter. It should be noted that the public debt, estimated in US\$, reached US\$ 2,527 million, a drop of half a percentage point compared with Q4 2015, as a result of the fall in the dollar's exchange rate against the shekel.

**Table 3-1: Clearance Revenues on Commitment Basis (NIS million)**

Item	Q1 2015	Q4 2015	Q1 2016
Customs revenues	656.3	758.5	686.1
VAT	578.3	573.6	527
Purchase tax	(7.5)	4.1-	-8
Fuel excise	658.2	720.3	702.1
Income tax	6.6	8.3	10.4
	1,891.9	2,056.6	1,917.6

**Table 3-2: Accumulated Arrears (NIS million)**

Item	Q1 2015	Q4 2015	Q1 2016
Tax rebates	158.6	14.4	-28
Wages and salaries	852.2	332	108.8
Private sector	269.1	473.8	466.8
Developmental expenditure	48.3	60.9	68.5
Local government payments	107.7	-11.1	163.6
Total	1,435.9	870.0	779.7

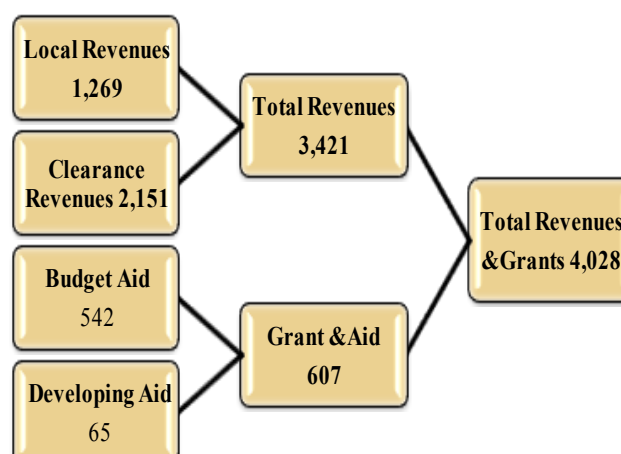
**Table 3-3: Grants and Foreign Aid to the PA (NIS million)**

Item	Q1 2015	Q4 2015	Q1 2016
Budget support	799.7	586.4	542.0
- Arab grants	617.1	237.2	345.7
- International grants	182.6	349.2	196.3
Developmental funding	73.5	92.9	65.0
Total	873.2	679.3	607.0

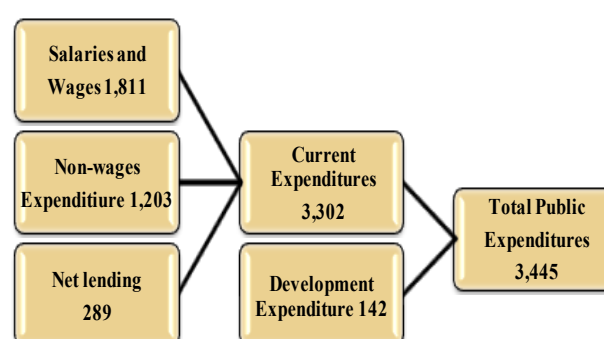
**Table 3-4: Public Debt (NIS million)**

Item	Q1 2015	Q4 2015	Q1 2016
Domestic debt	5,207.9	5,726.8	5,490.9
Bank loans	2,778.9	3,119.8	2,998.3
External debt	4,236.1	4,181.3	4,072.5
Total	9,443.9	9,908.1	9,563.4

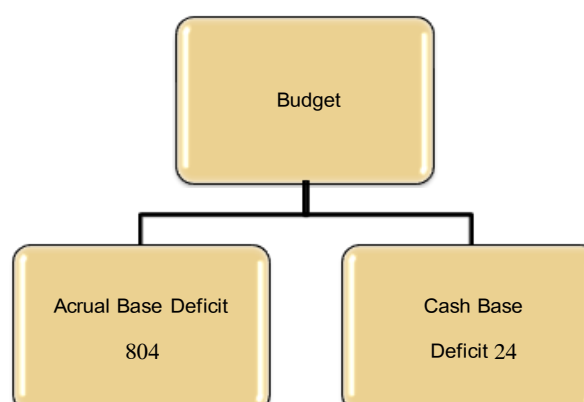
**Figure 3-1 : Public Revenues, (on cash basis, Q1 2016 ) (NIS million)**



**Figure 3-2: Public Expenditure (on Cash Basis, Q1 2016 ) (NIS million)**



**Figure 3-3: Budget Surplus/Deficit (before Grants and Foreign Aid) on Cash Basis and Commitment Basis, Q1 2016 (NIS million)**



### Box 3: The PA's Fiscal Losses on Clearance Revenues Estimated at US\$ 300 Million Annually

In its semi-annual Economic Monitoring report on the Palestinian economy, the World Bank addresses fiscal leakage under the revenue sharing arrangements between the Palestinian National Authority and Israel. The report provides estimates of the amount of leakage of financial resources to which the PA is entitled under the Paris Protocol on Economic Relations PPER, but are collected and withheld by Israel.

The report begins by depicting the fiscal situation of the Palestinian Authority. It states that the Palestinian Authority managed to reduce the budget deficit from 24.6% of GDP in 2008 to 11.4% in 2015. However, this deficit is still large with an absolute value of US\$ 1.45 billion. With the decline in international aid and grants, which used to cover the fiscal deficit, the Palestinian government is now forced to seek financing from banks and delay payments. The arrears accumulating on the government to the private sector suppliers and to the employees' pension fund was equivalent to 20% of GDP in 2015.

We argue in this box, that stopping financial leakage and revising clearance conditions could fill an important part of the financing gap in the Palestinian budget, specially that clearance revenues represent 73% of the PNA's total revenues.

The report discusses the following six channels/sources of fiscal leakage:<sup>1</sup>

#### 1) Indirect import and undervaluation of direct imports:

Most of the goods imported from third countries are cleared by Israeli customs. Also Palestinian importers resort to indirect importing via Israeli importers rather than direct importing of goods to avoid difficulties and delays they might face in clearing their merchandise at the Israeli customs. This results in a fiscal loss for the PA on the customs and VAT revenues of these goods.

The report estimates the difference between the value of registered Palestinian imports from Israel and the predicted value (produced by a gravity model) at US\$ 726 million in 2014. This is an estimate of Palestinian imports coming via Israel, which are actually imported from third countries, amounting to 35% of total imports from Israel (excluding water, electricity, and fuel). Using an average import tariff and purchase tax, the report finds that fiscal leakage via this channel reached US\$ 30.6 million in 2014.

On the other hand, Palestinian and Israeli tradesmen usually declare lower prices of imported goods than their real value (lower at 32% for imports from third countries and 23% for Israeli goods). This results in an annual fiscal leakage for the PNA reaching US\$ 53 million (= US\$ 222 million x average tariff and VAT rate).

#### 2) Leakage on Bilateral Trade with Israel

The World Bank reports that a large proportion of trade flows between Palestine and Israel take place without registered clearance invoices, resulting in losses for the PA on VAT of these purchases,

and on income tax that Palestinian tradesmen have to pay. This applies to Gaza to a big extent. Given the lack of a physical border, goods are also smuggled to the Palestinian territory (specially via area "C"). Finally there are losses caused by underestimating the value of products registered in clearance issued invoices.

The report proclaims that Israeli numbers on the value of goods supplied to the Palestinian territory are relatively accurate (because Israeli tradesmen are obliged to submit clearing bills to the authorities when selling to West Bank and Gaza Strip tradesmen). But Israel does not share this information with the PA. The World Bank report found out that the difference in the value of VAT on goods bought by tradesmen in the West Bank and Gaza Strip as recorded in the Israeli papers and the value of clearing tax invoices the PA hold, amounted to US\$ 103.7 million in 2014 (equivalent to 17% of the value of taxes recuperated by the PA).

3) Deductions from Palestinian workers' wages. Israeli employers do not pay the national insurance tax on Palestinian workers they employ. So as to avoid preferring Palestinian workers over Israeli workers, the Israeli government imposed on them what is known as "equalization levy"<sup>2</sup>. Paris Protocol constitute that Israel has to transfer the accumulating equalization levy to the PA on a monthly basis (after deducting health insurance costs for workers in the workplace), provided that the PA uses these funds to finance a social security system for Palestinian workers and their families. Israeli official figures show that the amount of funds that have been collected under this item amounted to US\$ 169.2 million during the period 2006-2013. The World Bank report estimated that this item amounted in 2014 to US\$ 14 million, resources which have not been transferred to the PA. Israeli excuses for this are that a social security system has not been established. Israel also deducts from workers' wages the so called "health stamp", although Palestinian workers do not benefit from the health insurance services in Israel. The report estimated the deducted amount at about \$ 55.4 million during 2006-2013, and by US\$ 16.2 million in 2014. Finally, according to Paris Protocol Israel should transfer 75% of income tax deductions to the PA (100% of income taxes deducted from the wages of workers working in settlements).

In this regard, the report mentions that Palestinian workers are not always paid the Israeli minimum wage, as Israeli employers do not report the actual numbers and real wages of workers. The report stresses that the value of income taxes that Israel is actually transferring to the PA is extremely low, and did not exceed US\$ 8.4 million annually during the last years.

4) Taxes collected in "area C". There are a number of economic activities in "area C" (industrial, tourism related-projects, and electricity and telecommunication ventures) for which the PA has received the income tax levied on these activities (which are located outside the borders of settlements and military areas) as specified in PPER.

<sup>1</sup> For more details on financial leakage sources, refer to monitor 31 (Dec 2013)

<sup>2</sup> For a more detailed report on workers deductions, refer to monitor volume 33 (Aug 2013)

5) Allenby (al Karameh) Bridge exit fees. As PPER stipulates, the PA is entitled to 46% of fees collected on Allenby Bridge, which is imposed on the first 750 thousand passengers, and 62% if the number of passengers exceeds this number (750 Thousand). In 1995 an exit fee of US\$ 26 only was collected. Despite that the fee rose up to US\$ 40 in 2008 (US\$ 46 for foreigners), Israel still transfers US\$ 10.5 per passenger only to the PA. The report estimated the amount that Israel should have transferred to the PA in 2014 by about US\$ 20.1 million, compared with what it has actually transferred which does not exceed US\$ 7.9 million, meaning that the financial leakage that year on this item amounted to US\$ 12.2 million.

6) High collection and administrative costs. PPER sets out that Israel will deduct 3% of tax revenues collected and transferred to the PA in return for collection and administrative costs incurred by Israel. The value of this item reached US\$ 63 million in 2014. The report states that a rate of 3% might have been acceptable in the nineties, considering the low size of trade and extensive administrative efforts then. Nowadays the actual administrative costs must not exceed 0.6%.<sup>3</sup> Using this reasonable rate for administrative costs, the report concludes that Israel's share in return for handling collection and transferring taxes should not exceed US\$ 13 million, which means that the difference between the deducted amount and the reasonable amount is US\$ 50 million. On the other hand, the report mentions that Israel deducts 3% of excises on fuel the PA purchase from Israeli companies. The PA insists that collecting these taxes are not associated with any administrative costs on Israel and the 3% deduction should not apply to these taxes, which is prejudicial and should be stopped (totaled Israeli deductions on fuel excises reached US\$ 30 million in 2014).

**Table: Sources of Annual Fiscal Losses on Clearance Revenues (US\$ million)**

Item*	2015		2016
	Q1	Q4	Q1
Total assets	11,925	12,602	13,144
Direct credit facilities	5,126	5,825	6,137
Deposits at PMA & Banks	4,089	3,870	3,977
Other assets	846	702	803
Total liabilities	11,925	12,602	13,144
Total deposits of the public (non-bank deposits)	8,974	9,655	10,055
Equity	1,446	1,462	1,483
Deposits of PMA and Banks (bank deposits)	772	852	909
Other liabilities	318	183	229

\* recently Israel agreed to transfer these fees to the PA.

The table shows that in 2014 the PA's financial leakage on clearance revenues reached around US\$ 285 million, equivalent to 2.2% of GDP that year. The report suggests that this estimate of leakage is even lower than its real value, since it is not possible to estimate the value of Israeli goods smuggled to Palestinian territory, or the value of losses on taxes in "area C".

<sup>3</sup> This percent is calculated based on the share of Palestinian imports to total imports to Israel of 6%, also when we take a 6% of total costs of Israeli Customs and VAT Department, the resulting amount equals 0.6% of Palestinian imports.

### Conflicting Estimates

The World Bank numbers are based on multiple studies that came with estimates of the PA's financial leakage. A recent study conducted by the UNCTAD estimated that the PA's financial leakage is around US\$ 313 million in 2013, equivalent to 3.6% of GDP in that year. This figure is much higher than and different from the World Bank's estimate, not in terms of the GDP difference between 3.6% and 2.2% only, but also in terms of sources of this leakage.

The UNCTAD estimate is not based on losses resulting from deductions from wages of Palestinian workers in Israel, exit fees collected at Allenby Bridge, or overuse of handling fees (to cover administrative costs) as in the World Bank report. The UNCTAD study focused merely on financial leakage associated with trade operations (including smuggling activities). The value of this leakage was estimated at US\$ 313 million as stated previously, whereas the World Bank's estimate of trade leakage is around US\$ 187 million. As the two sources are estimating mainly different components of fiscal leakage, the two estimates and other sources' estimates, highlight the continuing need for additional studies, based on more accurate data and appropriate methodologies, to reach more accurate figures on leakages.

## 4- The Banking Sector

By the end of Q1 2016 the net assets (liabilities) of licensed banks in Palestine were US\$ 13.1 million, realizing a rise by 4.3% compared with the fourth quarter 2015, and a rise by 10.2% compared with the corresponding quarter of the previous year.

**Table 4-1: Consolidated Balance Sheet for Licensed Banks Operating in Palestine (US\$ millions)**

Item*	2015		2016
	Q1	Q4	Q1
Total assets	11,925	12,602	13,144
Direct credit facilities	5,126	5,825	6,137
Deposits at PMA & Banks	4,089	3,870	3,977
Other assets	846	702	803
Total liabilities	11,925	12,602	13,144
Total deposits of the public (non-bank deposits)	8,974	9,655	10,055
Equity	1,446	1,462	1,483
Deposits of PMA and Banks (bank deposits)	772	852	909
Other liabilities	318	183	229

### Credit Facilities

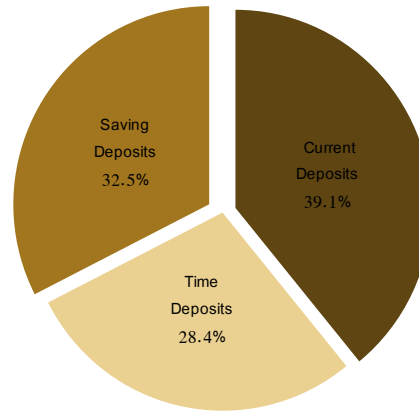
Similar to previous quarters, the direct credit facilities continued rising during Q1 2016 reaching around US\$ 313 million adding to the total credit facilities which amounted to US\$ 6.1 billion. Credit facilities granted to the public sector accounted for 23% of the total and the remaining 77% were granted to the private sector. By geographical distribution, although Gaza's Strip share rose by 13% over the consecutive quarters, Gaza's Strip share of these facilities was still modest, and did not exceed 13%.

Regarding liabilities, the public deposits (non-bank) reached US\$ 400 million during Q4 2015 and Q1 2016. The share of the public sector deposits was 7% of the total deposits (leaving 93% for the private sector). Gaza Strip's share was 11% of the total deposits. Figures 4-1 and 4-2 show the distribution of deposits by type and currency, while figure 4-3 depicts the percentile distribution of the total credit facilities of the private sector, where consumption goods' loans accounted for 28% of total credit facilities.

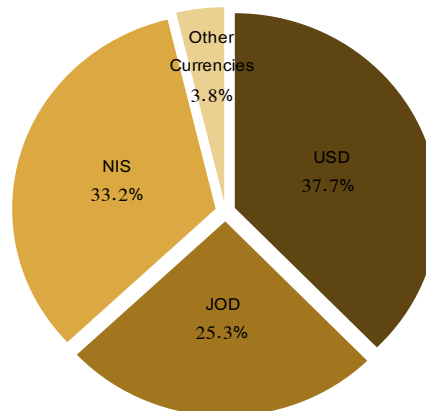
### Profits of Banks Operating in Palestine

The net income of banks (Banks' profits) reached US\$ 42.3 million during Q1 2016, an increase of 45% compared with the previous quarter. This is owing to the rise in revenues and drop in expenditures at same level (5.5%). Similar to previous quarters, interest contributed with about 70% to the Bank's net income.

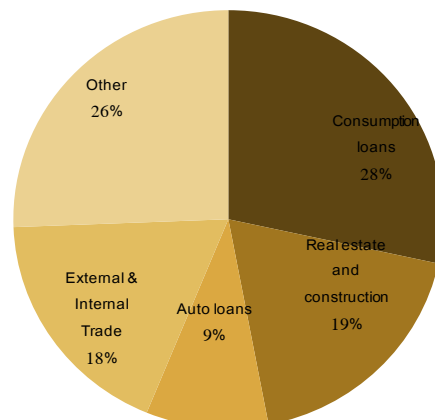
**Figure 4-1: % Distribution of Public Deposits by Type (Q1 2016)**



**Figure 4-2: % Distribution of Public Deposits by Currency (Q1 2016)**



**Figure 4-3: % Distribution of Total Credit Facilities Granted to the Private Sector (Q1 2016) (US\$ million)**



**Table 4-2: Revenues of Licensed Banks in Palestine (US\$ millions)**

	2015			2016
	Q1	Q4	Aggregate	Q1
Net revenues	123	130.7	512.1	138.4
Interest s	88.8	97	373.8	98.4
Commissions	22.6	22.1	90.5	24.2
Other operating revenues	11.6	11.6	47.8	15.8
Expenses	86.9	101.5	378.2	96.1
Operating expenses and allocations	76.9	91.8	334.8	86.3
Tax	10	9.7	43.4	9,8
Net income	36.1	29.2	133.9	42.3

### Interest Rates

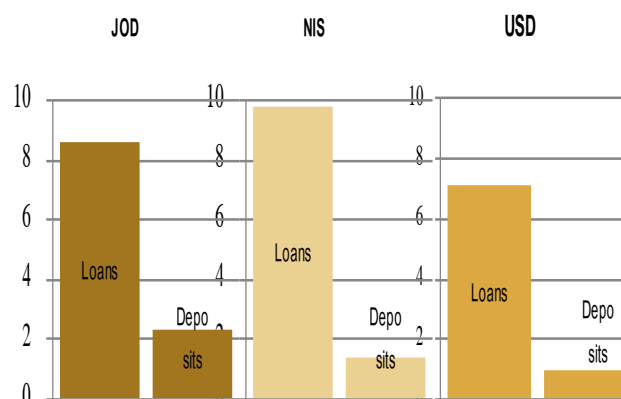
The figures show that Net Interest Rate Spread (the difference between the average yield banks receive from loans and other interest-accruing activities and the average rate they pay on deposits, known as “spread”) was the highest on the NIS currency (8.45 percentage points), then on JOD (6.28 percentage points), and then US\$ (6.15 percentage points). The interest rate on the different currencies is affected by the monetary policy of that currency’s country (this explains the fall in the NIS interest rates compared with the previous quarter as a result of the monetary expansion policy of Bank of Israel). It is also affected by risks associated with different currencies which are expected by banks (like the problem of NIS cash surplus held by Palestinian banks). A final factor is competitiveness, or lack of competitiveness between banks, which is also considered influential in determining the level of interest rates and the deference between interest rates on deposits and those on credits. A study conducted by MAS, concluded that “spread” is higher in Palestine compared with neighboring countries” (Monitor, issue 37).

### Specialized Credit Institutions (SCIs)

There are six specialized credit institutions (SCIs) licensed by the Palestine Monetary Authority (PMA), operating through 75 branches and offices. Table 4-3 shows that total loan portfolio granted through SCIs reached US\$ 150 million, 73% in the West Bank, and the rest in the Gaza Strip. The number of borrowers was 55.6 thousand. About 30% of these loans were invested in the housing sector, and about 25% of the total was invested in the trade sector.

During Q1 2016 the market value of shares traded on the Palestine Exchange (PEX) constituted 3.6% of GDP only. About 84% of the total value of traded shares on PEX was held by five large companies, namely: Palestinian Telecommunications Group (34%); Bank of Palestine (22%), Palestine Development and Investment Company (PADICO) (13%); the Commercial Bank (10%); and the Arab Palestinian Investment Company (APIC) (5%). The market value of shares listed on PEX declined by 3.8% compared to the previous quarter reaching US\$ 3.21 billion, affecting Al Quds Index which has closed at 506.28 points–26.45 points decrease compared to previous quarter.

**Figure 4-4: Interest Rates on Deposits and Loans in Palestine by Currency (%) ( Q1 2016)**



**Table 4-3: SCIs data (Q1 2016)**

	2016 Q1
Clientele	55,598
West Bank	39,433
Gaza Strip	16,165
Total Loan portfolio (US\$ millions)	149.7
West Bank	109.2
Gaza Strip	40.5

**Table 4-4: % of Market Value of Shares Traded on PEX by Sector (by the end of Q1 2016)**

No. of Companies Listed on PEX	49	Market Value of Shares Listed on PEX (US\$ Billion)	3.21
Industry	13	Services	41%
Services	12	Banks and Financial services	30%
Investment	9	Investment	16%
Banks and Financial services	8	Industry	9%
Insurance	7	Insurance	4%

#### Box 4: Correspondent Bank: A Channel for Remittances and Trade with Israel

Although there are four clearing houses responsible for settling the various clearing operations between Palestinian and Israeli banks, there is still no direct connection between these houses, which precludes direct clearing operations (such as swapping a cheque written against an account in a Palestinian bank with a cheque written against an account in an Israeli bank).

Money transfers and cheques exchange operations between Israeli and Palestinian banks are done through what is known as the “correspondent bank”, with the transaction going as follows. Suppose that someone (buyer) in the West Bank bought merchandise from a tradesman in Israel, and wrote a cheque for the tradesman against his account in the Palestinian bank. Once the Israeli tradesman deposits the cheque in his account in an Israeli bank, the bank will send the cheque’s details to ‘the correspondent bank’, which in turn sends the details of the cheque to the buyer’s Palestinian bank. When the cheque is verified and if there are sufficient funds in the account, the Palestinian bank transfers the amount of the cheque to the correspondent bank after debiting it from the buyers account. Then the correspondent bank transfers the amount to the Israeli bank, who credits the amount to the Israeli tradesman account. The same procedure applies if a Palestinian tradesman receives a cheque from an Israeli buyer drawn against his account in an Israeli bank.

Knowing that nearly 70% of Palestinian imports come from Israel, and that 85% of Palestinian exports go to Israel, gives a quick idea about the vital role “a correspondent bank” play. This is of course in addition to the large direct remittances, such as remittances of the wages of Palestinian workers in Israel and the custom and tax revenues remittances to PA, which are also settled through the ‘correspondent bank’.

The International Monetary Fund (IMF) Report, issued in September 2016 on the Palestinian economy, states that the number of cheques issued by Palestinians to Israeli beneficiaries, which was settled through the correspondent bank, amounted to 300 thousand cheques in 2015. The value of these cheques was NIS 8 billion. While Israelis’ cheques to Palestinian beneficiaries in the same year, amounted to NIS 800 thousand cheques, with a total value of NIS 7 billion. In addition, the value of direct transfers from Palestine to Israel was NIS 8 billion and NIS 14 billion vice versa. It should be noted that the clearance transfers between Israel and the PA are included in the last item.

The IMF report discusses pros and cons of the “correspondent bank” system. It also touches on the risks that might face the Palestinian economy in the event of ending correspondent banking relations, which happened in 2009, when the correspondent bank stopped dealing with banks in Gaza Strip, alleging that it is located in a ‘hostile territory’.

## 5- Investment Indicators

### Building Licenses

The number of building licenses issued is a useful indicator of investment activity. Figure 5-1 shows the changes in the number of registered licenses and licensed buildings’ areas quarter over quarter. The number of licenses in Q1 2016 was 3,232 licenses, 243 of which were for non-residential buildings.

On the other hand, licensed buildings’ areas in Q1 2016 amounted to 1,322 thousand square meters, 48% higher than the corresponding quarter. That the number of registered licenses does not mean that all those who have obtained a license started construction activities, and that a relatively large part of construction activities, especially in rural areas, is not registered or licensed.

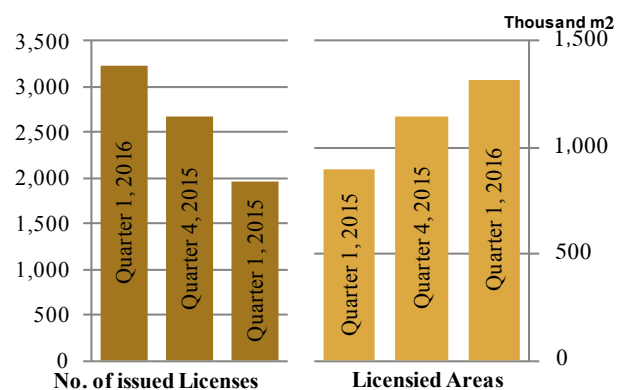
### Vehicles Registration

The number of vehicles registered for the first time is a standard indicator of the economic situation and expectations of the population. Since vehicles are relatively expensive products and they are often purchased via bank loans, they can be an indicator of the general economic climate and expectations. During Q1 2016, the number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank was 7,240, 240 vehicle higher than the number in the previous quarter, and 1,811 vehicle higher than the number in the corresponding quarter 2015.

Table 6-1: New and Second-hand Registered Vehicles, West Bank (Q1 2016)

	Vehicles imported from international market (new)	Vehicles imported from international market (used)	Vehicles from the Israeli market (used)	Total
Jan	353	1,622	374	2,349
Feb	385	2,072	218	2,675
Mar	534	1,402	280	2,216
Total	1,272	5,096	872	7,240

Figure 5-1: Total Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine (2015-2016)



## 6- Prices and Inflation

The index (CPI) measures the prices of a selection of basic goods and services that reflect the consumption pattern of average families in an economy (the “consumption basket”). The components of the basket are given different weights according to the percentage of households spending on them. The average prices of the components of the basket are measured in different geographical areas in the country, while the inflation rate is a measure of the average change in the value of the CPI between the beginning and the end of a certain period. So whereas the price index reflects the rise in prices since the base year, the rate of inflation measures the average upward price movement between two selected periods.

The Figure below (6-1) shows a declining trend in the rate of inflation during the last years in Palestinian territory, which reflects a decline in inflation in Israel and the rest of the world, since the change in prices in the occupied territory arises from two sources, the rise in the prices of the exported goods, and the rise in the prices of locally-produced goods. During Q1 2016, the CPI fell 0.9% compared with the previous quarter, which means that inflation was negative during the quarter.

During Q1 2016, the CPI declined by 0.9% compared with the previous quarter, i.e. inflation rate was negative during this quarter. Deflation is in fact a serious problem currently perturbing large developed economies, such as Japan and the European Union. This is because the continuous decline in prices drives consumers to postpone consumption (because tomorrow’s prices will be lower than today’s prices). This is reflected in the level of aggregate demand in the economy, thus causing a decline in production and entrenching recession. The situation in Palestine might be different, since the postponement of consumption here can in principle lead to a reduction of import and a deficit in the trade balance (since most of the consumption goods are imported).

It should be noted that during the period from October 2015 to July 2016 inflation in Israel was negative (housing, transport and communication costs constitute more than 45% of the total weight of Israeli Price Index).

The decline of the Palestinian CPI by 0.9% in the first quarter is attributed to the decline of food and beverage prices (by 3.01%), and transportation (by 1.42%), while the prices of alcoholic beverages and tobacco recorded an increase of 5.12%.

Similar to the CPI, the wholesale price index (sale price to retailers) declined by 0.91% quarter on quarter. This is ascribed to the decline in wholesale prices of local goods and imported goods, by 1.44% and 0.52% respectively. The consumer price index (prices received by local producers) also fell by 1.19% quarter on quarter.

### Changes in the Purchasing Power

Since Palestine has no currency of its own, and there are three main currencies in circulation, tracking the changes in the purchasing power of those who receive their salaries in JOD or USD can be a good economic indicator.

Figure 6-1: % Change in the consumer price index (2010-2016)

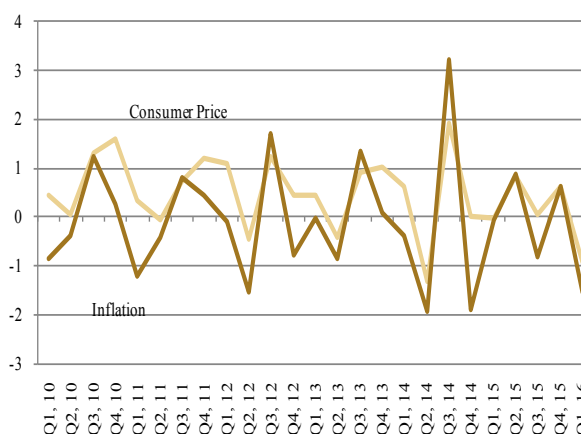


Figure 6-2: Wholesale and Producer Price Indices (2010-2016)

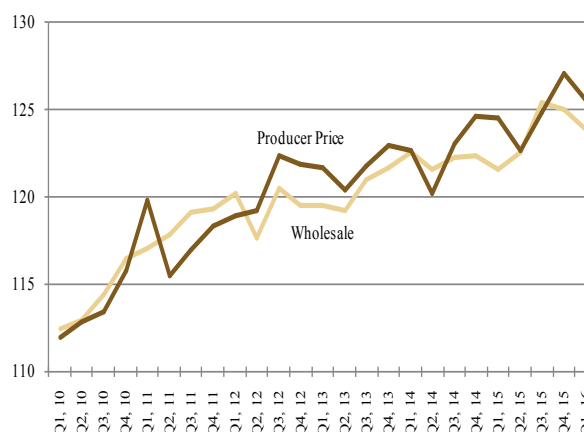
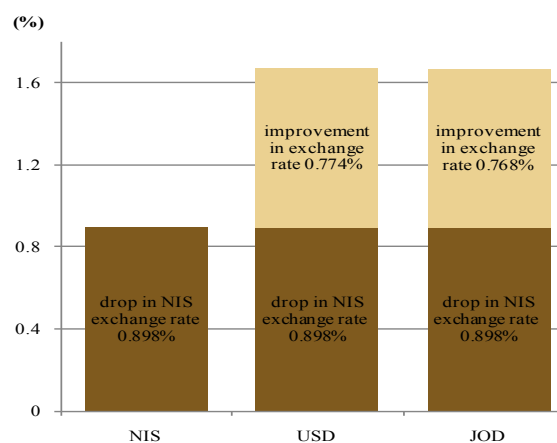


Figure 6-3: % Change in the Purchasing Power, Q1 2016





**NIS Purchasing Power:** the rate of inflation in the Palestinian economy measures the change in purchasing power of all individuals who receive their salaries in NIS and spend all their income in that currency. Through Q4 2015 and Q1 2016 the purchasing power, improved by 0.898% over the consecutive quarters.

**US\$ Purchasing Power:** During Q1 2016 the US\$ exchange rate against the NIS improved by 0.774% (up to NIS 3.908 per dollar), against a fall in the NIS exchange rate by 0.898%. This means that the purchasing power of individuals who receive their salaries in US\$ and spend all their salaries in that currency has improved during Q1 2016 by 1.672% ( $= 0.898+0.774$ ).

**JOD Purchasing Power:** Despite the fact that the JOD exchange rate is pegged with the US\$ exchange rate, a slight change in their exchange rate against the NIS can be detected. The JOD exchange rate against the NIS has improved by 0.768% during Q1 2016 compared with the previous quarter. Which means that the purchasing power of individuals who receive their salaries in JOD and spend all their income in NIS has improved during Q1 2016 by 1.666 ( $=0.898+0.768$ ).

It is realized that an improvement in the NIS purchasing power might not have significant impact on households that are obliged to pay their living costs in JOD or US\$ ( like the housing rent or a loan installment).

### **:Box 5: Economic Concepts and Definitions Quantitative Easing**

The standard instrument of monetary policy is when a central bank buys or sells short-term government bonds in order to reach a target for nominal interbank interest rate, by influencing its movement up or down (this interest rate is called LIBOR). The Libor movement in turn affects other types of interest rates. When targeting interest rates in the sale and purchase of bonds (which are called open market operations), the central bank aims to influence the inflation rate in the economy and keep it within the targeted margin. Buying bonds from the market increases the money supply in the economy, and this in turn results in lowering interest rates, which leads to increasing consumer loans, investments, and rise in prices (inflation). But when the central bank sells bonds it practically reduces the money supply in order to reduce the inflation rate. In brief, standard monetary policy is based on influencing interest rates in order to stimulate or discourage expansion (and price inflation) in the economy.

Since the global financial crisis of 2008, central banks have faced a deep dilemma. The standard policy instrument became ineffective in stimulating the economy following the sweeping recession of the global economy (the average global growth dropped from 4% in 2007 to -2% in 2009, and many advanced and big countries lost about third of its national production when inflation dropped to almost zero). The ineffectiveness of conventional monetary policy is attributed to the fact that interest rates dropped simultaneously to lowest levels, which meant that the option of using standard policy tools (stimulating demand by decreasing short-term interest rates) was no longer a viable option for central banks.

#### **The New Policy**

The “quantitative easing” policy is a new and unconventional tool that was used by central banks to increase demand and stimulate growth in the economy without relying on short-term interest rates. ‘Quantitative easing’ refers to when central banks create new money (electronic) and use it in buying relatively long-term bonds, usually government bonds, or other private financial assets (like pension or provident funds and banks as well). This policy is described as ‘quantitative’ because these purchases are not about reaching a certain level of inflation rate, as in the case of standard policies, yet it is related to ‘quantities’ of bond purchases announced in advance by the central bank.

Over the past years most of the world’s developed countries applied ‘quantitative easing’ programs, which were costly programs. Japan was the first country to use this new policy in March 2001, as it was the first country to maintain an interest rate close to zero, and a negative inflation since late nineties. By 2013 Japan’s central bank adopted a program that entails the purchase of ¥ 70 trillion (thousand billion) bonds per year, which was raised to ¥ 80 trillion bonds in 2014. The US Federal Reserve began a quantitative easing program in 2008, and bought US\$ 600 billion worth of housing bonds (which was named QE1). In the following year the amount was raised to US\$ 750 billion. In 2010-2011 the Fed launched the QE2 program, and bought US\$ 75 billion bonds monthly for a whole year, and announced another program for the following year that worth US\$ 400 billion. Later the QE3 program was applied by buying US\$ 40 billion bonds monthly through September 2012 to October 2014. By that time the value of the Fed’s accumulating

assets had reached US\$ 4.5 trillion. Similarly, the Bank of England used the same policy, starting September 2009. By July 2012, the Bank owned bonds amounting to £ 375 billion. On the other hand, the European Central Bank adopted this policy late after being widely criticized for policy inaction. By the end of 2015, the Bank announced a plan to buy € 60 billion bonds a month and by March 2016 it had raised its purchases to € 80 billion each month.

### Channels of Impact

The question this poses is through which channels the increase in the money supply (quantitative easing) influences the real economy? Economists call the channels through which the money supply impact real variables, such as production and employment, the “Transmission Mechanism”. In fact there are four channels through which quantitative easing influences the economy:

1. When the central bank buys bonds, the bonds' prices rise, which means that real interest on the bonds (yield) goes down. This in turn lowers the costs of loans for companies that issue new bonds, which stimulate investment and economic growth.
2. The rise in bond prices increases the bondholders' sense of wealth, which can increase spending and demand.
3. The increase in money supply at banks could increase credits and lending, which reflect positively on demand and growth.
4. Finally, the increase in money supply can stimulate inflation to a targeted level, which also reflect positively on demand and growth and protect the economy from negative inflation.

### Assessing the new policy

What is the overall assessment of the ‘quantitative easing’ policy: was it successful in rescuing economies that have been in chronic recession? There is no simple answer to this question because it is difficult to isolate the impact of quantitative easing from the influence of other instruments that have been adopted to handle the crisis. Nevertheless, defenders of this policy affirm its success. Empirical studies suggest that it succeeded in reducing interest rates on long-term debts (corporate bonds, for example). The Chairman of the US Federal Reserve stated that QE1 and QE2 led to increasing economic activities in the United States by 3%, and creating nearly 2 million jobs in the private sector. But opponents of this policy insist that the second channel, mentioned above, has made the rich richer, widened the income gap, and that the third channel was ineffective, as banks who have sold bonds, accumulated larger reserves and did not increase the banks credit activities. Also they argue that the easing policy had an adverse impact on “good behavior”, harmful to investors savings, and have expensive costs compared with its earnings. For instance, when Bank of England bought £ 375 billion bonds, it achieved a growth rate of 1.5%-2%, which means that the value-added achieved from spending £375 billion was £ 23-28 billion only.

### Alternatives Policies

A group of QE opponents proposed using alternative instruments, like the People's Quantitative Easing policy, i.e. creation of money and making payments directly to the people to spend without any cost on them. The other alternative policy is Sovereign Money policy, which suggests creation of money and spending it on infrastructure projects and social services for the benefit of citizens. These alternatives nevertheless are accompanied with high risks, like uncontrollable high inflations rates, which can be avoided when applying a standard QE policy, by selling accumulating bonds.

## 7- Foreign Trade

The value of registered merchandise imports during Q1 2016 totaled to about US\$ 1,152.6 million, down by 8.5% compared with the previous quarter and higher by 2.6% over the corresponding quarter 2015. Merchandise exports (US\$ 208 million) also shrank by 11% compared with the previous quarter, and by 1.4% compared with the corresponding quarter 2015. This means that the deficit in the merchandise balance of trade amounted to US\$ 944 million. The deficit has dropped slightly as a result of the surplus in the balance of service imports from Israel (US\$ 5 million).

**Table 7-1: Palestinian Balance of Payments \***  
(US\$ million)

	2015		2016
	Q1	Q4	Q1
Trade balance of goods and services**	(1,164.5)	(1,314.7)	(1,170.9)
Net goods	(1,123.5)	(1,268.9)	(1,130.3)
Net services	(41.0)	(45.8)	(40.6)
2. Income balance	331.8	347.5	364.4
Workers' remunerations received from abroad	307.8	330.4	372.3
- Investment income received from abroad	24.0	17.1	(7.6)
3. Balance of current transfers	519.3	517.4	528.7
Net transfers to the government (from abroad)	206.0	156.5	143.7
Net transfers to other sectors (from abroad)	313.4	360.9	385.0
4. Balance of current account (1 +2 +3)	(313.4)	(449.8)	(277.8)
5. Net capital and financial account	176.0	570.4	198.8
6. Net errors and omissions	134.7	-122.2	76.4

\* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following the occupation of the West Bank in 1967.

\*\* Registered imports and exports are those numbers registered in the clearance accounts of trade between Palestine and Israel and in the customs data (including direct trade with overseas markets). Add to that the agricultural goods (which are registered by the Ministry of Agriculture). The registered trade figures are significantly lower than the actual figures of the Palestinian foreign trade. The actual figures are placed in the Palestinian balance of payments.

### Balance of Payments

The deficit in the Palestinian current account reached US\$ 278 million in Q1 2016, which is equivalent to 8.4% of GDP at current prices. The current account of the balance of payments is the net aggregate of three sub-balances: the balance of trade (net trade in goods and services), the income balance (net transfer of factor income from abroad, such as labor and capital), and the balance of current transfers (e.g. international aid to the government and private transfers). The current account deficit ( which is called balance of payments deficit as well) was caused by a deficit in the trade balance ( US\$ 1,170 million) against a surplus in the income balance (which generates mainly from the wages of Palestinian work-

ers employed in Israel) by US\$ 364 million and a surplus in the transfers balance (a quarter of which generated from foreign aid).

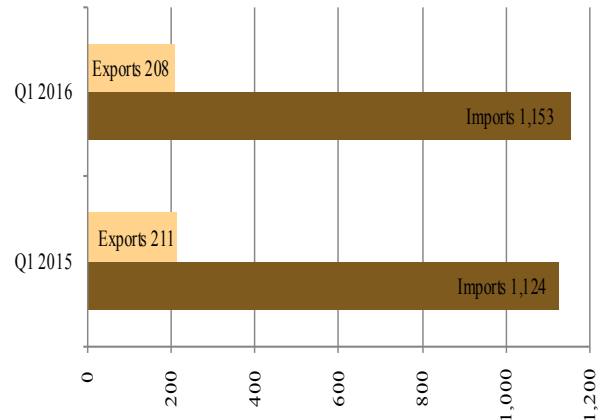
The deficit in the trade balance was financed by surplus in the capital and financial account, which covered an amount of US\$ 199 million. This item (the capital and financial account) represents a debit on the national economy, as long as it has positive value.

Theoretically, there should be a perfect balance between the current account deficit and the surplus of capital and financial account, i.e. the net value of the two should be zero. However, there is often a deference between them, usually recorded under “errors and omissions”.

**International Investments**

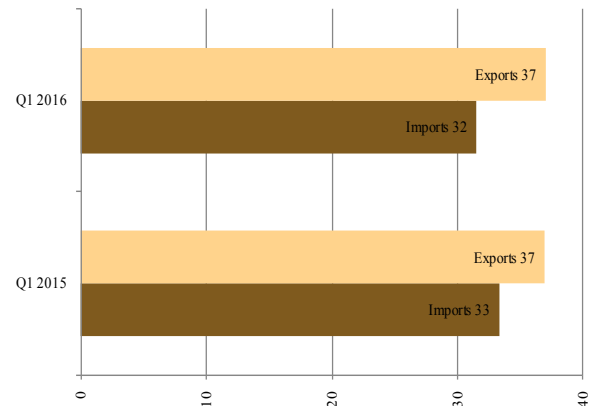
At the end of Q1 2016, Palestine’s foreign assets totaled about US\$ 5,891 million, 5.6% of which represent direct investments, and 19% represent investment portfolio. On the other hand, total external liabilities amounted to US\$ 4,985 million, more than half of which were direct investments. The difference between assets and liabilities means that the overseas investments by Palestinians were US\$ 906 million higher than investments of non-residents. But it should be noted that a significant portion of these assets (67%) are currency and deposits by Palestinian banks abroad. As for direct investments, figures indicate that foreign direct investment in Palestine outweighed actual Palestinian direct investments abroad by US\$ 2,309 million.

**Figure 7-1: Imports and Exports of Registered Merchandise\* (US\$ million)**

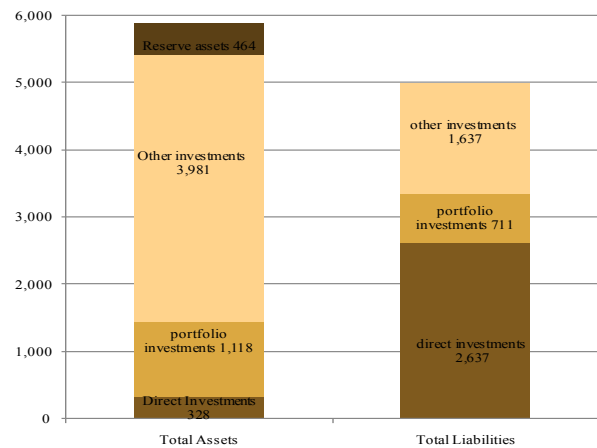


\* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following the occupation of the West Bank in 1967.

**Figure 7-2: Exports and Imports of Registered Services from Israel (US\$ million)**



**Figure 7-3: International Investments Balance (Q1 2016)\* (Million US\$)**



## Key Economic Indicators in Palestine, 2010 - 2016

Indicator	2010	2011	2012	2013	2014	2015				2015	2016 <sup>c</sup>
						Q1	Q2	Q3	Q4		
Population (thousand)											
oPt	4,048.4	4,168.9	4,293.3	4,420.5	4,550.4	4,632.9	4,666.0	4,699	4,732.7	4,682.5	4,766.2
West Bank	2,513.3	2,580.2	4,649.0	2,719.1	2,790.3	2,835.4	2,853.5	2,871.6	2,889.8	2,862.5	2,908.0
Gaza Strip	1,535.1	1,588.7	1,644.3	1,701.4	1,760.1	1,797.5	1,812.5	1,827.6	1,842.9	1,820.0	1,858.2
Labor Market											
No. of workers (thousand)	745.0	837.0	858.0	885.0	917.0	950	971.0	947.0	983.0	963	974.0
Participation rate (%)	41.1	43.0	43.3	43.6	45.8	45.6	45.7	45.8	46.2	45.8	45.8
Unemployment rate (%)	23.7	20.9	23.0	23.4	23.4	25.6	25.9	24.8	27.4	26.9	25.8
West Bank	17.2	17.3	19.0	18.6	17.7	16.3	15.4	18.7	18.7	17.3	18.0
Gaza Strip	37.8	28.7	31.0	32.6	43.9	41.6	41.5	42.7	38.4	41.0	41.2
National Accounts (USD millions)											
GDP	8,913.1	10,465.4	11,476.0	12,476.0	12,715.6	2,933.3	3,193.2	3,219.6	3,331.3	12,677.4	3,301.9
Household expenditure	8,354.7	9,602.4	10,158.5	11,062.6	11,840.4	2,777.5	2,914.2	3,146.6	2,957.4	11,795.7	2,987.2
Government expenditure	2,500.8	2,892.3	3,126.9	3,381.7	3,478.2	737.3	857.9	860.6	919.1	3,374.9	768.8
Gross capital formation	1,921.5	1,863.8	2,378.5	2,707.3	2,415.0	529.3	730.2	632.3	797.7	2,689.5	686.0
GDP per capita at Current prices (USD)	2,338.7	2,664.9	2,787.2	2,992.2	2,960.1	670.6	724.7	725.4	745.1	2,865.8	733.3
GDP per capita at constant prices (USD)	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,793.3	1,737.4	423.4	444.7	433.0	444.8	1,745.9	444.3
Foreign Trade <sup>a</sup> (US\$ Million)											
Merchandise Exports	1,110.0	1,492.5	1,547.9	1,756.1	1,858.1	471.3	542.8	485.7	518.8	2,018.6	476.2
Merchandise Imports	4,613.4	5,100.6	5,574.7	6,053.0	6,949.9	1,537.0	1,746.5	1,811.4	1,765.3	6,860.2	1,562.6
Net Merchandise Balance	(3,503.4)	(3,608.1)	(4,026.8)	(4,296.9)	(4,638.8)	(1,065.7)	(1,203.7)	(1,325.7)	(4,841.6)	(4,841.6)	(1,086.4)
Exports of Registered Services	257.3	306.9	323.2	315.7	314.2	60.9	82.4	76.6	304.1	304.1	61.9
Imports of Registered Services	650.9	622.6	725.2	751.0	712.0	159.6	159.5	169.7	641.2	641.2	146.3
Net Balance of Services	(393.6)	(315.7)	(402.0)	(435.3)	(397.8)	(98.7)	(77.1)	(93.1)	(337.1)	(337.1)	(84.4)
Current account (Balance of payments)	(1,306.9)	(2,069.5)	(1,820.8)	(2,383.4)	(2,149.0)	(313.4)	(363.4)	(586.3)	(1,712.9)	(1,712.9)	(277.8)
Exchange rates and inflation											
USD/NIS exchange rate	3.70	3.60	3.90	3.60	3.60	3.94	3.90	3.80	3.90	3.90	3.87
JOD/NIS exchange rate	5.30	5.10	5.40	5.10	5.10	5.57	5.50	5.40	5.50	5.50	5.51
Inflation rate (%) <sup>b</sup>	3.75	2.88	2.78	1.72	1.73	(0.03)	0.85	0.04	0.65	1.43	(0.90)
Public Finance (cash basis USD millions)											
Net domestic revenues (including clearance)	1,900.0	2,275.9	2,240.1	2,319.9	2,791.2	399.2	1,018.4	923.1	550.4	2,891.4	883.9
Current expenditure	2,983.0	2,960.7	3,047.1	3,250.7	3,445.9	636.3	,018.0	911.4	859.2	3,424.9	813.3
Developmental expenditure	275.1	296.2	211.0	168.4	160.9	55.7	37.2	32.6	51.1	176.4	31.2
current budget deficit\surplus (before grants)	(1,083.0)	(1,081.0)	(1,018.0)	(1,099.2)	(815.6)	(237.2)	(36.7)	(20.8)	(359.9)	(709.9)	70.6
Total grants and aid	1,277.0	977.5	932.1	1,358.0	1,230.4	221.6	258.8	142.4	174.9	796.8	155.9
Total budget deficit\surplus (after grants and aid)	(81.0)	(103.5)	(85.9)	258.7	414.8	(71.2)	222.1	121.6	(185.0)	86.9	195.2
Public debt	1,882.8	2,212.8	2,482.5	2,376.2	2,216.8	2,396.9	2,344.9	2,236.0	2,537.2	2,547.2	2,458.5
The Banking Sector (USD millions)											
Banks assets/liabilities	8,590.0	9,110.0	9,799.0	11,191.0	11,822.0	11,925.4	12,420.0	12,462.1	12,602.3	12,602.3	13,143.6
Equity	1,096.0	1,182.0	1,258.0	1,360.0	1,464.0	1,446.2	1,396.0	1,427.0	1,461.7	1,461.7	1,483.2
Deposits at banks	6,802.0	6,973.0	7,484.0	8,304.0	8,935.0	8,974.1	9,456.4	9,506.5	9,654.6	9,654.6	10,054.7
Credit facilities	2,825.0	3,483.0	4,122.0	4,480.0	4,895.0	5,126.0	5,419.7	5,420.4	5,824.7	5,824.7	6,137.3

These data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (With exception to unemployment and population figures).

a. Foreign Trade figures are based on estimates in the balance of payments.

b. The inflation rate estimation is based on year-over-year comparisons of the average indices of consumer prices (the target year with the previous year).

c. Figures for 2016 are preliminary and subject to further revision.

d. Figures between brackets indicate negative values.